

لابن كمال پاشا

بوده معلوم رای شاه عالم
كمال سعيله كسب ايدادم

كشى ال چكمينجه خواب خواردن
ايلمز زرجه بهره علمدن

كتورمز علم هر كز عز و نازى
دكلدى معرفت تحصيل بازى

اورلمايىنجه باشه آتش تاج
اليميا متاع علمدن باج

اولوبدر علم تحصيلنه علت
برى غايتده خوف برى عزت

هواى طبع قلمز علمى حاصل
صفا اصحابى اولمز هيچ كامل

اگر تحصيل علمك اولسه آسان
جهانده قلمز ايدى هيچ نادان

امتحان الاذکیا - برکلی محمد افندی

تملکه العبد الفقیر الی ربه القدیر
محمد عبد الحلیم الرومی الحصیر
عفی عنهما

ثم انسلک الی سلک ملکی بطریق الاتهاب
من قبل المولی الاعظم والمقتدی الافخم
شیخ الاسلام حلال مشکلات الانام
حضرت محمد افندی الرومی مد ظله
وانا الفقیر مصطفی
بن عبد الباقی



٣٤٥

١

١٩٠/١٨
١٢٠

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى • خصوصا منهم على السراج
المنير المصطفى • والصلوة عليه وعليهم مصفى ومستصفى • وعلى آله و
اصحابهم الذين هم اخوان الصفا • وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب
الوفا وبعد فلما اردت ان ادرس كتاب اللب المنسوب



الى الامام الاوحدي • ابن عمر القاضي البيضاوي • رحمه الله
القوي سألني بعض اصحابي ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه و
مبانيه • ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه • ويبين
ما له وما عليه وما فيه • مشتملا على نكت دقيقة • ورموز خفية
تشحيذا للجنان • واختبارا للاذهان • وتنشيطا للطلاب ورغبة
لاولي الالباب • موجزا غاية الايجاز بلا اخلال • تسهيلا للضبط
والحفظ بلا املال • عاريا عن المشهورات والواضحات • خاليا
عن نقل الاقوال والاختلافات • بلا ترجيح وتمييز • لعمري ان
هذا لعزيز • قلت اني مشغول بما هو اهم • وما الفائدة فيه ثم
والعراقل من العلل • وقد نودي الرحيل الرحيل • وقد غلب
على علماء الدهر • العناد والحسد والكبر • فلما اردت ردهم الهم
وعدم اجابة اقوالهم • نادى في سري الم تر انهم ايتام سائلون
والى العلم والتعليم محتاجون • الم يجدك ربك يتيما فآوى •

ووجدك

ووجدك عائلا فاغنى • وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله
عليك عظيما • فاما اليتيم فلا تقهر • واما السائل فلا تنهر • واما
بنعمة ربك فحدث • فاستجبت لهم من غير ترك ما انا فيه •
وان سدا بالمحال الشبيه • ولكن تضرعت الى من هو عليه
هين يسير • وما من ممكن عليه بعسير • انه على كل شيء قدير توكلت
على الحي الذي لا يموت • وكل حي غيره تعالى شانه يموت • ومن يتوكل
على الله فهو حسبه • ومن يدعوه تعالى صدقا فهو يجيبه حسبنا
الله ونعم الوكيل • ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذي
رفع برفع على درجات الجنان اونف وكرم الجازمين
المعتقدين بغير تردد واحتمال بوحدانيته متعلق بالجازمين
وتعلقه برفع بمعنى ان الرفع بسبب الوحدانية اذ الشركة
ترفع النظام والرفع فرعه بعيد لفظا ومعنى اي بالامور المنسوبة
الى وحدته تعالى كعدم الشركة في الالوهية والالهية وسائر
الصفات المختصة فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه فرعه فساد
السموات والارض اللازم للشركة والالف والنون من
تغيرات النسب ولم يجعل الباء للمصدرية لاحتياجه الى التأويل
لكون الوحدة مصدرا فيضيع العدول عن الاخصر • وعدم ثبوته
ودخول الموحد الثاني لبعثة الرسول في الجازمين مع انهم
ليسوا بمرفوعين • وتوهم كون المراد الوحدة من طريق
العدد وليس كذلك • اذ هي غير مختصة به تعالى بل هو لازم •

بين لكل جزئي حقيقي ولذلك قال في الفقه الاكبر والله تعالى
واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده
نفي المراد به لا نفي الوحدة العددية فانه كفر بتفضله متعلق
برفع فيكون اشارة الى ان الرفع باختياره واحسانه لا على
طريق الوجوب عليه او ايجابه اياه او بالجار بين ولا يمنع منه
تعدد الجار الواحد بغير عطف لاختلافهما معنى اذ الاولى للالصاق
والثانية للسببية فيكون اشارة الى ان افعال العباد
ان كانت قلبية منه تعالى لا منهم والاول اقرب وان
كان البعد ويمكن ان يكون من باب التنازع بان يحذف
احدهما حذرا من التكرار فيحصل الاشارتان مع نائبه بهجي كرك
المنة ونفي العجب اللازم للمذهبين الباطلين وخفض في دركات
النيران او وادي حقر فالفعلان مجاز ان من جهة الصيغة او المادة
الساكين المترددين في وحدانيته وحال المنكرين بطريق
الاولى وجهنم الى الجحيم صلة اجر فقط بعد له متعلق باحد الثلثة
او على التنازع وتاخيره لاجل السجع ومعنى التلفي وتبعيدها
ان شكهم يخلق الله تعالى لا بخلقهم ولكن ذلك الخلق عدل
لكونه تصرفا في الملك اذ الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا في ملك
الغير ولا ملك للغير ثم للتراخي الزماني او الرتبي الصلوة و
السلام والتحية والرضوان على خير الانام محمد المصطفى وصف
لا علم وعلى تكرير على ليفيد نوع استقلال فيكون ابلغ وتمامه
منهي عنه آله وصحبه هو من الصاحب كالركب من الراكب والجمع

الغر

الغر جمع الاغر بمعنى الشريف وهو في الاصل صاحب الغرة
وهي البياض في الجبهة الكرام جمع كريم وفي ذكر الرفع والجزم
والخفض والجر والعدل براعة الاستهلال وهي كون الفاتحة
مناسبة للمقصود وقد اعتنى بها المتاخرون وتكلفوا غاية التكلف
وهي من المحسنات البديعية خارجة من البلاغة ولما كان بحث
النحو عن الكلمة الواقعة في الكلام من حيث الاعراب والبناء
بدا بتعريفها ثم تقسيمها ثم بتعريف الكلام المركب من اقسامها فقال
الكلمة لامها للجنس والحقيقة من حيث هي هي ولا مساغ للعهد
للزوم كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وتاؤها للوحدة
الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين
الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في ضمن البعض
او الكل واما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية
الجزئية والجنس واما الوحدة النوعية والجنسية فليست من معنى
التاء فمثلها بل الاولى احد معنييها في نحو دحرجة واستخراجة
ومعنى صيغة فعلة بالكسر وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين
الجنس والواحد لا يقتضي التنافي بل الاختلاف وكم بينهما ثم
فرق بين كلمة وكلم ونحو تمرة وتمر بان الوحدة ماخوذة
في حقيقة الاولى دون الثانية ثم الكلام ماخوذان من
الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب ما اي شيء
او لا ضرورة الى التخصيص ذا الدوال الاربع يخرج بمفردا

ان لم يخرج بوضع او لفظ بقرينة شهرة كون الكلمة من قسم
اللفظ ليكون اخصر ووجه العدول الاختصار على التقديرين
فاذا جاز ارادة اللفظ حسن ذكر ما يتعلق به فنقول هو في الاصل
بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شانه ان يخرج من الفم
معتمدا على المخرج وتنوينه المشهور دوري ولا مجال للجواب المشهور
في امثاله وهو كون المراد بما في التعريف لغويا كما لا يخفى و
الحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ
وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب يجعل الحرف نفس الصوت
المكيف لا كيفية له وهو القول الاحق بالقبول والضمائر
المستترة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في حكمها من حيث
انها تقع محكوما عليها ومؤكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها
عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع عن تعريف الاسد
ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية
فانها في حكم الكلمات وتاويلها لا يجدي والتحقيق ان الكلمات
المستترة واللها دالة بصيغها عليها بلا فاعل لفظي اصلا وانما
حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من ان كل فعل وشبهه
لا بد لها من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامي
بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء او جوفه والاصوات
اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر ان من اراد
يكون اللفظ فاعلا
من قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود
جامي

اصلا

اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما
وهذا ظاهر جدا ولكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة اخرى
فقال لا ادري من اي مقولة هو وعلى بعض عصام حيث قال فهو
ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما — اذا رجع جسما
او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى
الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس
على ما ينبغي فاحفظه فانه خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء
لا ادري من اي مقولة هو فليت قولي بلغه انتهى وهذا
منه غرور وربما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن
جزء الكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك
وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر
الاعتباري والمستكن الحكمي وقد عرفت به حيث قال
اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية
جزء الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا غريبة والوضع — بلا ريبة
الوضع المطلق تعيين شيء لشيء متى ادرك الاول
فهم الثاني للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي هو تعيين
لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين هيئة
افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الشخصي — الاطلاق الوضع
والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم منه او مناسبه — معناه
فهو فرع الوضع وخرج بهذا القيد المهملات والمحرفات عن الوضع

غلطا ومقتضيات الطبع ولنفي الحرف لان احتياجه الى متعلقه في
الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه
المستعمل لا الواضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا كذا
ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع
بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا
وجد علاقة من العلاقات المعتبرة ولكن هذا استعمال لا وضع
ولو قيل يسمى وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع
يخص الحقيقة وان الاستعمال يعمها والمجاز والكناية مفردا احال
من ضمير وضع وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه فخرج به المركبات
كلامية او غيرها اعلم ان ههنا ابحاثا مهمة غامضة زلت فيها الاقدام
وتحيرت افهام الاقوام لا بد من بيانها اظهارا للحق وارشادا للخلق
فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق والتحقيق الاول انهم اختلفوا
في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري والمطرزي جعلاها
لفظ دالة لمعنى مفرد بالوضع وابن الحاجب ومن تبعه حذفوا الدلالة
استغناء عنها بالوضع والمصنف حذف المعنى ايضا اذ الدلالة بالوضع
على المعنى او وضع منها عليها وان كانتا التزاميتين لذكره في مفهومه
كما سبق دونها وبدل اللفظ بما وقد سبق وجهه وتميز الحق منها يستدعي
مقدمة هي ان المعرف ثلثة لانه اما ان يقصد به تمييز صورة حاصلة
عما عداها فلفظي حقه ان يكون بمرادف اوضح من المعرف عند المخاطب
فيجوز التعاكس نحو العقار القهوة فان لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيله

بل

بل تعيين المعنى فهو في حكم المفرد فيوصف بالترادف تبعا وبهذا تعريف
اللفظ فقط لا المعنى فلذا يسمى لفظيا ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل
صورة فان كان في الحقائق الموجودة فاما بجميع الذاتيات
فحد حقيقي تام ان بجميعها وناقص ان ببعضها والا فرسم حقيقي و
تحديد الحقائق متعسر بل متعذر فان الجنس شبيه بالعرض العام
والفصل بالخاصة وان كان في المفهومات اللغوية والاصطلاحية
فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب
فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له فتعريفه به يسمى حدا اسميا وما كان
خارجا عنه كان عرضيا له وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها
في غاية السهولة كذا افاده الشريف في مواضع من كتبه فنقول
الزائد معدوم فالناقص ان قبل اصطلاحا من كل وجه لكن نقص الاستلزام
المذكور فالدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات او اكتفاء بالبعض
لحصول التمييز عن جميع ما عداه فحد ناقص والتام اولى وان لم يقبل
اصلا واراد تجديد الاصطلاح فذلك وان كان لا مشاحة في الاصطلاح
غير معقول بلا داع وان قبل بحسب التناول والتمييز لا بحسب
المفهوم بان قال المراد تمييزه عن جميع ما عداه فذلك تحصيل لما ذكرنا
والاختصار حسن فهذا الكلام سديد لكن ينبغي ان يقتصر على لفظين نحو
لفظ مفرد او موضوع اذ الموضوع في المركبات هيئة وهي ليست بلفظ
كما سبق ولو سلم فالمتبادر هو الشخصي كما ذكرنا والتعريف يجب حمله
على المتبادر والثاني انهم اختلفوا في نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان
وجه الاول عدم دلالة جزء لفظه على معناه وهو عدم من اقسام العلم المعدود

مقبول

ذاتيا
ما دخل في حقيقة الشيء يسمى
وللخارج المحمول عرضيا والاعم
المشترك من الاول جنسا ومن
عرضا عاما والاخص المميز
من الاول فصلا ومن الثاني خاصة
منه

من اقسام الاسم ووجه الثاني كونهما باعرابين وقولهم المركب
كل اسم ركب من كلمتين قال الشريف رح الاول مناسب لتحديد
الكلمة باللفظ والثاني لتحديدها باللفظة كالزمخشري والمطرزي
والانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف
والصفة اذا جعل علما كحيوان ناطق اقول وكذا كل متبوع مع
تابعه وكل اسم مع معموله نحو ضارب زيدا وحسن وجهه لكن في التابع
مع المتبوع يجرى اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاءني زيد و
عمرو ورأيت زيدا وعمرا وفي السائر على الاول فقط والثاني مشغول
بالحكاية لا يتغير والحق عندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه لا
دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار كزاي زيد فكما لا يجوز ان يجعل
كلمة لا يجوز هذا ايضا ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك
كلمتين وان المتبادر من دلت ووضع لمعنى وجود البقاء
في الحال لا الانقطاع للاستصحاب والتوقيفات يجب حملها على المتبادر
كيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع واتفقوا
ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه فمن اراد ادخال
جزء العلم فلابد له من تعريف جديد وايضا منع صرف مثل ابي هريرة
وشهر رمضان مع كون العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صرح
به الزمخشري في الكشاف وغيره وذا لا يكون الا في مفرد معرب
وان جزء العلم ليس بعلم بل لو كانا كلمتين لبقي الاضافة فصار العلم
المضاف مع الاضافة وحدهما وخرج المضاف اليه كما ذكر في عدم
البصر يدل على انها كلمة واحدة واما قولهم معرب باعرابين

ثم

كزاي [illegible]

ثم بين الاعراب ما في آخر الاول فقط الثاني مشغول بالحكاية خاصة
او عامة الا ترى ان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون
الجر علامة له وان الفاعلية انما هي لمجموع المضاف والمضاف اليه
لا للجزء المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب في آخره
مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الآخر بالحكاية وكونه كلمة معربة
في الاصل وان صار الآن جزء كلمة وذلك اولى من ابدال
الاعراب وجعله تقديريا او محليا كما في تأبط شرا علما
وليس هذا بابعد من اعطاء اعراب كلمة لكلمة اخرى لمجاورة
لها بجر وكونها في صورة الحرف وان كان اسما حقيقة في
نحو جاءني الضارب زيد او رجال لا زيد واما قولهم المركب
كل اسم ركب من كلمتين فمشترك الالزام فلابد من تأويل
وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون قال ابن مالك رح
اطلاق الكلمة على احد جزئي العلم المضاف مجاز مستعمل في
عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة
فمجازي مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف العام واما
مناسبة ذلك للتحديد باللفظة فقد زيفه ابن الحاجب رح في شرح
المفصل حيث قال قوله اللفظة ان اراد بها اقل ما ينطلق عليه
اللفظ كضربة فهو فاسد لان اقله حرف واحد وان اراد
عددا مخصوصا ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ
كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاجمال انتهى وان اراد
امكان استقلال اللفظ به في الجملة فينتقض ببعلبك بل بنحو تأبط

الا صفة لان الاستثناء منفرد

فقوله من كلمتين حجة على القول الثاني
وقوله اسم حجة على القول الاول لان
الاسم لا يكون كلمتين ولا العكس

احتمال [illegible]

وجه الانتقاض ببعلبك انه [illegible]

وان اراد ما يعد في العرف واحدا فليس فيه عرف ظاهر لاسيما
على المبتدي ومن ههنا ظهر اختلال كون ما في عبارة المص عبارة
عن اللفظ وان اراد ما لم يجر عليه اعرابان فبعد تسليم دلالة
التاء على هذا وجوازها في التوابعات ووجودها فيها لكن فيه
فذلك فرع الوحدة فيلزم الدور فوقع الحق وبطل ما كانوا
يعملون وان كان انهم اختلفوا ان التاء التانيث ولام
التعريف وحروف الاعراب وحركاته كلمات او ابعاضها وجه
الاول دلالتها اطرادا على معان مفردة وجواز نحو حسنة
وجه الثاني عدم استقلالها وجريان الاعراب على بعضها وتغير
البنية ببعضها وهم يمنعون دلالتها على معان في يقولون دخولها
وكونها جزءا صار سببا للدلالة المجموع وكانهم لم يذكروا الالف
اكرم وتضعيف كرم ونحوهما من المزيدات لعدم الاطراد واتفقوا
ان الضماير المرفوعة المنفصلة كلمات وان تغير البنية بسببها
لئلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب و
مضروب كلمات وان دل هيأتها على معان فلذا اعترضوا
بها على تعريف الكلمة وتكلف بعضهم بان المراد من المفرد ما لا يدل
جزء من اجزائه المترتبة على معنى ورده بعضهم بانه تحمل لا يشعر
به الحد فنقد وقد عرفت جواب هذا الاعتراض فيما سبق وفساد
جعل الحركات كلمات واما عداها مما اختلف فيه فالحق فيه
التفصيل فتاء التانيث ان كانت مطردة بان جاز انتزاعها
مع بقاء الكلمة كما في الصفات فكلمة والا فكلمة نحو ذو التاء التانيث

جوان

والتنوين وحروف المضارعة وياء النسبة و

دلالتها

المرتبة

جوان في الاسماء كدعوى وتمرآة واما في الصفات نحو
فضلى وحمراء ففيها احتمال الاطرادها وعدم جواز انتزاعها
مع بقاء الكلمة ولكن للاول اقوى دلالة من التاء لتخلفه في
نحو ضربت فكونها كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلها احتمالا
ورجحانا ولكن ينبغي ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل
لا على نفسه والا لزم تقدم الفاعل على الفعل وتعدده في البعض
وياء النسبة ايضا مثلها ان غيرت لكن الرجحان ههنا اشد
لاتحاد معناها مغيرة وغير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين
كلمة للاطراد والانتزاع وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف
للاولين واما حروف الاعراب ففي التثنية والجمع كلمات
للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما وهذا
ما عندي والعلم بالحقيقة عند الله تعالى وهو راجع الى
رجع ما حرف في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل
الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقلا بنفسه
لو دل اي لو وجد جنس الدلالة له بسبب ذكر غيره فقط
بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف الاسماء اللازمة الاضافة
مثل ذي فان معناه مفهوم بدون المتعلق لكن الغرض
من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلا تحصيل
الا به فذكر المتعلق في الحرف لتحصيل الدلالة وفي الاسماء
المذكورة لتحصيل الغاية وسر عدم دلالة الحرف بدون المتعلق
ان معناه غير مستقل بالمفهومية ولا مقصود بالملاحظة بل ملحوظ

من حيث هو حالة بين شيئين وآلة لمعرفتهما حتى اذا قصد ملاحظته بالذات
صار معنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة
ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة
وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصح ان يحكم عليه او به واذا لوحظ
ذلك الابتداء قصدا صار مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه
وبه ومعنى للفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة
وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه
قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة ولو يعني ان يتر تبير
فيه والالزم ان لا يوجد الحرف وجوابه محذوف استغناء
بما تقدم اي فهو حرف لا ما تقدم اذ للشرط صدر الكلام والا
اي وان لم يدل بغيره بان وجد دلالته ما بنفسه ولو تضمنية
والالم يصر كلمة فعل اي فهو فعل سمي باسم مدلوله التضمني
فاندفع بتقرير نا ان يقال ان اراد بالدلالة المطابقية
لزم كون الفعل حرفا لدلالته على الحدث المتعلق والنسبة
الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر
الفاعل كما بينه الشريف في رسالته وان اراد التضمنية زاد
الفساد لعدم صدقه على الحرف مع صدقه على الفعل ولا مجال
لارادة الالتزامية وان اراد اعم لزم ما لزم في المطابقية
بهذا ولكن في قرينة الحصر خفاء لو اقترن اي ما وضع موذا
وضعا اي اقتران وضع او زمان وضع او موضوعا باحد
الازمنة

الازمنة الماضي والحال والاستقبال ولما كان فصل الفعل
من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وظاهر هذا
لا يفيده بل يقتضي اقتران لفظه وليس كذلك لا بد من التاويل
اي لو دل على اقتران معناه التضمني وهذا للشريف رح او
لو اقترن معناه في الفهم او الذهن بمعنى احد الازمنة وهذا للجامي
ومن تبعه او لو اقترن نفسه بدلالة احد الازمنة او دالة
بان اشتمل على هيئة دالة عليه وهذا لي وهو اظهر فهما واقل
تكلفا واقرب للمراد وبقوله اقترن خرج ما لم يدل على
الزمان اصلا نحو رجل وضرب وما دل على نفسه نحو امس
وغد والآن وزيادة وضعا ليدخل الافعال الانشائية
المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال كعسى ونعم كذا
قيل ويمكن ان يقال هي دالة على الحال او الاستقبال
اذ الانشاء احداث ما لم يكن وليخرج اسماء الافعال لكونها
منقولة عن المصادر والاصوات والظروف واسماء
الفاعل والمفعول لكون دلالتهما على الحال المتبادر منهما
بغلبة الاستعمال وعلى الآخرين بالقرائن كذا قيل وهذا
مشكل لقولهم انها في الحال حقيقة وفي الاستقبال مجاز بالاتفاق
والتبادر من امارتها وحله ان معنى في الحال وفي الاستقبال
في الكائن فيهما لا في الدلالة عليهما والامارة قد تتخلف
ثم التحقيق ان اشتراط الحال بدلالة العقل مثلا مفهوم الضارب
من قام به الضرب لا يصدق على المعدوم وان جميع الاسماء

أي في الاستقبال والمضي

فا

مصدرا او مشتقا او جامدا مثلها فكونها في الحال حقيقة وفي الاستقبال
مجازا لاقتضاء مفهوماتها الوقوع واستعمالها في الاستقبال
مجاز باعتبار الاول واما في الماضي المنقطع ففيه خفاء وحاصل
فظهر ان دلالة للاسماء بحسب الوضع على الزمان وان فهم
في بعضها عند فهم معانيها عقلا او استعمالا وذا غير معتبر و
باحد الازمنة خرج نحو الصبوح والغبوق وبقي المضارع
لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع ولو سلم الاشتراك
فالدال على اثنين دال على واحد واقوى الاشكال نحو
الماضي والمستقبل اذا لم يرد بهما الزمانان اجاب ابن
الحاجب في الايضاح بامرين احدهما ان المستقبل والماضي
يراد بنفس الزمان فاذا قيل للفعل مستقبل فالمعنى مستقبل
زمانه ثم حذف للكثرة والثاني ان دلالتهما على الزمان
من حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضي والانتظار
ونحوه لا بالوضع واجاب الرضي بان لفظ الماضي ليس موضوعا
للحدث الذي مضى من الزمان بل لكل ما مضى في الزمان
او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال
اقول لا وجه لذكر الحال ههنا اذ هو خارج بالاقتران
كما مر اذ لا يقال ضرب حال مثلا بل حالي بخلافهما واعلم
ان الشراح قيدوا الوضع بالاولى لئلا يخرج نحو نعم وبئس
مما انسلخ من الزمان ونحو عسى مما انسلخ من الحدث ولا
يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيهما متعدد فيلزمهم كون زيد

علما

نحو زيد علما ويمكن ان يقال تعدد الوضع لا يعتبر في مختلف
الحقيقة بل وضع كل يعتبر مستقلا والكلمة جنس وما تحتها من الثلثة
انواع ويمكن ان يقال لم صار زيد بالنقل والوضع الجديد
اسما ولم يصر اسماء الافعال افعالا ونحو نعم وبئس اسما
مع تحقق النقل والوضعين في الكل ويمكن ان يقال لما
لم يبق بين المعنيين في نحو زيد مناسبة واشتراك
في شيء اعتبر المعنى الثاني مستقلا فصدق عليه حد الاسم
بخلاف الاخيرين فلم يقطع ملاحظة المعنى الاول فيهما بسبب
المناسبة والشركة فلم يتغير حكمه ولو قال المص لو وزنه
على زمان لكان اخصر واظهر وادفع وارجع ولما اراد
المص الايجاز حذف تعاريف انواع الكلمة والتنبيه عليها
الموجودين في الكافية واكتفى بما فهم من دليل الحصر ذكر
خواص الفعل والاسم فيه فلزم تغيير ترتيب الكافية
فقال ومما خص به اي بعض ما خص به الفعل لا كله مجموع الاشياء
الستة بناء على ان حق المبتداء التقديم مع ما يتعلق به على
الخبر او ان الواو على الجزء كقولهم السكنجبين خل وعسل لا
على الجزئي كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وان من
للتبعيض والا فلا دليل على بعضه المجموع وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره اما شاملة لجميع افراده اولا
والحد لا يكون الا شاملا والمبتدي ينتفع بها اكثر منه ولكنه
انفع واشرف في نفسه فلذا قدم فحذف الدخول الواقع

داخل

في الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة
عليها كما يصدق عليه والايجاز حط والخاصة المنطقية لا يصدق
عليها لاشتراط الحمل فيها قيل وجه الاختصاص كونها لتحقيق
الفعل او تقليله او توقعه او تقريب الماضي وشيء منها لا يتحقق
الا في الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث فعدم
التحقق مم وان المصطلح ففاسد الا بتقدير مضاف نحو حدث
الفعل ووالم يعرف الا من الاختصاص اذ لم يخبر به الوضع
فيلزم الدور فالصواب فيه وامثاله الاستقراء ليس الا
والجوازم حرفا او اسما قيل لاختصاص الجزم به فيه انه لم لا يجوز
ان يختص عملها لا نفسها كما ولا وقيل لانها اما لنفي الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي او لتعليق الشيء بالفعل
كادوات الشرط وكله لا يتصور الا في الفعل وما فيه والصواب
ما مر والسين وسوف قيل لدلالتهما على الاستقبال الذي
لا يوجد الا في الفعل فيه انه ان اريد انه لا يمكن وجوده
فم وان لم يدل لا فغير مفيد للمط بل عدم الدلالة بعد الامكان
ادعى الاترى الى قولك ضربي زيدا غدا وادو المرفوع
البارز المتصل احترز بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم الثلثة
نحو ضربه والضاربه على راى وانه وعن المجرور فانه لا يوجد
في الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو
زيد ضرب وضارب وبالمتصل عن المنفصل فانه ايضا يعمهما
وجه الاختصاص قصد الاختصار فيما يكثر استعماله والتاء الساكنة

والتاء الساكنة في الاصل نحو ضربت وضربنا وهي انما زادها
لئلا يتوهم تعلق اللام بالساكنة موضوعة لتانيث ما اسند اليه
فصله فضمير اسند راجع الى الفعل او نائب الفاعل اي اوقع
الاسناد اليه فلا ضمير في اسند ولم يقل لتانيث الفاعل مع
كونه اخصر ليشمل نائبه لكن لو قال المسند اليه لكان اظهر و
اخصر يعني انها حرف دال على التانيث للمسند اليها والا
لزم تعدد الفاعل في نحو ضربت هند او التاويل البعيد وجه
الاختصاص انتهى قصد وتمييز الاسم والفعل في اداة التانيث
بالتحريك والتسكين والفعل لثقله وكثرة استعماله احق
بالسكون والآتي وان لم يقترن وضعا باحد الازمنة
بعد ان وجد دلالته ما يفيده فاسمي اي فهو اسم من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه في كونه مسندا اليه فيصدق
على نحو رجل وزمان واسم ورويد وماض ومستقبل وحما
خص به اي الاسم تذكر ما قلنا في الفعل اللام اي لام التعريف
لتبادر الذهن اليها لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام الابتداء
وجواب لو لا يختص بالاسم وفي عبارة المصنف اختيار لمذهب
سيبويه من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط كما ان
حرف التنكير هو النون الساكنة وزيد الهمزة للابتداء دون
مذهب الخليل من كونها كهل والمبرد من كون الهمزة فقط
وزيد اللام لدفع لبس الاستفهام قيل وجه الاختصاص كون
الفعل خبرا وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصر الغيد الا ولوية لا

الامتناع لنحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير والتعريف
على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فلما لم يكن في الفعل علامة
التنكير لم يدخل عليه اللام فيه ان اللزوم ممنوع كيف ونحو
ويا رجلا لا يدخله اللام ونحو افضل لا يدخله التنوين فان قيل
منعه منع الصرف قلنا فكذلك في الفعل مانع ستعرفه
وقيل انها لتعيين المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد
الا في الاسم ورد بانه قد يكون لتعيين المدلول الالتزامي
نحو عندي الاسد الرامي وقد يكون للتضمني كما في الصفات
فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولا حظ للاولين
من التعريف وهذا مردود بان دلالة الاسد على الشجاع
انما يكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا
بان الدلالة على المعنى المجازي مطابقية وان كان فيه فيه
شبهة وقوله ولا حظ الخ ان اراد من حيث ذاتهما
مستقلتان فليستا بمدلول الصفة وان اراد من حيث
هما قيد الذات فعدم الحظ ممنوع فان التعريف في الحسن
للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه الحسن نعم يرد عليه
مثل ما مر من ان اشتراط المطابقة انما عرف من الاختصاص
فكيف يعرف الاختصاص منه والجر قيل لانه اثر الحرف
وهو لا يفضا معنى الفعل ونسبته الى الاسم او لما تقدم
فلا يدخل الا ايها او المضاف واللفظية فرع المعنوية
وهي تقديم الحرف المذكور وقيل لما ارادوا نقص اعراب

الفعل

الفعل حطا للفرع عن رتبة الاصل اختار واحركة التي لا
يعملها والتنوين لانه اما لتمكن مدخوله اي تقرره واصالته
في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف والفعل متطفل فيه
او لتنكيره ووجهه الوجه الاخير من لام التعريف وفيه ما فيه وهو الدور
قيل هو مختص بالاصوات واسماء الافعال وللعوض عن
المضاف اليه وسيجئ اختصاص الاضافة او لمقابلة نون
الجمع على راي من جعل نحو عرفات غير منصرف والزمخشري
يصرفها لعدم تمحض التاء للتانيث ومنعها لتقديراخرى فصار
كالنعامة فلا يكون الا في الجمع المونث السالم سوى
الترنم يقال ترنم بكذا اي رفع صوته به مطربا متغنيا وهذا
التنوين يستعمل في القوافي للتطرب والمشهور انه ما يلحق
القافية المطلقة اي المتحركة التي تولدت من حركتها احد
حروف المد بدلا عنها لان حرف العلة مدة في الحلق
فاذا ابدلت منها التنوين حصيل الترنم لان التنوين غنة
في الخيشوم وقيل سمي به لان حرف الاطلاق يصلح
للترنم بما فيهما من المد فيبدل منها التنوين اشعارا بترك الترنم
لخلو التنوين من المد واما ما يلحق القافية المقيدة اي
الساكنة فيسمى الغالي لخروج الشعر بواسطته عن الوزن
فكان المصنف اراد كليهما لانهما يدخلان الفعل ايضا قال
اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن وقال وقاتم الاعماق خاوي المخترقن يخج ما
مسه الاعلام كما هج حسن

قبله تشبيها بالخفيفة وبكسرها ساكنين وهذا زيادة على النحاة فيه
لعدم صحة الاطلاق والجواب انه في غاية الندرة فلا يراد عند
الاطلاق والاسناد اليه الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم
فيرد عليه ان الاختصاص ح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر وان معرفته
بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة واضطرب
الشراح في التفصي قال الفاضل الجامي والمراد به كون الشيء
مسندا اليه فقيل في حاشيته انما فسر الاسناد اليه بالاسناد
الى الشيء بارجاع ضميره الى ما هو بكمال ظهوره كالمذكور
ولم يفسره بالاسناد الى الاسم الخ اقول بين كون الشيء
مسندا اليه والاسناد الى الشيء تباين وان تلازما
وجودا ومعنى الشارح كونه مسندا اليه الفعل والذي عندي ان م
راد الجامي ارجاع الضمير الى الاسم باعتبار جنسه الاعم للتخلص
عن الاشكالين وقال الهندي والاسناد اليه اي الى
الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون
الصنفية المستفادة من اللبه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فائدة
انتهى يريد ان الاسناد مطلقا نوع والاسناد الى الاسم
صنف منه ومعلوم الاختصاص هو الثاني دون الاول والمعلوم ح
ورد بان الاول ليس بمختص وقيل الضمير راجع الى اللام
لكون اسناد بمعنى مسند معناه وما خص بالاسم المسند اليه اي
هذا القسم لا يوجد الا في الاسم والخاصة يطلق على المحمول
وغيره وكما يقال الضحك خاصة الانسان يقال الضاحك

خاصة

خاصة الانسان فيه ان المسند في المسند اليه ليس بمفعول بل
فعل في صورته والمصدر يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل
الذي في صورته بل لا معنى له ولا وجه لان يقال المتبادر
بالمصدر صورة المفعول التي بمعنى الفعل ولا ان الفعل قد
يكون في صورة المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص
قيل لان الفعل وضع لان يسند الى شيء فلو اسند اليه لزم
ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة ورد بمنع فساد
مستندا بمثل الجنس ضرب زيد عمرا والجواب ان المراد بالاسناد
النسبة التامة وقد بين هذا المراد في مواضع من كتبه بان
النسبة التامة منفردة عن غيرها بنفسها مع طرفيها لا يرتبط
بشيء اصلا والجمل الواقعة جزءا او حالا او صفة لا تشتمل
عليها وان نسبة المصدر والصفة ليست بتامة فظهر الاستحالة
وقيل لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل
مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان اراد بفقط انه لم يوضع
لان يسند اليه فلا يفيد وان اراد وضع لان لا يسند اليه
فمم ولو سلم فانما يوقف من الاختصاص وكانه اخذ من
كلام الشريف حيث قال بعد الرد السابق والاولى
الى شيء ان يقال ان الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز
جعله مسندا اليه والا لخرج عن وضعه فزاد فقط ظنا منه
انه يرد عليه الرد السابق اعني منع الاستحالة لو لم يرد
ع وينقض معنى مصدره وهو محط الجواب وحصوله ان الفعل موضوع

لاسناد ومفهوم مصدره الى شئ والمسند اليه لا يكون الا ذاتا
فلو كان مسندا اليه يلزم الخروج عن الوضع اذ اللفظ الواحد
لا يراد منه الذات والمفهوم معًا فى حالة واحدة والاضافة
اي كون الشئ مضافا اذ اللفظية فرع المعنوية المفيدة
للتعريف او التخصيص المستدعيين استقلالا فى الملاحظة
واما اختصاص كون الشئ مضافا اليه فقد علم من اختصاص
الجر ونحو يوم ينفع الصادقين فالصحيح ان المضاف اليه
الجملة فلا وجه لحمل الاضافة ههنا عليه وايضا هى اما
من المعلوم فصفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا
وجه لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس
بقياس ولذا ذكرت فى الاسناد والاختلاف اللفظي
دليل المعنوي ثم ان المص قدم فى دليل الحصر والاحتمال
الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا فى الانتقال من
الادنى الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه
فيمكن تحصيل الكلام من مجرده ودونه الفعل لكونه مسندا
فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادنى منهما
لانه لا يكون مسندا ولا مسندا اليه وقدم فى التفصيل بعد سندا
الاسم ثم الفعل تقديما للاشرف فالاشرف ولما فرغ
من بيان اقسام الكلمة شرع فيما يركب منها فقال
الكلام لا مع كلام الكلمة ما شئ او الشئ الذى وجد له
الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة او حكما او اكثر الى اخرى

مثلها

مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع فايدة تامة وهى التى يصح السكوت
عليها بان لا يبقى للمخاطب انتظار الى المسند او المسند اليه وبه
خرج غير المسند فاخرجه بقوله من اسمين حال من الضمير المجرور
او فعل معه اى مع الاسم وانما انحصر فيهما لان الاسناد
يقتضى المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا منهما و
الفعل لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد فى حالة واحدة
لا يكون الا احدهما والتركيب الثنائى سمه ولا يوجد الا
فى هذين القسمين وههنا ابحاث غامضة كما فى الكلمة لابد من
بيانها وتمييز الحق منها ليصير الطالب على صراط مستقيم و
يرجع اليه من هو فى ضلال قديم ولا حول ولا قوة الا بالله
العلى العظيم الاول الفرق بين الجملة والكلام هل هما
مترادفان والجملة اعم مطلقا وليس النزاع لفظيا راجعا
الى الاصطلاح الجديد بل فى انه هل يفهم من استعمال المتقدمين
فى كتبهم وتركيباتهم الفرق او لا فعدم تخصيصهم على شئ فالحق
انه وان فهم من ظ عبارة بعضهم الترادف يجب صرفه
عن ظاهره اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال هذا الكلام وقع
خبرا او حالا او صفة او شرطا او جزاء مما ليس فيه نسبة تامة
فى الحال وان كانت فى الاصل كما يقال هذه الجملة وقعت
كذا وكذا فدل انهم اكتفوا فى الجملة بوجود الاسناد فى الاصل
وان ذهب فى الحال كما ذكر وما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر
والصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا فى

واشترطوا في الكلام ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان
لا يكون له اعراب اصلاً اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير كما
سبق ولهذا تراهم يقولون الجمل التي لها محل من الاعراب
كذا ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والثاني
في اقسام الجملة بعضهم جعلوها اربعة اسمية وفعلية وشرطية و
ظرفية وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية
ايضا فيها وخيرهم اوسطهم اذ لو استحق بمجرد اعتراض الشرط الخروج
والانفراد لاستحق باعتراض الترديد مثل اما ان يكون العدد
زوجا او فردا والجزئية والحالية ونحوها فيكثر الاقسام
جدا وان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف
مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترط
البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا
ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما
براسه والثالث في زيادة القيود في حد الكلام بعضهم زادوا ابن مالك المصنف رحمه الله
مفيدا اي للسامع علم ما يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا غير كلام
واستدلوا عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على الجملة المفيدة
ومراد سيبويه بها والله تعالى اعلم اشتمالها على النسبة التي التامة
يقع السكوت عليها كما بينا ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا يشير [illegible]
بعد المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله تعالى وفائدة [illegible]
كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة في الجملة اعني في بعض شارح اللب
الاوقات وبعض الاشخاص ولذا مثلوا لعدم الافادة بالاو[illegible]
و

والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم زادوا مقصودا احترازا عن
نحو حديث النائم ولا ضرورة لاخراجه فقال ابو حيان لا يشترط
فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع
في لسان العرب وبعضهم زادوا لذاته احترازا عن الجمل التي في
حكم المفرد كالواقعة جزءا فانها لا تقصد لذاتها بل لغيرها فلا
يسمى كلاما في اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد
لها في الحال بل في الاصل والمتبادر منها في الحال ويجب حمل
التعريفات على المتبادر فلا حاجة الى لذاته والرابع في
تقسيم الاسناد وهو اما انشائي او اخباري والانشاء كلام
لا يكون لنسبته الذهنية خارج تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه
فيكون كذبا فلا يتصوران في الانشاء والاسناد الخبري
ثلاثة لانه اما ان يفيد ثبوت شيء لشيء نحو زيد قائم او سلبه
عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى حمليا او ثبوته او سلبه عنده عنه نحو
نحو ان خرجت فانت طالق ولست ان قعدت بطالق
فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصاله او سلبه عنه نحو اما ان يكون
العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون العدد زوجا
او زوج زوج فيسمى انفصاليا وليس في طرفي الاخيرين اسناد
وحكم بل في المجموع ففي الثاني الحكم باتصال الجزء الثاني بالاول
ولزومه له او سلبه وفي الثالث بانفصال احدهما عن الآخر
ومنافاته او سلبه والجزء الاول منهما بجميع اجزائه مسند اليه
ويسمى مقدما والجزء الثاني كذلك مسند ويسمى تاليا فقد

فصدق موجبتها انما هو تحقق اللزوم والمنافاة وكذبها بعدم
التحقق وسالبتها على العكس ولا اعتبار لصدق الطرفين
وكذبهما لو اعتبر فيهما الحكم الحملي مثلا قوله تعالى ان كان للرحمن
ولد فانا اول العابدين كلام صادق مع ان الطرفين
لو اعتبر فيهما الحكم الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت هذا الكاذبين خ
عرفت ان الكلام قد يتركب من اكثر من كلمتين وان الطرف
قد يكون جزءا منه مثلا الاية السابقة تشتمل على اكثر من عشر كلمات
بعضها حروف وكلها ركن حتى لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد
المقصود وما ذكره المصنف مما يمكن ان يتركب منه
حالة الاسناد ولا يفهم هذا من عبارته بل يقتضي ان يوجد
دائما في القسمين المذكورين لكون من اسمين حالا لا حكما
بينا بخلاف عبارة الكافية فانها عارية عن هذا الاقتضاء
فالوجه ان يقول الكلام ما له الاسناد واقله اسمان
او فعل مع الخامس ان ما عدا المسند والمسند اليه من جهة
الاعراب من الفضلات كذلك هل يدخل في حقيقة الكلام
ام لا وظ كلام المص والزمخشري حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يقتضي الخروج
وظ عبارة الكافية تشعر الدخول والحق فيه التفصيل
فان كان معتبرا كالاستثناء يكون ركنا من الكلام يتوقف
الاسناد والحكم عليه ذكرا والا فلا اذ لو تحقق الاسناد
قبل المغير لزم التناقض في الاستثناء المتصل ووقوع

الطلاق

الطلاق على جميع النساء والعتق على جميع العبيد في قوله جميع
نسائي طالق الا زينب وجميع عبيدي معتق الا زيدا واللازم
باطل فالملزوم مثله فاعلم ذلك ينفعك في مواضع شتى ومن
هذين البحثين عرفت ان تجرد زيادة حقيقة او حكما وخذ
الاسناد ولا يكفي الجمع لان طرفي المتصلة والمنفصلة لا يمكن التعبير
عنهما بالمفرد كما بين في المنطق فلا يكونان في حكم الكلمة وكذا
نحو ما جاءني القوم الا زيدا بل فائدته ونحو ان حشي مهمل
وزيد مغلوب زيد فقط ولما فرغ من الكلمة والكلام واقسامهما
شرع في بيان الاسم وقسمه اولا فقال وهو اي الاسم
معرب لو اختلف آخره راجع الى الاسم لا المعرب وهو
من اعرابه اي اوضحه واظهره فالمعرب محل اظهار المعاني
لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه والمراد
بآخر الاسم ههنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة
ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء قائمة
وياء بصري وواو مسلمون على المختار بخلاف التنوين و
نون التثنية والجمع بالعامل مخرج نحو ابن هؤلاء وهو ظ
في الاعراب بالحركة لانتقال الاسم من السكون اليها
واما في الاعراب بالحروف فمشكل لوجودها قبل العامل
مثلا نحو مسلمون ومسلمان صيغ موضوعة قبل التركيب
المذكورة خ حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة اما تقول
مسلمون مؤمنون مصلحون او يقول مسلمين مؤمنين

مصلحين وكذا التثنية وملحقاتها والاسماء الستة المضافة
فمسلمون ومسلمين مترادفان في اصل الوضع الا ان
الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني
عند الناصب والجار فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف بل الاختلاف
من الوضع فكان كهو واياه وانت واياك فكما ان الواضع
شرط ان يستعمل هو وانت عند ورود الرافع واياه واياك
عند الناصب فكذلك التثنية والجمع فمن هذا ظهر ما في قول من
قال في تغير اختلاف الآخر ذاتا او صفة ومن قال ان
هذان وهذين واللذان واللذين صيغ موضوعة ليس اختلافها
من العامل بل من الواضع فتكون مبنية بخلاف التثنية
والجمع فيكونان معربين والذي عندي في حل الاشكال
ان حروف الاعراب قبل العامل اما غير دالة على شيء
او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دالة
على المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث في
الحرف الآخر بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث بسببه
في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية
فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا وصفة معا او صفة
فقط فحروف الاعراب قبل العامل ليس باعراب وان
كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث هو اعراب لا يكون
الا بعد العامل ونحو هذان وهذين والتي هو بابها وان كان مفرداتهما
وجمعاهما مبنيان لان التثنية لما كان لفظا قياسيا مطردا

جامي وغيره منه

عمهما علما

حاما ارادوا ان يجعلوا الكلمة على وتيرة واحدة من الاعراب
ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه
من عشره واما نحو هو واياه فالاختلاف ليس في الآخر
فقط بل في المادة والصيغة ولا يجوز جعلها اعرابا وان
دلا على المعاني الموجبة لان الاعراب وصف آخر اعني
انهم استغنوا بدلالة نفس اللفظ عنه في الآخر وهما اصلان
وهذا هو سبب بناء المضمرات عندي انهم استغنوا بدلالة
نفس اللفظ عن دلالة الاعراب فظهر ان المراد باختلاف
الآخر اختلاف صفته فقط لكن تلك الصفة قد تكون حركة
وقد تكون دلالة والله تعالى اعلم بالصواب ولو كان
ذلك الاختلاف تقديرا مقدرا والاختلاف المقدر في الآخر
اما بعدمه في الحال ووجوده في الاصل وهو في الاعراب
التقديري او بوجوده في الحال لكن لا في الآخر فيقدر
فيه كالاعلام المضافة فان الاختلاف فيها موجود
في الوسط وهو آخر المضاف فيقدر في آخر المضاف اليه
اذ قد عرفت انها كلمة واحدة على المختار ومحل الاعراب
آخر الكلمة لكونها دالة على المسمى والاعراب على صفته
المؤخرة عنه ولا يلزم نحو جاني الضارب زيدا او رجال
الا زيد لان التقدير فيهما في نفس الكلمة لا في الآخر
فبذلك افترق التقديري والمحلي فان قلت فيلزم كون
اعرابها لفظيا وقد حكموا بان اعراب جميع المبنيات محلي

المتاخره

قلت اللفظي ما وقع في لفظ ماله الاعراب وفيهما ليس
كذلك وان اريد به ما وقع في لفظ ما فيجاز مع المحلي والا
اي وان لم يختلف آخره بالعامل فمبني اي فهو مبني وانواعه
اي انواع الاعراب الدال عليه معرب لا الاختلاف
وان كان اقرب واظهر لان المختار ان الاعراب
نفس الحركات والحروف لا الاختلاف لانه علامة
من حيثها الظهور والادراك بالحس رفع ونصب وجر
ولم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل والصدد في الاسم
سمي بالرفع لان الاصل فيه الضمة والواو وعندهما
بضم الشفتان ويرتفعان والاصل في النصب الفتحة
والالف وعندهما ينفتح الفم فكان الفم شيء ساقط نصبته
لتحرك اياه والاصل في الجر الكسرة والياء وعند مجاورة
الفك الاسفل فكانه يجره اذ المكسور يسقط ويهوي الى
الاسفل فظهر من هذا وجه تسمية القاب البناء ايضا اعني الضم
والفتح والكسر مجردة عن التاء وتخصيص المجردة بهم واما وجه
الاختصاص فتقدم القاب البناء لانها من حيث الذات ولذا
يطلق على حركة غير الاعرابية بلا قرينة وعليها مع القرينة والقاب
الاعراب من حيث الوصف اعني الدلالة ولذا لا يطلق على
غير الاعرابية وضم الشفتين وفتح الفم وكسر الفك مقدم على
رفعهما ونصبه وجره هذه الفرقة عند البصرية والكوفية يستعملون
احديهما مقام الاخرى بلا فرق **تنبيه** مراد المصنف اختصار الكافية

بقدر

بقدر ما امكن مع اشتمال ما فيها مع زيادة ليسهل حفظه ويكثر
نفعه فما نقص ان ظهر الاستغناء عنه مع حصول اصل المراد كما في قوله
وهو حرف لو دل الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية
بلا اخلال للمقصود فلا حاجة الى التنبيه عليه وان لم يظهر فلا بد
من التنبيه وكذا ما زاد ان ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد
زاد فائدتين دليل الحصر وتوقيف المبني ونقص توقيف المعرب
والاعراب مع بيان مدلولات انواعه والعامل في لفظ الاصطلاح
وافراد العامل وجه نقص الاول ان المقصود الاصلي من
تعريفه ان تعرف افراده فيجري عليه الاعراب وهذا لا يحصل
الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عداها معرب فذلك
يقتضي تقديم المبني كما فعله صاحب اللباب واما توقيف ابن
الحاجب فلا يفيد هذا الغرض مع اختلاله في نفسه لانه اطلق
المركب والمراد جزء المركب او المركب مع الغير تركيبا يتحقق
معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب
البناء وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل علل جميع انواع الم
المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر
وكل ذلك لا قرينة عليه فالتوقيف في غاية الاختلال فيجب
تركه والاكتفاء بما يفهم من دليل الحصر من ان المعرب
على اي قسم من اقسام الاسم يطلق وكذا المبني وحوالة
تمام المعرفة على بحث المبنيات ووجه الثاني حصولهما من مجموع
قوله وانواعه الخ وقوله فالمفرد الخ وقوله المرفوعات

الخ والوجه الثالث ان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع
اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها وتعريف ابن الحاجب
موقوف على المفهوم والمقتضى والاول انما يعرف بمعرفة
جميع اقسام الفعل والاسم والحرف العاملة والثاني بمعرفة
جميع اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور فان قلت المفهوم
غير الافراد فالموقوف هو الثاني دون الاول والمعرف
بالعكس كما ان تعريف الانسان بالحيوان الناطق لا يتوقف
على جميع اقسام الحيوان الناطق بل يحصل بمفهومهما قلت معرفة
نعم فيما امكن معرفة الافراد حين الغرض به كالمثال المذكور
واما اذا لم يمكن كما في ما نحن فيه فلا فتدبر ووجه الاخيرين
ان اختلاف الآخر بعامل خاصة شاملة وباختلاف العوامل
مفارقة لعدم وجوده في نحو مع واشاملة اولى مع انها
اخصر ولما بين انواع الاعراب اراد ان يبين انواع
المعرب بالنسبة اليه ليعلم اصناف الانواع ونشر على
ترتيب اللف فاول الاصناف لاول الانواع فقط
والثاني للثاني ان وجد والثالث للثالث والا فلهما
وبهذا استغنى عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب اما بالحركة
او بحرف اللين وكل اما بتمامها او تمامه او بنقص منهما
فالاقسام اربعة واشار الى بقوله فالمفرد ولما كان
هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء ولكون رتبته بعد الاجمال
وسمي هذا ترتيبا ذكريا نحو قوله تعالى فاما الذين آمنوا

فيعلمون

فيعلمون الآية وقوله تعالى فقال رب ان ابني من اهلي
الآية والمراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة ذكرهما
بعده والجمع المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع
المكسر لانه لا يطلق الخ وهو ما تغير بناء واحده المنصرف فان
قال في ايضاح المفصل فسر المنصرف بانه الذي يدخله
الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لا يصدق
المعرب بالحروف فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب المجيب بهذر
بانها ملحقة بهما وفي حكمها فلا يدخل في المفرد ففاسد لان
الالحاق انما يكون فيما كان في حكم الملحق به من كل وجه
ككلا واثنين وكعشرين واولي ولو اريد بالمفرد ما يعم
مع زيادة ما ليس في حكمهما ولو بوجه فهذا مع كونه خارجا
عن المعاني الاربعة له مقابل المضاف والمركب والجملة
والمثنى والمجموع وعدم الوضع غير معقول اذ فيه اخراج ح
ما يشاركه في الحقيقة وفي بعض الاحكام مثل كون الاعراب
تامة وادخال فيما يخالفهما بحد ما شاركه في كون
الاعراب بالحروف مع مخالفته في خصوصيته وكذا الجواب
بان القضية مهملة او ان الاستغراق يوجب اشتمال
الافراد لا اشتمال احوالها فاسد اذ الغرض ضبط
اعراب انواع المعرب واصناف الاعراب وذا لا يحصل
الا باستغراق الافراد والاحوال والا يبقى مهملات
لا يعرف كيفية اعرابها على ان اشتمال الافراد ايضا

لا يستقيم في ذي ثم اعلم ان الاصل في الاعراب الحركة
لخفتها وعدم الشركة لئلا يختل الغرض فان الواحد اذا جعل
علامة لشيئين على سبيل البدل وجب اللبس فيحتاج
الى علامة اخرى فما كان على هذين الاصلين اعني المفرد
والمكسر المنصرف فهو لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج
منهما او من احدهما فيحتاج اليها بالضمة اي ملابسا
بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا والكسرة مجرورا نحو جاءني
زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت بزيد و
رجال والقسم الثاني اعني ما يكون ببعض الحركات
نوعان الاول ما يكون المتروك فيه الفتحة واشار اليه
بقوله والجمع المؤنث السالم لما سبق في المكسر وهو
ما زيد في آخره الف وتاء للجمع مؤنثا واحده او مذكرا
نحو قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية بالمؤنث باعتبار
الاصالة والغلبة ملابس بالضمة مرفوعا والكسرة منصوبا
ومجرورا نحو جاءني مسلمات الخ وحمل نصبه على الجر ليكون على
وتيرة اصله اعني المذكر السالم على ما سيجيء والنوع الثاني
ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله وغير المنصرف
سيجيء ملابس بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا ومجرورا حمل
جره على نصبه لانه لما شابه الفعل على ما سيجيء منع منه ما لم يكن
في الفعل اعني التنوين والكسر والجر ناسب النصب دون
الرفع في كونهما علامة الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم

الثالث

الثالث ما كان بتمام حروف اللين واشار اليه بقوله
والاسماء الستة الآتية لو كانت مكبرة زيادة على الطائفة
احترازا عن المصغرة فانها بالحركة اقول هي داخلة في المفرد
المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز كما لا حاجة الى الاحتراز
عن نحو آباء لدخوله في المكسر ولا عن نحو اثنين وابنين لدخولهما
في المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الاشياء
ظ بخلاف المصغرة فان المبتدي يتوهم اشتراكهما
مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا فلا حاجة الى مضافة ذكر
نحو لان المفردة داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة
حينئذ ان اوصفة الى غير الياء ياء المتكلم بقرينة الاضافة
ملابسة بالواو مرفوعة والالف منصوبة والياء مجرورة
وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء او اخرها ثابتة
في حالة الاضافة سماعا بخلاف نحو دم محذوفة نسيا
حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن
جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن اخف من
المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف
اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى
زيادة حرف لمجرد الاعراب وقد صار العين آخرا محلا
للاعراب لحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام
لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا من
الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك في

التصغير بسبب سكون يائه عاد الى اصل الحركة والّا
اي وان لم يكن مكبرة مضافة الى غير الياء بان كانت
مصغرة نحو اخيك او مفردة نحو اخ او مضافة الى الياء
نحو اخي فحالها بالحركات لفظا في الاولين وتقديرا
في الثالث لمانع في الآخر وهو الكسر لاجل الياء وهذا
مذهب البعض وعند البعض المضاف الى الياء مبني
وهذا مستغنى عنه لظهور دخول هذه الاشياء بعد الاخراج
في المفرد المنصرف ثم ذكر كيفية اضافتها ههنا استطرادا
للايجاز وفي الكافية في اواخر المجرورات فقال المص
ومعها اي مع ياء المتكلم يكون الاسماء الستة اي
واخي وحمي الحم قريب زوج المرأة فلا يضاف الا اليها
وهني الهن الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة و
الصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة
منقوصات واوية لا يرد لامها عند الياء وفي اصله   لا يراد نحو
فوه بدليل افواه حذفت الهاء نسيا ثم قلبت الواو
ميما وجوبا في حال الافراد وقليلا مع الياء والاكثر
بقاؤها وادغامها في الياء ولذا قال وفيّ بالادغام
اكثر استعمالا منه اي فمي وفتح فاء الفم مفردا او مضافا
احترازا عن فمي فان الكسر فيه متعين اكثر منهما اي الضم
والكسر المفهومين من الفتح وذو لفيف مقرون بالواو
حذف اللام لا يضاف الى المضمر اضافة لازمة لانه وضع

وصلة

وصلة الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال
وجاء الحركات الثلث بدل الحروف الثلث للاعراب لفظا بلا تشديد
ولا رد لام ولا زيادة همزة لان الاصل في العطف التباين وبعلم
حال الاثبات بظهور دخولهن في المفرد المنصرف فيها اي في الا
الاسماء الستة المكبرة المضافة الى غير الياء لدخول المقابلات
الثلث في قوله والا فبالحركات سوى ذي لكن لا قرينة للاستثناء
الا ان تجعل امتناع الحذفين وبقاء المعرب على حرف واحد قرينة
هذا ابك واخك وحمك وهنك وفمك الخ وجاء القصر اي جعلها
مقصورة كعصا نحو هذا ابا واباك وابي واخا واخاك واخاي
وفا وفاك وفاي الخ والتشديد اي تشديد الآخر نحو هذا ابّ
وابّك وابّي وقس عليه الخ وجاء اخ كدلو نحو هذا اخو واخوك
واخوي الخ وجاء حم كدلو وخبء يعني بالهمزة مكان الواو مطلقا
فيه المقصور والتاليات يعني مفردة او مضافة الى الياء او غيرها و
وكل هذه اللغات مذكورة في الرضي وغيره مع زيادة التشديد
المدة ح   حم فلم اجده والقسم الرابع اعني ما يكون بعض حروف اللين
نوعان ما يكون المتروك فيه الواو واشار اليه بقوله والمثنى
يجيء حده واثنان كذا اثنتان وثنتان وكلا مع اتصال الضمير ملابسة
بالالف مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اي مع غير
الضمير ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصا بالحركات التقديرية
والنوع الثاني ما يكون المتروك فيه الالف واشار اليه بقوله و
والجمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده لاجل الجمعية والتغيير

جمع ثبة

فی نحو سنین و ارضین و ثبین و قلین من الشواذ بعد تحقق الجمعیة
واو کو جمع ذی من غیر لفظه و باب عشرین یعنی نوع عشرین مما
اشتمل علی ملحقات الجمع من العدد و هو ثمانیة الفاظ ملابسة بالواو رفعة
والیاء منصوبة و مجرورة و جه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة
الیه فی الاسماء الستة و اما عن الثانی فلاحتراز عن اللبس فی الاحوال الثلث
فلزم التوزیع فالرفع لکونه علامة العمدة احق بالامتیاز الذاتی و التثنیة
لکونها اکثر اولی بالالف الاخف و لکون ضمیر التثنیة فی نحو ضربا و تضربا ن
والواو و لکونها اخت الضمة اولی لرفع الجمع من الیاء فلزم اشتراک
الاربع فی الیاء ففتحوا ما قبلها فیها و کسروا فیه و لما کان هذه الحروف
دالة علی معنی التثنیة و الجمع لم تتمحض للاعراب تمحض الحرکة فلزم الجبر
و ایضا لم یمکن الحاق التنوین الدال علی التمکن حذرا عن الساکنین
فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الی الاول لم یسقط مع اللام م خ
والوقف و الی الثانی سقطت بالاضافة عملا بالشبهین و کسروها فی
التثنیة و فتحوها فی الجمع تعادلا و فرقا بینهما اذ قد تزول العلامة
الاولی بالاعلال نحو مصطفین و وجه الحاق اثنین و اثنتین ظاهر
لانها کالمثنی لفظا و معنی و اما کلا فمفرد اللفظ و مثنی المعنی فراعوا
فی الاضافة الی المظهر الاصل اللاحق بالاصل و هو الاخف جانب اللفظ
والی المضمر الفرع جانب المعنی مع ان اللفظ ایضا اصل فی الاعراب
والحاق باب عشرین ایضا ظاهر لکونها کالجمع لفظا و معنی و کذا
اولو و عدم النون للزوم الاضافة و لما ذکر فی تقسیم الاسم الاختلاف
التقدیری اراد ان یبین موضعه لیعلم ان ما عداه لفظی و انما

المحلی

٢١

المحلی مخصوص بالمبنیات علی زعمهم و قد بینا ما هو الحق فقال و عصا
ای و اعراب نحو عصا ای الاسم المعرب الذی فی آخره الف مفردة
و ان حذف للتنوین و نحو غلامی ای معرب بالحرکة اضیف الی یاء
المتکلم و لو حذف او قلبت و نحو قاض ای ما فی آخره یاء مکسور ما
قبلها و لو حذفت للتنوین فی کل حال سوی نصبه و قد یسکن یاؤه حال
فیه ای نصبه تسکینا کما تحرک ای مثل تحرکه جوازا ای جرو اللف فرا
الشعریة متعلق باحد الفعلین و تقیید الآخر یفهم من التثنیة و یجوز
ان یکون من التنازع کقوله ما ان رأیت و لا اری فی مدتی
کجواری یلعبن فی الصحراء و قیل بثبت التحریک فی الرفع ایضا کقوله
و عرق الفرزدق شر العروق خبیث الثری کابی الازند و نحو
مسلمی ای کل مذکر سالم اضیف الی یاء المتکلم رفعا ای مرفوعا
و المحکی بناؤه نحو خمسة عشر علما علی الاشهر او اعرابه مفردا کان
نحو من زیدا ضیمن قال ضربت زیدا و نحو دعنی من تمرتان او
مرکبا نحو ان زیدا و هل زید علمین و لو کان ذلک المحکی جملة
نحو تأبط شرا علما فان الصحیح انه معرب اعرابه تقدیری و قیل مبنی کما
قبل العلمیة و المثنی کائنا مع ما ای لفظ اوله ساکن یعنی یجئ بعده
متصلا به رفعا مرفوعا نحو جاء مسلما القوم و فی نصبه و جره نحو ک الجمع المذکر السالم
الثانی بالکسر لفتحة ما قبلها و الاسماء الستة المعربة بالحروف و الجمع المذکر
معه ای مع ما اوله ساکن لا بد من استثناء بعض المنقوص فانه
تحرک فیه الواو بالضمة و الیاء بالکسرة لفتح ما قبلهما بسبب الاعراب
فاعرابه لفظی فی الاحوال کلها نحو جاء مصطفو القوم الا مطلقا فقید

للكل سوى ما خص اى حال كونه غير مقيد بحال او زمانا او اعرابا
مطلقا تقديرى جر وعصا اعلم ان الاصل فى الاعراب هو اللفظى
لان من شان العلامة الظهور فان منع فان فى الآخر فقط
فتقديرى والا فمحلى ومجموع ما ذكر المص ثمانية نقص وزاد من عبارة
الكافية ولم يحصر وخرج اشيأ وهذه اربعة يحتاج الى البيان فالمانع اما الاول
فى المقصور تعذر الحركة على الالف وعند الحذف للساكنين معذر
كالملفوظ لا مقتضى كيد وفى الثانى وجوب الكسرة او السكون او
الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين
مثلين او ضدين ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد ورود
العامل وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل
العامل اعرابا بعده فى التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف
العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة
الى الضمير لا يوجبه نحو غلامك وغلامه وفى حالتى المنقوص لزوم
التسكين لاشتغال الحركتين على اليآء المتحرك ما قبلها بخلاف
الفتح وفى رفع نحو مسلمى لزوم القلب والادغام واما النصب والجر
فلفظى بياء مدغم وفى المحكى لزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصار
كالثانى وفى رفع المثنى لزوم حذف الالف للساكنين لتعذر
تحريكه وفى الاخيرين لزوم الحذف ايضا لتعذر التحريك فى
البعض ولاشتغال التحريك بلزوم الحركتين الثقيلتين فى الاكثر
واما الثانى فلفظ فيما تعذر او ستثقل واللفظى فيما عداه وجه
الاولين التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال فما سوى غلامى

مسلسل

وان اراد بعد الاعلال ونوره فالكل متعذر فانه لو تحرك الياء
فى القاضى وعاد الواو فى مسلمى والياء فى قاض مع الحركة لزال
الاعلال كما اذا عاد الواو مع الحركة فى عصا وفرق بعضهم بان
موجب التقدير فى المنقوص ونحو مسلمى الاستثقال الموجب لحذف
نفس الاعراب او قلبه وفى المقصور لا يوجب الاستثقال حذف
حذف الحركة التى هى الاعراب بل يوجب قلب محله الفا فبعده يحتاج
الى التقدير للتعذر فالموجب التعذر ليس الا واه اذ قد صرح
بان المقلوب يسكن ولا لتقلبن عن كينة ويسهل الانقلاب
ثم يقلب وكون التسكين بالعوض لا بعيد ويمكن ان يقال مراد
ابن الحاجب الحال مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحرك
الالف ملفوظة او مقدرة والمتحرك بحركة اخرى متعذر وتحريك
الساكن مع قلب الياء واوا ممكن مستثقل والتحريك اللفظى للياء
المقدرة فى قاض وان كان متعذرا لكن لما كانت كثيرة الوجود
كانت فى حكم الملفوظة فالحقها بها وجعلها من المستثقل فان
قلت تحريك الساكن مع سكونه متعذر فكان كالمتحرك فاى
فرق بين القاضى وغلامى وقلب الياء واوا كقلب الالف
واوا فاى فرق بين العصا ومسلمى قلت السكون عدم حركة
الحرف فلا يمنع قبول محله اياها والا فلا قابل اصلا بخلاف الضد
والمثل وقلب الياء واوا احداث نفس الاعراب وقلب الالف
واوا احداث لمحله ثم يحتاج الى احداث حركة فالمراد تعذر

الاعراب بالذات بلا واسطة شيء وضم ما قبل الواو وليس من شرط
الاعراب بل لمناسبتها وهذا نفيس دقيق ووجه الثالث ان اعراب
المعرب منحصر فيهما على زعمهم وقد اشار اليه فيما سبق بقوله ولو
تقديرا اذ لو وجد فيه المحكي كما هو اولى من التقديري لقال او محلا
فاذا انحصر التقديري في ثمانية كان ما عداها لفظيا فلا حاجة الى الذكر
واما الثالث فالاربعة الاخيرة والتسكين والتحريك الضرورتان
ويمكن ان يدفع الاولى بان المحكي داخل فيما تعذر ولم يحصر
في الاثنين والثلثة الاخيرة في الاستثقال ولم يحصره ايضا في
الاثنين واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون نحو
احمد ومسلمات وضاربة مطلقا ونحو زيد رفعا وجرا والمدغم كبيرا
كما في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك يوم الدين ونحو
ربكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة اخره
حركة غير اعرابية نحو للملئكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر
والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري رحمه ومنه تابع المبني
على لفظه نحو يا زيد الظريف ومنه الجر الجواري ايضا وقد صرح
الدماميني في شرح مغني اللبيب بانه ليس حركة اعرابية ولا بنائية
بل للمناسبة والاعراب مقدر انتهى فيكون التسمية بالجر للمناسبة كلها — للمناسبة نخ
واما عبارة الكافية فشاملة اكثرها بلا تكلف ومعه كلها و
ولما ذكر فيما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه مع ان له — فاحفظه نخ
احكاما اخر لا بد من معرفتها وبه يعرف المنصرف ولم يعكس لان

الاعدام

الاعدام يعرف بالملكات نعم لو عرفه بما لا يدخله الكسر والتنوين
لا ينعكس الا لكنه دوري اذ الغرض من التعريف معرفة
المبتدي وتمييزه حتى يجري الاحكام ولا فائدة معتد بها في مجرد
معرفة الاصطلاح بعد معرفة الاحكام بالاستقلال وقد بين الشريف
هذا نصرة لابن الحاجب في تعريف المعرب وقيل لما كان غير المنصرف
اقل ضبطه اذ به ينضبط المنصرف ايضا على قياس الاعراب التقديري
واللفظي ورد بان العلة في الافراد والتعريف للمفهوم والجواب
ان المقصود الاصلي عصام معرفة الافراد اذ الاحكام تجري عليها
لا على المفهوم وضبطها بالانواع والاصناف اسهل في الاقل
والتعريف وسيلة ومقصود بالعرض • غير المنصرف • سمي به لانه
اقبل على الفعل بالمشابهة فاخذ بعض احكامه ولم ينصرف
• ولم يرجع عن الاقبال بخلاف المنصرف او لانه لم يكن حرفا
في الاسم بل شابه شبه الفعل بخلاف المنصرف فانه اسم صرف
وله يسمى المتمكن ما شيء او الشيء الذي وجد فيه في ذلك الشيء
الجمع ترك التعريف مستقلا وعد الاسباب والامثلة استغناء
بالتفصيل الاتي مع ان ذكر العلة التقريبية في التعريف مخل و
وقدم ما قام مقام العلتين لقوته واخر الحكم اذ التفصيل من
تمام تعريفه وحكم الشيء يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا قدم
فيها الحكم على التفصيل لكن اخر بعض الاحكام عنه والمناسب
الجمع كما فعله المص والمراد بالجمع المعنى المصدري لا الاسم اللفظ
ولو كان ذلك الجمع موجودا في الاصل لا في الحال كخضاجع علم لجنس

لمبس الضبع منقول من جمع حبجر بمعنى عظيم البطن مبالغة في عظم
بطنها او في التقدير بان لم يكن جمعا لا في الحال ولا في الاصل
لكن قدر وفرض جمعا لقاعدته اختصاص هذا الوزن بالجمع
وعدم منعه بدونه وهذا كتقدير العدل في عمر ولم يلتفت الى الحمل
على النظير لعدم النظير وحذرا من زيادة العلل وان اجيب عنه
بجعله جمعا حكميا وجعل الجمع اربعة غالبا واصليا وتقديريا وحكميا على
انه رد بلزوم اتحاد الشرط والمشروط وان كان حدوده
بان الشرط تغيير الحكمي اذ هو مستغني عنه بنفسه مع انه لا يلزم
ان يكون ما هو شرط لشئ شرطا لما هو في حكمه كتحريك العضو
والهواء للفظ دون المستكن وبان المشروط هو المؤثر في
فالشرط الوزن او الكون عليه وشرطه اي الجمع في منع الصرف
نوع وزن حضاجر وسراويل او وزن نوعها اذ التخصيص
مخل بها وما اوجز وما املح كلامه حيث ادرج المثالين في
الشرط والمراد الوزن التصغيري لا التصريفي لئلا يخرج نحو مساجد
ومصابيح وينبغي ان يقول ولو في الاصل ليدخل نحو دواب
وجوار على الصحيح وجه الاشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع
التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع
فيقوى الجمعية بغير هاء حال من الوزن لان المغني ويمنع
وزن حضاجر او صفة له لا اذ لا تعيين تخصيصا لما مر وجعله خبرا
بعد خبر يحتاج الى تقدير كون والمعهود كاين وغير بمعنى لا
كقولهم جئت بغير مال والا يلزم اشتراط اتصال شئ غير الهاء

كسراويل فانه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة وقدر انه جمع سروالة حفظا لقاعدته و

للوزن

للوزن ولا يفهم اشتراط عدم الهاء بطريق الموافقة اذ الاتصال
بشئ يغاير لا ينافي الاتصاف والمراد بالهاء الحرف الدال على التانيث
غير الالف بطريق عموم المجاز والقرينة شهرة استعمال الهاء
بهذا المعنى عندهم اعني الحرف الخاص كما ان القرينة في لا
اضع قدمي في دار فلان الحرف العام لانا اوّله على المجاز بالاول
ولا حقيقة يراد بها الموقوفة لعدم شمولها الحالتين فيخرج نحو
فوارة ويدخل نحو فرازنة وملائكة وجه الاشتراط كونه كحروف
الهجاء على زنة المفردات ككراهية فيضعف ولما كان مذهب
البعض كون تاء التانيث كلمة براسها مطلقا على ما بينا لم تغير
الوزن المشروط عنده فاحتيج الى نفيها ولكن ورد نحو مدائني
فانه منصرف مع وجود الشرط فاضطرب الشراح في التفصي
فقيل هو مفرد محض ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل وانما
الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف نحو فرازنة وقيل بامتزاج
الياء به خرج عن الصيغة المعتبرة ومبناهما على جعل الياء
جزءا والصحيح خلافه لما بينا وايضا يلزم استدراك بغير هاء
لانه كالياء بلا فرق فنحو فرازنة ح خارجة عن الوزن المعتبر
وقيل المراد بالهاء الحرف الفارق بين الواحد والجنس نحو
تمر وتمرة وروم ورومي حاصله يرجع الى عموم المجاز بعلاقة
الفرق وهذا فاسد لعدم القرينة وعدم كون تاء نحو فرازنة
وياء نحو مدائني للفرق فيلزم ان يراد بالهاء الحرف الذي
يجيء في بعض المواضع للفرق وهذا لا يفهم من الهاء اصلا

ومنها ٤٦

ولا فيه علاقة معتبرة وقيل ان الكلام فيما تحقق جمعيته باقية
على حالها ومثل هذا لا يدخله ياء النسبة واذا صار علما زال
جمعيته كحضاجر ومدائن وجاز دخول ياء النسبة فح لا يعتبر
جمعيته الاصلية فقد صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وحاصله
ان ضمير شرطه للجمع الحالي وفيه انه يلزم اهمال شرط الجمع الاصلي
وهو عدم دخول الياء وقيل المراد الجمع بجميع وجوهه وفيه
ان الاعتراض بمدائني في مدائني وهو جمع في الاصل بجميع
وجوهه الا ان يجعل الياء جزءا وقد علمت حاله فظهر لزوم الياء
مع الهاء وعلى ما اخترنا من كون التاء في امثالها جزءا
وياء النسبة كلمة برأسها مطلقا يحتاج الى ذكر الياء دون
التاء واما اذا انخلع عن الياء معنى النسبة نحو كرسي وبختي
فلا نزاع في جزئيتها فلذا منع جمعها لوجود الوزن وقيل
صرفه اي سراويل رجاعا للتوهيب قيل وجه عدم الجمعية
فيبطل اختصاص الوزن والتخلص اما بجعله او جعل النادر
كالمعدوم ومثل جوار لكل جال سوى نصبه كقاض اختلفوا
في مثل جوار في الرفع والجر قيل منصرف لان الاعلال
اخرجه عن الوزن فصار كسلام وقيل لا لان الياء مقدرة
للاعراب ومنع الصرف مثله في كونه حكما لفظيا وهذا
مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين عوض عن الياء
والممنوع ما للتمكن وحذف الياء لتقدم الاعلال الذي
لتصحيح الصيغة على منع الصرف الذي لتصحيح احوالها والغاء

الاصلي

الاصلي في الاسماء هو الصرف ولما نظر بعد الاعلال الى حال
الصيغة وجدت مستحقة لمنع الصرف فحذف تنوين الصرف واتي
آخر للعوض عن الياء او جعل هذا التنوين الذي للصرف في الاصل
عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول على هذا فالغرض من
التشبيه اثبات الياء لينتج عدم صرفه لا بيان اعرابه لانه تقدم
يريد ان وجه التشبيه مجرد كون الياء مقدرا لا الصرف لا كون
الاعراب مقدرا واظهر من هذا قول بعضهم بحسب الصورة يعني حذف
الياء وثبوت التنوين هذا والمتبادر من الاستثناء المذهب
الاول وقد يلفظ بجواري اي جعل جره كنصبه بتقديم منع
الصرف على الاعلال كقول الفرزدق ولكن عبد الله مولى مواليا
وهو وهذه لغة مستهجنة وانما استعملها الفرزدق مع فصاحته
لملائمتها للهجو او الفا التانيث معطوف على الجمع بتقدير مضاف
اي احدى الفي التانيث مقصورة نحو حبلى وممدودة نحو حمراء
قيل انما قامتا مقام العلتين للزومهما للكلمة وضعا مثلا لا يقال
حبل ولا حمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض
كالعلمية اقول ان ارادوا عموم السلب في التاء فمنقوض بنحو
ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا
الالفان نحو ذكرى وضراء وان ارادوا الحاق التاء للفرق
مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل
والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغير الصيغة
والكثرة ولكن يستوي الا ان ينظم اليه قلب التاء في الوقف

ها، وهي حرف خفي كأنه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة
الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ولما فرغ من
الاسباب التامة لمنع الصرف شرع في الناقصة فقال او اثنان
من العلمية قدمها لشرطيتها في الاكثر وعدم اشتراطها بشيء ولما
كان ما عدا العلمية من المعارف غير معتبر جعل العلمية نفس السبب
لا شرطا للمعرفة التي هي السبب كما فعل ابن الحاجب ايجازا وقصر
للمسافة ونظر ابن الحاجب ظهور الوضعية للتنكير في المعرفة اكثر
منه في العلمية والعدل من عدل عن الطريق اذا ظل مثلا او المعدول
من الحذف والايصال وهو في اصطلاح النحاة خروج اي
المعدول بالعدل باعتبار مادته الاصلية ولم نرجع الى الاسم لانه المذكور
مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلث واخر وسحر وامس معرفتين على راي
الا ان يراد بالضمير الثاني الذات دون الوصف عن صيغته
ترك الاصلية لدلالة الاضافة اذ اصلها للعهد والاصلية
هي المعروفة المشهورة والمراد بالصيغة اعم من الافرادية
والتركيبية ليشمل ما سبق لكن لا بد من اعتبار الوحدة لئلا
يكون صيغتين او صيغا فلا يتناول الاصول ما قدر فيه الجار
فان على الاول في الثاني يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر
والمعرف باللام وخرج عن هذا التعريف ما حذف منه اصل
او قلب لانه نقص وهدم لا خروج وصيغ المشتقات و
المصغرات ونحوها اصلية لها مأخوذة من صيغ اصلية للمشتق
منه والمكبر ونحوهما فلا نقض والمراد بالاصلية ان يقتضيها القاعدة

من

من غير معارضة لكنها في الاصالة فلا يشمل اصول المغيرات
القياسية واما الفرق بين اخر عند من جعله معدولا عن
الآخر حيث منع وبين امس في اللغة الفصيحة اعني البناء
على الكسر حيث لم يمنع عن الصرف مع تحقق العدل فيهما
فحذف معنى اللام كلفظه في الاول ولذا صار نكرة واعتبار
وجعله جزءا من المعنى في الثاني ولذا صار معرفة واما نحو
سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية التقديرية
اذ تعريف اللام غير معتبر في منع الصرف بالاتفاق وعند
البعض مبني على الفتح لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومساء
وبكرا معينات فمنصرفات لعدم سبب غير العدل ولم يحتج الى
تقدير العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنا
معناها لجواز اظهارها والمتضمنة لا تظهر واما نحو متى وكيف
واين فليس لها صيغ اصلية بل مجرد تضمن معنى حرف الاستفهام
فلذا بنيت واما المقدر فكالملفوظ فمعناه مستفاد من لفظه
المقدر ولم يجعل جزءا من شيء فلذا لم يبن وبقي غير القياسية
من الجموع الشاذة وغيرها مما لم يذكر خروجه داخلة في الحد
ولا حاجة لنا الى اخراجها الآن يوجد فيها علة اخرى مع
كونها منصرفات ولم تثبت الا يرى ان الرضي جعل الغايات
وضحى وعشية ومساء وبكرا معينات معدولات لكن بني
الاول لموجبه وانصرف البواقي لعدم انضمام سبب اخر
وهذا لان التعريف لمطلق العدل فكان كالوصف والتأنيث

فانهما يوجدان في ضاربة مع انصرافها ولم يبنوا العدل في المبنيات
والمنصرفات لعدم اثره ومن هذا سقط تكلف بعضهم بان العدل
كله تقديري والمنقسم انما هو الاصل فما وجوده محقق بلا شك
فعدله تحقيقي والا فتقديري وهذا مع كونه خرقا لاجماع النحاة و
جعل سبب من الاسباب اعتباريا محضا منقوض بنحو اخر وجمع
فان اصلهما معدر لم يستعمل قط ونحو عمر فان اصله اعني عامر
محقق بلا شك فعلى زعمه يجب ان يقول انه وجد فيه دليل على
ان الاصل فيه شي اخر فقوله تحقيقي والا فتقديري وتجعل
المحقق هو الدليل لا الاصل اللهم الا ان يريد بتحقق
الاصل تحقق دليل اصالته وبتقديره تقدير اصالته ثم انه سبب
وقوعه في هذه الورطة عدم ذكرهم العدل في المغيرات الثلاثة
وقد عرفت وجهه وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء
صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما وجعلوه شاذا
والسبب الاخر الوصف الاصلي على الاصح وان كان ذلك الجمع
وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل بجمعاء شاذ
تقديرا معدرا لكن فانه خرج من عام لم يدل عليه دليل لكنه
قد حفظا لقاعدتهم من عدم المنع الا بعلتين او ما في حكمهما
ولا مثنى ولا جمع اي غير بالاستقراء كجاء عمر كلاهما او كلهم
والوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى
معين هو المقصود الاصلي اي الثابت في الوضع احترازا عن
العارض بحسب الاستعمال كاربع في مررت بنسوة اربع وعن
المتوهم كافعى للحية اذ الاصالة لا يثبت بالشك والتوهم و
ودخل

ودخل في الاصلي ما زال بغلبة الاسمية كاسود فلا يحتاج الى التصريح
بعدم ضررها ولا يعتبر الوصف الاصلي مع العلمية فلا يلزم منع
نحو خاتم اذا سمي به وهذا التخصيص للوصف الاصلي ولو لم يذكر
لفهم الاعتبار وجه عدم الاعتبار ان الوصف يقتضي الابهام
والعلمية التعيين بحسب وضعهما ويمتنع اعتبار المتضادين في
حكم واحد اعني منع الصرف والتانيث اي بالتاء بعزيمته
سبق الغيبة لفظيا او معنويا وشرطه اي شرط التانيث بالتاء
بكليا قسميه في منع الصرف العلمية ليصير لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغيير بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان
فيكون التاء حرف مبني بلا خلاف بعد ان كان حرف
معنى فيلزم وهذا الشرط كاف في وجوب تاثير اللفظي لعوته
بظهور العلامة وفي جواز المعنوي لا في وجوبه ولذا قال فان
اي التانيث المعنوي لان فذا الاشارة القريب يؤثر
في منع الصرف وجوبا اي تاثير وجوب او تاثيرا واثرا
واجبا او وجوب منع صرف لو كان ذلك المعنوي تحرك
الوسط او عجمة اي ذا عجمة او عجميا او زائدا او وقع على الثلثة
الاحرف وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تعوي
قوة الملفوظة الا بقيام شي في اللفظ مقامها ولو بالواسطة
والحرف الرابع قايم مقامها بدليل عدم ظهورها في عقرب
مع وجوبه في نحو قديرة وتحرك الوسط قايم مقام الرابع
بدليل وجوب الحذف في جمزى مع جواز حبلوي والعجمة و

وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الوسط على الاصح فلا
اقل من تقوية التأنيث ولضعف هذين لا يؤثران الا
فيما في مسماه تأنيث بخلاف الرابع واما حديث مقاومة الخفة
فلا طائل له اما اولا فلان تأثير العلل ليس للثقل بل
للفرعية واما ثانيا فعدم لزوم الثقل لها كيف والعلمية و
الوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في
الاخير واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور
اعلاما للمذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف
التأنيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان في الحالين
والمسمى به اي المذكر الذي سمي بالمعنوي لو كان تأنيثه
اي ذلك المعنوي اصليا بان لم يحتج الى تأويل غير لازم
والا فمنصرف بكل حال كحمل مكسته بغير تاء فان تأنيثه بتأ (بل)
الجماعة ولا يلزم لجواز تأويله بالجمع وهذا القيد زائد على
الكافية ولابد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمي به مذكر
شرط اي شرط تأنيث اسمه في منع الصرف او على الاستخدام
ولا يجوز ان يراد بالموصول المعنوي لخلوه عن اشعار ذكورة
المسمى الا ان يجعل نائب الفاعل ضمير المذكر ولم يسبق له ذكر
بوجه الزيادة على ثلثة احرف لغاية ضعف التأنيث ح فلا
تقوية الا القائم مقامه بالذات ولما بين حال تسمية المذكر
بالمؤنث المعنوي كان مظنة خلجان الخاطر بمعرفة حال العكس
فقال زائدا على الكافية ولو سميت به امرأة مقابل لقوله والمسمى به

والخطاب

والخطاب غير مناسب له ومحتاج الى تقدير ولو قال ههنا
والمسماة او فيما سبق ولو سمي به لكان احسن بمذكر اي بلفظ
مذكر مثل جعفر وحسن وزيد منع ذلك المذكر من الصرف حال كونه
مطلقا عن قيد الزيادة او منعا مطلقا ومنع ما عدا الثلاثي
الساكن الاوسط اتفاقي ومنعه مذهب المحققين كسيبويه
وخليل ووجهه رفع اللبس فتقوى اعتبار التأنيث بهذه الضميمة
فوجب المنع بخلاف نحو هند فهي باقية على الضعف اذ لا تقوي
لفظيا ولا معنويا والعجمة وهي كون الكلمة غير عربية في الاصل
وشرطها في منع الصرف العلمية اي كونها علما في اول
استعمالها اي استعمال محلها او على الاستخدام سواء كان علما
في العجم ايضا كابراهيم او اسم جنس كقالون فانه في العجم بمعنى
الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع رح فظهر الخلل في عبارة
الكافية وما وجه به من التعميم للحقيقي والحكمي جمع بين الحقيقة
والمجاز ولا قرينة لعموم المجاز والاقرب ان يقال ان العلة
في هذا الاشتراط بقاء العجمة بكمالها وظهورها بعدم تصرف
العرب بادخال لام التعريف والاضافة والتعريب والتغيير
فيكون كالكلمة العربية فتضعف العجمة فلا يؤثر فهذه العلة
بعينها موجودة في نحو قالون فيلحق بنحو ابراهيم دلالة ههنا
ولكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده ههنا لا يخفى و (خفاء)
والزيادة اي زيادة حروف محلها على ثلثة احرف او
تحرك الاوسط نحو سقر وشتر فنوح منصرف اعلم ان ههنا

الوسطى

ثلثة مذاهب جعل العجمة كالتأنيث المعنوي بدليل اعتبارها في جور
فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا الزمخشري وقد زيفوه بان
التأنيث اوحقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة
او اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث
في نحو هند اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية
لا لاستقلال السببية وانه لم يسمع قط منع صرف نحو نوح بخلاف
هند والثاني عدم اعتبار تحرك الوسط في العجمة اصلا بخلاف
التأنيث لان اعتباره في التأنيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام
التاء فيقوى لوجود النائب في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة
اذ لا علامة لها حتى ينوب منها شئ فلا للتقوية بخلاف الزيادة
فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والوب يرغبون
الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة
معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا للثقل في لغة
الوب الا يرى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا
مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث
اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب
ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة
في نحو ملك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن الفعل وهو هيئة
يوجد في الفعل قدمه على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة
من حيث انه دخيل في الاسم لا اصيل ولا جمع وزن الفعل
بالعدل لان لا استقرار من هذا الحكم للايجاز وليقبل الذهن ما يجي

الفعل

من قوله ولو نكر ما فيه الخ من غير تردد واختلاج شبهة ولانه
من احكام وزن الفعل وعدم جمع العدل وان كان من
احكام العدل يعرف من هذا ولم يعكس لان الحوالة الى المعلوم
اولى وشرطه في منع الصرف ان يختص ذلك الوزن به
اي بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا
عن الفعل او العجم نحو ضرب مجهولا وشمر للعلم وبقم
او يكون في اوله اي في اول موزونه زيادة اي وصف
هو زيادة كزيادة الفعل او في محل اوله كزوائد الفعل او في
اول وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا بالطول
والمراد بزيادة الفعل ما له نوع اختصاص باول الفعل
يعني حروف اتين غير حال من الزيادة قابل للتاء في اخره
وانما اسند عدم القبول للزيادة لكونها سببا له في البعض
الا يرى ان زيادة الهمزة للتفضيل او الصفة سبب لاستغناء
صيغة للمؤنث بخلاف نحو قايم وحسن ووجه اشتراطه تاكيد المشابهة
والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل او غيره اي يمنع عن
قبول التاء باعتبار السبب الاخر في منع الصرف فلو قبل باعتبار
غير السبب لم يضر كاسود اسما للحية السوداء فان السبب الاخر
فيه هو الوصف الاصلي وباعتباره لا يقال للمؤنث اسودة بل
سوداء وباعتبار الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة
والاسمية ليست من السببية في شئ بخلاف يعمل وارمل فانهما
يقبلان التاء باعتبار الوصفية يقال ناقة يعملة وامرأة ارملة

والوصفية فيهما وان لم يكن مؤثرة لم يخرج من السببية وهذه زيادة
على الكافية لابد منها كما رأيت والتركيب قيل هو جعل كلمتين
او اكثر كلمة واحدة فيلزم استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو
ضم كلمتين او اكثر ولابد في تأثيره في منع الصرف من انتمائه
اسمين في الاصل لان نحو النجم وبصري علمين منصرفان ونحو
من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير اعلاما محكيات فلا يظهر
منع الصرف وقد اصاب في زيادة هذه على الكافية والعلمية
في الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا
التعليل اولى من قولهم ليأمن من الزوال ان يحصل له قوة وقول
بعضهم او ليتحقق السبب الثاني فاسد للاشتراك وعدم التعيين
وعدم الاضافة في الاصل لان الضدين لا يكونان اثرين
لغير مختار فان النار لا يؤثر الا في حرارة والماء الا برودة
والمؤثر في منع نحو شهر رمضان وابي هريرة ليس التركيب
ليتحقق السببين بدونه وعدم الاسناد نحو تأبط شرا او زيد قائم
علمين لان الجملة محكية على حالها فلا يظهر فيها منع الصرف
قيل لابد ان يقول وعدم كون الثاني صوتا نحو سيبويه
فانه مبني ولا متضمنا لحرف العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح
بقاء البناء دون منع الصرف ولا معربا قبل العلمية نحو ضارب
زيدا وحيوان ناطق علمين واجيب عن الاول بان ابن مالك جعل بعض ما
وباب غير المنصرف من المعربات وفيه نظر لانهما محكيان
على البناء والاصح ان الجملة وان عرفت من مبني الاصل

اذا صارت علما كونها معربة محكية فاطلقتك بالعارض اعني خمسة
عشر وقد عد المص فيما سبق المحكي مطلقا من المعرب واما بانه اكتفى
بما ذكره فيما بعد وفيه ايضا نظر لان المذكور حال ما قبل العلمية
ولو قال المص والتركيب وشرطه العلمية وعدم النسبة لكان احصر و
واشمل وامنع واراد بها بالاسناد وبعد كونها خلاف اصطلاحهم
يقتضي استدراك القيدين والالف والنون اي المزيدتين
في الآخر وهو توحيد الضمير باعتبار كونهما سببا واحدا لو كان
في صفة وقد تغير بالشرطه في منع الصرف عدم فعلانة في
مؤنثه ليتحقق مشابهته لالفي التأنيث وقيل وجود فعلى والاول
اولى لان المشابهة بعدم قبول التاء لا بوجود فعلى نفسها
واشتراطها لاستلزامه واللازم ههنا اعم والاول اي و
ان لم يكن في صفة فشرطه العلمية ليمتنع بها عن التاء ولو اختلف
النون الاصالة جاز المنع ولا يجب كحسان ان كان من
الحسن فمنصرف لانه فعال وان كان من الحس فممتنع لانه
فعلان وهذه فائدة زايدة على الكافية والالف الالحاق
المقصورة ينبغي ان يراد بالالحاق المعنى اللغوي ليتناول الف
قبعثرى فانه غير منصرف حال العلمية مع ان الفه ليس للالحاق
الاصطلاحي اذ لا سداسي في الاصول حتى يلحق به وشرطه في
منع الصرف العلمية ليمتنع عن التاء فيتحقق مشابهته لالف التأنيث
المقصورة نحو ارطى فان الفه ليست للتأنيث لمجيء ارطاة
واحترز بالمقصورة عن الممدودة فانها لا تلحق بالف التأنيث الممدودة

بعينها

ولو مع العلمية لان همزة الف التانيث الممدودة الف في الاصل
بخلاف الملحق فلا تاكد المشابهة بخلاف المقصورة وبهذه زيادة
على الكافية لابد منها ولو نكر ما اي غير منصرف فيه العلمية مؤثرة
في منع الصرف احتراز عن الجمع والفي التانيث فان العلمية غير
مؤثرة فيها لاستقلالها بالتاثير في الاحوال الثلثة ممتنعة صرف
لما تبين انها شرط فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان
فبالتنكير يبقى بلا سبب او على سبب واحد الا نحو احمر برد
ما كان الوصفية الاصلية فيه ظاهرة قبل العلمية كسكران واحمر
فان سيبويه يعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال المانع عن الاعتبار
اعني العلمية لما ثم ومعنى الاعتبار جعلها كالثابت لا انها تعود
والاخفش لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية ولم تعد بالتنكير والاصل
في الاصل الزائل ان لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية
الزائلة في اسود وارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق
بان الوصفية لم تزل بالكلية فيها لاعتبارهم ما بها بل زال
الابهام فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس فاسد
واما نحو اجمع وافعل التفضيل بغير من اذا سمي بهما ثم نكرا فمنصرف
بالاتفاق لعدم ظهور الوصفية الاصلية فيهما ومع من غير منصرف
بالاتفاق لغاية ظهور الوصف وينصرف باب احاد يعني ما فيه
العدل التحقيقي فيتناول جمع واخر ونحوهما علما لمذكر اذ لو جعل
علما لمؤنث لم ينصرف بالاتفاق وما ذكره المص مذهب اكثر
النحاة لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله

وذهب

وذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
ولو نكر باب احاد منع على مقتضى السماع مطلقا وعلى مقتضى قياس
سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال المانع و
والعدل تابع لها في الاعتبار وقياس مذهب الاخفش الصرف
كما في احمر واما العدل التقديري فقد علم حاله من قوله ولو نكر
ما فيه العلمية بخلاف التحقيقي وتنكيره اي تنكير ما فيه علمية شخصية يحصل
بان يراد به واحد مما سمي به البارزان للاسم والمستكن
في سمي للمسمى اعني ما في حما بان وقع اشتراك لفظي التعدد
الوضع كقولك رب عمر لقيته او الصفة المشهورة عطف
على واحد كقولك لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق وتنكير
العلم الجنسي كاسامة بها اي بالصفة المشهورة فقط اذ لا يتصور
فيه وقوع الاشتراك وفيه تامل وفك المنع من الصرف
بالعلمية وحدها للضرورة الشعرية كما هو مذهب الكوفيين
وبعض البصريين ولا يجوزه الاكثرون لان الضرورة ترد
الاشياء الى اصولها ولا يخرجها منها والانصراف هو الاصل
والتصغير يخل بوزن محقق به نائب الفاعل فلا ضمير في محقق
والضمير البارز للوزن اي بغير بوزن وقع الاختصاص
فينصرف نحو ضريب تصغير ضرب علما على صيغة المجهول ولا
ينصرف نحو احيمد وشكيكر لان اعتبار الوزن ثابتة في هذا القسم
بالزيادة الموجودة في الحالين وفي الاول بالاختصاص
المفهوم بالتصغير والعدل والجمع اذ التصغير وضع مستانف
للمنهدم

ولا يغير نحو احيمد وشكيكر

٢١

مخالف للمكبر لا عدل ولا جمع فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع علما
حيث يعتبر الجمع الاصلي لبقاء الصورة على حالها والنسبة
تخل ايضا بمنع الصرف مطلقا اي بجميع العلل الا بها اي باسم
كانت النسبة في مفرده نحو كرسي جمع كرسي فان النسبة لا تخل
وحكمه اي حكم غير المنصرف ان لا ينون بتنوين التمكن ولا يكسر
لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في
الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من
الفعل اعني التنوين والكسر الا للتناسب كقوله تعالى سلاسلا
واغلالا على قراءة نافع والكسائي او الزحاف وهو تغيير في
في اجزاء البحور لا يخل بالوزن لكنه يخرجه عن السلاسة جوازا
قيد للقسمين اي يجوز انهما جوازا او الضرورة الشعرية بان
يخل بالوزن لو منع الزحاف كقوله اعد ذكر نعمان لنا
قيل دخول الكسر فيهما مع الاستغناء عنه في دفع الضرورة
يدل على ان منع الكسر لتبعية التنوين لا بالاصالة وجوبا
اي توجيها وجوبا وكذا الكسر غير المنصرف في حال الجر ملابسا
باللام المعرفة او الاضافة اي كونه مضافا لانهما من اظهر
خصائص الاسم فيضعف مشابهة الفعل فرجع الى الاصل
ولما فرغ من بيان ذوات الانواع الاعراب وما يتعلق
بها اراد ان يبين محالها وبذلك يعرف انها لماذا علامة
ثم قال المرفوعات اي الاسماء المرفوعات على انه جمع
مرفوع لان المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالجياد الصافنات

والايام

والايام الخاليات او مرفوعة بتأويل الكلمات ولم يعتبرها لشمولها
المضارع ولم يذكر واللام للاستغراق ولانه في قسم الاسم لكن
يرد انه في قسم المعرب فالمناسب تعريف المعربات فيلزم كون
القسم اعم من المقسم او تخصيص الاسماء فقط او منع الحدود و
كلها بعيد وايضا تخصيص انواع الاعراب بالمعرب يستدعي ان
لا يكون المبني مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا ولا نحوه
وهذا خلاف الاجماع فالوجه ان يجعل للاعراب معنيان عام
وهو ما اقتضاه عوض من تعلق العامل ليكون دليلا عليه فان
لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع حال في آخره فتقديري
او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الطرف والماضي
والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالها محالها
واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص فظهر
ان المناسب تقديم المبنيات على المرفوعات وبيان المحلي
ايضا ثم المرفوعات اما موقوفة لعدم العامل وخبر محذوف
او مبتدا خبره محذوف او مجموع قوله الفاعل مفعول لم
يسم فاعله مثل هذا حلو حامض فيكون كلاما اي مرفوع خبر مبتدا
محذوف والجمل معترضة اسند اليه الموقوف الاصطلاحي فيخص
الفعل وان عمم ما في حكمه مع كونه خلاف المتبادر المخل للحد
يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد
بالاسناد الاصطلاحي كما في حد الكلام فلا جمع ولو عمم الموقوف
فان اريد معنى النسبة مع عدم تبادره فلا منع وكون ما عبارة

عن المرفوع لا يفيد لان الغرض من الحد معرفة المحدود ولا جزاء
اعراب مخصوص لا تجرد معرفة الاصطلاح فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف
او شبهه نسبة وصفية ولا حاجة الى ذكر التقديم لان المسند
في نحو زيد ضرب الجملة لا الفعل وما قيل من ان الاسناد
الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة فمعنى المعنى على ما نسب الحقيقة
لا في اللفظ الذي الكلام فيه الا يرى ان رجلا في قولك
رأيت رجلا ضربك اسند اليه الضرب في المعنى مع كونه منصوبا
واما المبتداء المقدم خبره فالمسند اما جامد او مركب لا فعل
او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لا خراج شايع ضايع
والمتبادر من الاسناد والنسبة ما بالاصالة فخرج التوابع
وانها يعم ان الاخباري والانشائي والايجابي والسلبي
وحقه اي اصل الفاعل والاولى له ان يليه اي يأتي بعد
الفعل بلا فصل لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه حتى
جعل كالجزء الاخير منه لشهادة اسكان اللام في نحو ضربت
وضربنا دون ضربك وضربنا وهذا لا يمنع وجوب الولي
او امتناعه لعارض والاصل في هذا اظهر والحق يستعمل في
الواجب غالبا فالعدول عنه صحح الاضمار اي اتيان
ضمير الفاعل الفاء للتعقيب والتفريع قبله قبل ذكر الفاعل
نحو ضربت غلامه زيد لانه وان كان مؤخرا لفظا فمقدم رتبة
فكان كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والممتنع ما
اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على الفعل قيل لئلا يلتبس بالمبتداء

وهذا

وهذا لا يفيد الوجوب لجواز اقايم زيد ولعدم تم شبهه في المثنى
والمجموع وعدم تقدمها دليل على ان المفرد المقدم ليس بفاعل
ولا يتعدد لفظا بلا خلاف قيل لئلا يلزم قيام حدث واحد بمحلين
فيه نظر لان مدلول الفعل الجنس لا المرة ولذا لا يثنى ولا يجمع
كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان والزيدون ولا يحذف
في الصحيح لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عندهم عدم التلفظ
حقيقة وحكما فلا يشمل الاستتار وينبغي ان يزيد بلا نائب
ولو حركة والمبنيات اما مرفوعة معطوفة على الاسمية لكونها
احكاما مثلها او على الفعلية اذ الولي يقتضي التاخير على ما فسرنا اذا ادى تم
والوحدة اللفظية اذ التداخل ممتنع والمؤخر منفصول الوجود
لكن هذا لا يفيد اللزوم المطلق بل يفيد عدمه اذ الفرع لا يزيد
على الاصل فلا يجوز او منصوبة على تمييز وفيه ما في الثانية يليه تم
لكن يمكن دفع الاضراب ههنا اما بعموم المجاز او جواز الجمع
كما هو مذهب المص او اشتراك الحق معنى بين المعنيين اشتراك تم
وعدم القرينة لفظية كالاعراب والتاء في نحو ضربت موسى
سلمى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى والفاعل اي كون
الفاعل ضميرا متصلا بارزا او مستكنا احترازا عن المنفصل مظهرا
او مضمرا او وقوع مفعوله اي الفعل والفاعل بعد الا او
بعد معناها وهو في انما فاذا دخلت الفعل مع الفاعل
فقط نحو انما ضرب زيد فمعنى الا قبل الفاعل ومع شئ آخر
فقبله نحو انما ضرب زيد عمرا او يوم الجمعة يوجب كل واحد

من هذه الاربعة تقديمه اي الفاعل على المفعول لرفع اللبس
وامتناع فصل الجزء وانقلاب المعنى سدا ولا بد في الثاني
من شرط تأخر المفعول عن الفعل وفي الثالث توسط
الا بينهما او تقدم المفعول مع الا جائز غير مستحسن نحو ما ضرب
الا زيدا عمرو لعدم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة قبل
تمامها واتصال المفعول اي كونه ضميرا متصلا به دونه اي بدون
اتصال الفاعل احترازا عن ضربتك وضميره اي اتصال
ضمير المفعول به اي بالفاعل نحو ضرب زيدا غلامه ووقوعه
اي الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها يوجب تأخيره اي
الفاعل عن المفعول لتأتي الفصل بالمضمر للاتصال وامتناع
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانقلاب المعنى ولا بد في الثالث
ههنا ايضا ما سبق وجاز حذف فاعله اي الفاعل وحذف
مجموعهما الفاعل وعامله لو وجدت قرينة فيدلهما نحو زيد
لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد ووجب حذف
عامل الفاعل لو فسر ذلك العامل كان زيد جاء فزيد فاعل
لجاء المحذوف لا مبتدأ لان حرف الشرط لا يدخل الا على الفعل
لفظا او تقديرا والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام الحاصل
من الحذف ولو ذكر المفسر للفاعل المفسر كالمثال المذكور
بخلاف ازالة الابهام بدون الحذف فانه يجوز يجيء نحو قوله
تعالى فوسوس لهما الشيطان قال يا ادم ونحو جاء رجل
اي زيد وآخر بحث التنازع عن مفعول ما لم يسم فاعله

لابن

[illegible]

لابن الحاجب كراهة الفصل ونائبه بالاجنبية والتعبير
بنائب الفاعل اخصر واظهر لعدم تناوله نحو درهما في اعطي
زيد درهما اصلا بخلافه بحسب المعنى الاضافي اللغوي مفعول
في الاصل لتنبيه على نسبته وضعيه او لينه مجهول اصطلاحي
وصفيه
او شبهه كاسم المفعول ولا يقع نائب الفاعل المفعول
الثاني من باب علمت يعني ما كان الثاني منه عين الاول
ذاتا والثاني والثالث لو وجد الالتباس من باب اعلمت
يعني ما يتعدى الى ثلثة مفاعيل هذا عند المتأخرين والمتقدمون
منعوا مطلقا لامتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه معا
اسنادا تاما بخلاف نحو اعجبني ضرب زيد وهند بعد
كونه قاصرا غير متوجه اذ لا اسناد تاما بين المفعولين
حال المفعولية فالحق ما قاله المتأخرون من ان المانع
هو الالتباس كما اذا انتفى القرينة نحو علم اخوك زيدا
واعلم عمرو زيدا كريما بخلاف نحو علم منطلق عمرا او اعلمت
زيدا مستعارا اذ التنكير يرشد انه الخبر في الاصل والعقل
والعقل نحو
ان المستعار هو الكتاب وفي العبارة ركاكة والالتباس
ولو قال ولا ينوب لو التبس الثاني والثالث من
النواسخ لكان اخصر واظهر واسلم ولا يقع الزمان
والمكان والمصدر نائبا الا بزائد لئلا يكون ذكره
عبثا اذ لا بد لكل حدث مدلول مشتق من مطلقها فلا تعين

ذهب زمان او حين او مكان او موضع او ذهاب
بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او ذهاب شديد
وقعد منسوب الى مصدره المعهود جواب عن معتذر
ان سيبويه جوز الاسناد الى المصدر المدلول للفعل في نحو
قعد وقيم وهو مجرد عن الزايد وتقريره ان ما جازه
المصدر المعهود مثل ان يقال المتوقع القعود او القيام
اذ لا فائدة في الاسناد الى المؤكد وهو ملفوظ فكيف
اذا نوى ولم يلفظ كذا ذكره ابن خروف ولا يقع المفعول
له والمفعول معه اما الاول فللزوم زوال معنى العلية
وهذا يحتاج الى الجواب في الظرف واما الذي مع اللام
فيقع ولا يقال له مفعول له عند الاكثرين بل مفعول به
غير صريح كذا ذكره الرضي واما الثاني فلان في واو
شائبة العطف على شيء فيلزم شبهة وجود المعطوف مع
حذف المعطوف عليه نسيا ولو حذفت لم يعرف انه
مفعول معه وما قيل ان الواو دليل الانفصال والفاعل
كالجزء منه فلما لا يكون مع الواو لا يكون نائبه معها منقوض
بالجار والمجرور والمفعول الاول من باب اعطيت
يعني ما يكون الثاني منه غير الاول ذاتا اولى بان يقع
نائب الفاعل من الثاني عند عدم الالتباس لان في الاول
معنى الفاعلية وهو الآخذية مثلا فناسب لنيابة الفاعل وفي

الثاني

الثاني في معنى المفعولية وهو المأخوذية مثلا فلم يناسب نحو اعطي
زيد درهما ويجوز اعطي درهم زيدا لو يجب وقوع الاول
للنيابة بالتلبس دفعا له نحو اعطي خالد بشرا اذا كان البشر
اسيرا او اجيرا او ظهيرا ولا يجوز اعطي بشر خالدا ولو وجد
المفعول به الصريح مع غيره من المفاعيل تعين للنيابة
لشدة شبهه بالفعل الفاعل فان الفعل المتعدي يتوقف
عليهما بخلاف سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق
فليدفع بتذكر ما سبق والآتي وان لم يوجد المفعول به فجميع
المفاعيل الخالية عن موانع النيابة سواء في جواز الاقامة
مقام الفاعل ولو اقتضيا اي العاملان للسبق العقلي
او الفعلان والتخصيص للاصالة في العمل ويعلم حال غيرهما
بالمقايسة لحال الاكثر واستثناء المصدر من العدم صحة قطع
للتنازع على المذهبين لامتناع الاضمار سهوا اذ تعين الاضمار
في الفاعل اللازم والمصدر لا يلزمه بالاتفاق فيكون
كالمفعول في القطع بالحذف ما بعدهما واحدا او اكثر اسما
صريحا او غيره مظهرا او مضمرا منفصلا ومعنى الاقتضاء والتنازع
توجههما بحسب المعنى اليه مع صحة وقوعه في ذلك الموقع
معمولا لكل منهما على البدل فلا يتصور في المنفصل الا المجرور
واما في المتقدم والمتوسط فقيل لا مجال للتنازع اذ الاول
يستحقه قبل الثاني ورد وضح بان الثاني قبل وجوده لا ينازع
وبعده لا يمكن فيما اخذه الاول ولا يلزم تعين اعمال الاول

مطلقا لان المانع تقدم استحقاق الاول على وجود الثاني
لا على استحقاقه والحل فاسد لصدق حد التنازع ودعوي
تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد
الاستحقاق على الملفوظ فمعا ولو على المنوي فعلى الوجود
ايضا والحل ان التنازع انما هو في النية والعلب كما صرحوا
به واللفظ انما يعد بعد القطع فالصواب ما قال الشريف رح
ان اعمال كل واحد ههنا ايضا جائز لكن المختار عند البصريين
اعمال الاول بخلاف الموقوف ولعل وجهه اتفاق اولوية
تقدم العامل ووجوبه تأخره مع الفصل فلو كان ما بعدهما
جواب لو ضميرا منفصلا او ظاهرا بعد الا قيد لهما نحو ما ضرب
وما اكرم الا انا او الا زيد فيحذف ما بعدها من العامل الاول
دون الثاني ان الحذف جهة اقتضائهما بالاتفاق فالكل يوافق
الكسائي فيها صرح به شارح اللباب ولب الالباب فلا وجه لقول
من قال جامي منه واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع ههنا اذ لو اضمر بدون الا
فسد المعنى ومع الا لا يصح اضماره هذا في المرفوع واما في المنصوب
نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك او زيدا فالحذف ظاهر الا
لو اختلف المضمران رفعا ونصبا حالان وتمييزان او
مصدران على حذف المضاف فانه لا يجوز الحذف تح بل يجب
ذكر المعمولين نحو ما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت لتغير صيغة — لتعالیم
المرفوع والمنصوب في المضمر فلا بد لاحدهما على الاول بخلاف

المظهر

المظهر نحو ما ضربت وما شتمني الا زيد ولو قال فلو بعد الا يحذف
من الاول الا في المضمر المختلف اعرابا لكان اخصر واشمل
نحو ما قمت ولا قعدت الا انت ولو كان ما بعدهما ظاهرا
غيره اي غير ما ذكر من الواقع بعد الا بل المنفصل بلا الا
مهملا نحو اقايم ام قاعد انت اذ اجعل فاعلا واجوا — واجمرا الخ
بعضهم على الاضمار وعدم اشتراط رفع الظاهر في حد
المبتداء فعلى هذا نحو اقايم ام قاعد انا او زيد او الزيدان
يجري فيه الحذف على مذهب الكسائي والاضمار على غيره ولم
اجد فيه نقلا سوى دخول الاخيرين في اطلاق ظاهر او لو اريد
به المستقل باللفظ ليشمل المنفصل اذ لا يوجد فرق بينه
وبين الظاهر في الامثلة المذكورة لكان له وجه اعمل العامل
الثاني عند البصريين واشار الى ترجيحه بتركه لو للمجاوزة
وهم نحو زون اعمال الاول مرجوحا واضمر الفاعل فيه
اي في الفعل الاول ان اقتضاه مشتملا على طرزه اي
يخي ووفق الظاهر في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية
والجمع فيجوز زون الاضمار قبل الذكر قطعا للتنازع وهربا
من حذف الفاعل بلا نائب اذ لا نظير له في غير ما سبق
بخلاف الاضمار والنقض نحو ما اكرم الا انا واسمع بهم
وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن واضربني القوم
غير وارد لوجوده في الاولين بارزا او مستكنا ووجود
بدله في البواقي فظهر ضعف مذهب الكسائي اعني حذفه هربا من

الاضمار والمفعول مبتداء اى لو اقتضى العامل الاول مفعولا
لو كان ذكره ضرورياً يظهر خبره فيلن يريد مفعولاً باب علمت
فيه ان المصنف والزمخشرى جوز احذفه فى تفسير قوله تعالى ولا
تحسبن الذين يبخلون الآيه وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل
فان ذلك كخبر المبتداء فاذا جاز حذف خبر المبتداء للقرينة
جاز حذف ذلك ايضا وقال ابن مالك وابن هشام انكار منه
الممتنع هو الاقتصار بان يكون الآخر نسيا وقيل يجوز
بالضرورة ما فى حذفه لبس ومثل بنحو استغنت واستعان
علىّ زيد به ورغبت ورغب فى الزيدان عنهما وملت ومال
عنى زيد اليه وبالاظهار خلاف الحذف بقرينة المقابلة
وهذا جيد لانهم جوزوا التنازع باقتضاء احدهما فاعلية
شئ والآخر مفعوليته وهى تعم ما بالواسطة وما بدونه لكن
فى تمشيه فيما سيجئ من قوله ولو منع منها فيظهر اشكال والا
اى وان لم يكن ضروريا فيحذف هربا من الاضمار فى الفضله
ولو على العامل الاول كما هو المختار الكوفية لكونه اول
الطالبين واضمر الفاعل فيه اى فى الثانى على طراز الطا
بلا خلاف والمفعول معطوف على المستكن فى اضمر بلا قيد
لوجود الفعل مشتملا على الوجه الاولى لئلا يتوهم ان مفعوله
مغاير للمذكور ولا اضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة
ولو منع منها نائب الفاعل اى الاضمار والحذف فيظهر ذلك
المفعول قيل يرد باب علمت نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين

ثالث

الزيدان منطلقا فلو اضمر يا فى الثانى مفردا لخالف الاول
ولو مثنى لخالف المرجع والاقتصار ممتنع ورد لجواز المخالفة
والاقتصار ولوصور مثال فيه لبس حالى الاضمار والحذف
وحمل المنع على اللبس كالضرورة فيما سبق لزال الاشكال
وترك الجواب عن قول امرء القيس لكونه خارجا عن المقصود
وهو ضبط المسائل المبتداء لما كان مشتركا بين حقيقتين
مختلفتين بحسب اللفظ كالعين لم يمكن جمعهما فى حد واحد فادخل
او ليدل على النوعية والاستقلال بخلاف الواو واذ اصلها
الاشتراك الشخصى الا ان لا يمكن فالنوعى الا يرى ان
من قال على لفلان وفلان مائة درهم صار معنى الكل لخمسين
بخلاف جا فى زيد وعمرو وقد اصاب المصنف حيث ميز احكام
المبتداء من الخبر ولم يخلط كابن الحاجب ما اى اسم او
لفظ بهما اولى من مرفوع اسند اليه نائب الفاعل وضميره
الى ما ومنفكا حال منه من العامل اللفظى المراد ما يعمل بالاصالة
فيه فيوجد الانفكاك المذكور فى نحو علمت لزيد قايم وبحسبك درهم
قيل وجه العدول من التجريد الى الانفكاك اقتضاء الاول سبق الوجود
دون الثانى وفيه خفاء او صفة اى لفظ دال على ذات
مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمنسوب نحو اقرشى اخواك والمستعار نحو اسد
الزيدان بعد حرف النفى والاستفهام لو لفظ بحرف حشو لحلى
اذ النفى اعم مما يستفاد من الحرف وهو ما ولا وان ولا الاسم

نحو غير قائم الزيدان و الفعل نحو ليس قائم الزيدان وكذا الاستفهام
من الحرف وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما صانع البكران
ومن خاطب الخالدان وكذا متى واين وكيف وكم وايان
ويرد على المص دون ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر ولا موصوف
اذ لا يقال اضويرب الزيدان ولا ضارب عاقل الزيدان
ورافعة لظاهر ليخرج نحو اقايمان الزيدان او الزيدون لان
الصفة هنا متعينة للخبرية اذ تفرد الصفة عند رفع الظاهر لانهم
الفعل الذي يلزم من عدم افراده تعدد الفاعل او التاويل
البعيد وعليهما نحو اقايم ابوه والجواب ان المراد بالصفة
المحضة التي لا تشوبه الموصوفية والمصغر وكب منهما والمتبادر
من البعدية الاتصال لفظا ومعنى والاستفهام والنفي المغنى
داخلان على المبتداء وفي نحو اقايم زيد اي فيما طابقت
مفردا امران كون الصفة خبرا مقدما ومبتداء ما بعده فاعله
سادا مسد الخبر بخلاف نحو اقايم الزيدان او الزيدون فان
الصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية اذ المطابقة
لازمة بين المبتداء والخبر وتقدم اي المبتداء اصلا لعدم اصل
او اصلا على حذف النسبة والمراد به الاولوية فصح الاضمار
اي اتيان ضمير راجع الى المبتدا قبله اي قبل ذكر المبتداء
المتقدمة معنى نحو في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار ويجب
تقديم المبتداء لو تضمن عن الاشتمال للاختصار ما شيا له
الصدر كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم نحو من ابوك

على مذهب سيبويه فان من مبتداء عنده وان كان
نكرة وخبره معرفة وعند غيره ابوك مبتداء ومن خبره ولو
قال نحو من قام لكان اولى واخصر او كان خبره فعلا اي دالا
على فعل المبتداء اي حاله فيشمل نحو زيد قايم لئلا يلتبس بالفاعل
ونحو انا قمت لئلا يلتبس بالتاكيد ونحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا لئلا يلتبس بالبدل او الفاعل على لغة من يجعل لواحق
الفعل حروفا او بعد الا معطوف على فعله نحو ما زيد الا قايم
او معناها نحو انما زيد قايم لئلا يتغلب المعنى وهذه زيادة على
الكافية وكانها اكتفى بما ذكر في الفاعل او مماثله معطوف
ايضا على فعله اي في اصل التعريف نحو المنطلق زيد او
اصل التخصيص نحو افضل منك افضل مني وغلام رجل صالح
خير منك لئلا يلتبس بالخبر الا القرينة معينة للابتداء والاستثناء
مفرغ اي يجب تقديم المبتداء اذا كان خبره مماثلا له اثباتا
بحل شئ الا اثباتا بالقرينة وهذه زيادة لازمة كبنونا بنو
ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان الغرض
الحاق ابناء الابنا للابن دون ابناء البنات
فبنوا ابنائنا متعين للابتداء فقدم خبره لعدم الالتباس
والكاف من عبارة المص ومقدر في البيت ويحذف
المبتداء جوازا عند القرينة اكتفى بذكرها في الفاعل ويجب
حذف المبتداء في نحو الحمد لله الحميد بالرفع يريد كل نعت
في الاصل قطع عن منعوته بخالفة الاعراب لزيادة

مدح او ذم او ترحم لزيادة معنى فيه ويسمى المرفوع على المدح
او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدا لم يظهر بهذه الثلثة وكذا المنصوب
على احد هذه الثلثة يجب حذف عامله كما اذا نصب الحميد
فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني وسمع بالرفع
على الحكاية عطف على قوله الحمد لله يريد كل مصدر بدل عن
الفعل فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر محمول على النصب في وجوب
الحذف اي اجري مجراه وزيد سمع في الاعراب الخبر بالنصب
الكلمة بالرفع تقديره زيد الكل الخبر هو الكلمة يريد كل مخبر عنه بصفة ذكر
بعده منصوب على الاشتغال قيل انما وجب الحذف ههنا اذ
لا بد من تقدير ناصب خبر لزيد فالمذكور لا يجوز ان يكون مؤكدا
للمحذوف لان المؤكد لا يحذف للتضاد بين الحذف والتأكيد
ولا خبرا ثانيا لانه لا ينكر بل ما تعدد فتعين الخبرية للمحذوف
وهذا كما ترى لا يفيد وجوب الحذف ويكون المبتدا نكرة
لو تفيد وهذا مذهب المحققين من النحاة اختاره المص والجمهور شرطوا
التخصيص بشيء ثم اختلفوا في عدد المخصصات وايجاب التخصيص ثلثة فاذ
وهي قد توجد بدونه كالكوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراطها
كما احد غير مرزوق على اللغة التميمية وعبد مؤمن غير مخلد في النار
والمعتزلي فيها اي في النار المدلولة بمخلد ام رافضي وشرهما
راجع الى المعتزلي والرافضي فيه تكنية وتخلصه وترشيح وسلام
على اهل السنة والجزء الذي لا يقبل الانقسام اصلا موجود في
الخارج وفي المثالين الاولين رد للمعتزلة وفي السادسة

للفلاسفة

للفلاسفة الخبر ما لفظه اسند اسنادا تاما الى المبتدا فخرج نحو
مؤمن في لعبد مؤمن خير من مشرك وما قيل في وجه الخروج
لان المراد هو المسند الى المبتدا بلا تبعية كما سبق في تعريف الفاعل
سهو ظاهر وهذا التعريف احسن واخصر من تعريف ابن الحاجب
لكن يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم اخواه مجرد
قائم مع كونه نوعا بل مع فاعله كما في زيد قام ابوه او ابوه
قائم فيلزم كون الاعراب في وسط المعمول وقد عرف انه لا فساد
فيه مع كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه ضرورة وكان اخوا
في الجملة فالظنك في الاكثر وعدم كون مجرد قائم في المثال المذكور
خبرا ظن من اللفظ والمعنى ويطابقه اي يطابق الخبر المبتدأ
في التذكير والتأنيث والافراد وضديه لو كان الخبر مشتقا
لا بد ان يزيد او في حكمه كالمنسوب ولم يكن افعل من ولا اسميا
ولا فعيلا بمعنى مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة ملابسا بعائد
يربطها الى المبتدا لانها من حيث هي مستقلة وذلك هو الضمير
في الغالب وقد يكون الاشارة نحو قوله تعالى والذين كفروا
وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على
المبتدا نحو قوله انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر
المحسنين ولام الجنس ولام الجنس نحو نعم الرجل زيد على وجه
والظاهر نحو زيد قام ابو طاهر اذا كني بابي طاهر ونحو الحاقة
ما الحاقة ويستثنى منه خبر ضمير الشان واما نحو قوله عليه الصلوة
والسلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله

ومتولي زيد مطلق فالخبر فيه ليس بجملة على الحقيقة او المراد اللفظ
وقد يحذف العايد قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية
ومبتدأها جزء من الاول نحو البر الكر بستين وسماعا في غيره
والظرف هو في الاصطلاح اعم من الزمان والمكان والجار
والمجرور يتعلق بفعل محذوف لا اسم فاعل على الاولى لكونه
الاصل في العمل الا اذا بقرينة معينة للفعل نحو الذي في الدار
زيد ورجل في الدار فله درهم او معينة لاسم الفاعل نحو اما
عندكم فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد ويتقدم الخبر اي
يجوز تقدمه على المبتداء وان كان على خلاف الاصل ووجب
التقدم لو تضمن الخبر ما له الصدر مفردا حال من تضمن اي غير
جملة صورة كاين زيد فان اين مفرد صورة وجملة حقيقة ان
قدر المتعلق فعلا والمضاف الى ما تضمنه في حكمه في وجوب
التقديم نحو صبيحة اي يوم سفرك او خصصه اي تقديم الخبر جنبه
بحيث لو لم يتقدم لالتبس بالصفة نحو في الدار رجل لان المصطلح
اعني يقبل الاشتراك فلا ينافي تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة
ولذا لم يقل او صححه كابن الحاجب ولا بد من استثناء الدعاء
نحو سلام عليكم او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مبتدأة مع مدخولها نحو عندي انك قائم لئلا يلتبس بالمكسورة
ولا بد من استثناء ما بعد اما ولولا لعدم اللبس فيهما نحو اما انك
قائم فحق ولولا ان زيدا قائم لتمت ولو قال او لزم لبس من
تأخره بدل قوله او خصصه او كان خبرا عن ان لكان اخصر وابعد

اوسم

او ضميره معطوف على ضميره كان للتفصيل اي او كان ضمير الخبر اي الضمير العايد
اليه موجودا فيه اي في المبتداء نحو على التمرة مثلها زبدا فان ضمير
مثلها عايد الى التمرة وهي جزء الخبر في الحقيقة فالاضافة لادنى
ملابسة او كان المبتداء بعد الا او معناها يعني انما لئلا ينقلب
المعنى وتعدد الخبر جوازا نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد الخبر
كهو حلو حامض والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر فلا يجوز
الاقتصار على احدهما لكن لما تعدد لفظا بها اجري الاعراب عليهما
معا فظهر جواز اعراب المعمول الواحد باعرابين اذا تعدد
لفظه كما جاز اعراب المعمولين بواحد اذا اتحد لفظا نحو تضارب
القوم اعلم ان دخول الفاء واجب في خبر المبتداء مع اما
ولا يحذف الا لضرورة وجائز فيما ذكره المصنف وممتنع فيما عداهما
وصح دخول الفاء في خبر كل مضاف صفة كل الى نكرة موصوفة
او غير موصوف نحو كل رحمة فمن الله والموصول معطوف
على كل بفعل او ظرف نحو الذي يأتيني او امامك او في الدار
فله درهم وكذا الموصوف بالموصول المذكور والمضاف اليه نحو
قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
الآية ونحو غلام الذي يأتيني فله درهم والنكرة الموصوفة بهما
اي باحدهما وكذا المضاف اليها نحو غلام رجل يأتيني فله درهم
وتمنعه اي يمنع جواز دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قيل
لان الدخول لشبهة الشرط والجزاء الذين من قبيل الاخبار
في الدلالة على السببية وهما يخرجان الكلام الى الانشائية

وفيه نظر وفي اخواتها الاربع اختلاف والصحيح الجواز ويمنع سائر
النواسخ مثل كان وظننت بالاتفاق فلو قال ويمنعه النواسخ
الا النونيات من الحروف لكان افيد وابعد من الشبهة ويحذف
الخبر جوازا لقرينة ويجب حذفه لو التزم في محله اي الخبر غيره فيستغنى
منه كخبر لولا الامتناعية فان جوابه التزم محل خبره عاما حاصلا من
الخبر ليدل لولا عليه واما الخاص فيجب ذكره ان لم يكن قرينة
نحو قوله عليه السلام لولا قومك حديثوا عهد بكفر لنقضت الكعبة
وجعلت لها بابين وان كانت فلا وان نحو قوله تعالى لولا
انتم لكنا مؤمنين اي اغويتمونا وما عطف على خبر لولا يريد كل
مصدر لفظا او معنى اضيف اي نسب الى فاعل او المفعول
وبعده اي بعد ما اضيف حال من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا
او زيد قائما او قائمين وان تضرب زيدا قائما والتقدير
حاصل اذا كان اي وجد قائما والقائم مقام الخبر الحال والفعل
عطف ايضا على خبر لولا مضافا حال من افعل التفضيل هذا
المضاف المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اكوان الامير
حاصل اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا للمبالغة وما عطف
ايضا على خبر لولا عطف عليه نائب الفاعل لو او يمنع مع نحو كل رجل و
ضيعته اي مع وفيه حرفان وخبر ما اقسم به حال كون ذلك
المقسم به صريحا فيه اي في القسم نحو لعمرك لافعلن كذا المسند الجواب
مسد الخبر بخلاف نحو على الله لافعلن كذا لعدم صراحته في القسم فلا يجب
حذف خبره خبر باب ان ما اسند تاما الى اسمه فخرج نحو حسنا في

ان

ان رجلا حسنا قائم وهو كالخبر اي خبر المبتداء في كونه مفردا و
جملة ومتحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت
كونه خبر الباب ان لوجود الشرائط وانتفاء الموانع فلا يرد
جواز ابن زيد وامتناع ان ابن زيد ويتقدم خبر باب ان
على اسمه لو كان ظرفا جوازا اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم ووجوبا ان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام
ان من البيان لسحرا ولا يجوز في غير الظرف بخلاف خبر المبتداء
فانه يجوز تقديمه ظرفا او غيره وهذا كالاستثناء خبر لا التي لنفي الجنس
اي لنفي الحكم عن الجنس ما اسند تاما الى اسمها ولا يتقدم خبرها على
اسمها ولو كان ظرفا لضعف عمله وكثر حذفه اي الخبر ويجب حذف
خبرها في لغة بني تميم ان دل عليه قرينة نحو لا رجل لمن قال هل رجل في
الدار رجل ولا يجب ذكره وكذا نقل الرضي عن الاندلسي وقيل
ان بني تميم لا يثبتونه لا لفظا ولا تقديرا ويقولون معنى لا اهل ولا
مال انتفى المال والاهل فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا اسم ما ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتداء والخبر ما اسند اليه
نائب الفاعل عليهما حال من المجرور من تمام التعريف وهو يبطلان
العمل عند تقدم الخبر ولفظ الا لم يدخل المعرفة عاملة ولم يدخل الباء
وليست لفظ لا لنفي الحال بل لمطلق النفي بخلاف ما وليس في هذه
الثلثة فعل العمل فيها اي في لا المعلقة المشابهة وكثر فيها لكثرة
المشابهة المنصوبات مذكرها ذكر في المرفوعات المفعول المطلق
سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد

في خبر جامع

بحرف بخلاف المفاعيل الباقية ما نصب عدل عن حد ابن الحاجب
لاحتياجه الى تكلفات مع عدم تمام منعه اما الاول فان يراد
بالفعل في فعله القيام وبالفاعل ما يتم نائبه لئلا يرد نحو ضرب
ضربا وبالفعل المضاف اليه ما يتم المشتق والمشتق منه وبالمذكور
ما يتم الحكمي ومعناه اشتمال الكل الاجزاء مع عدم تنبيه في النوع
والعدد ومعمول المصدر ولا قرينة مبينة لشيء منها واما الثاني
فلصدقه على نحو ضربت وضربي شديد للتاكيد اي لمجرد كونه تاكيدا
وتقوية لمعنى عامله يعني جعل النصب علامة لم يخرج نحو ضربت زيدا
زيدا فان نصب الثاني لكونه تاكيد المنصوب لا لمجرد التاكيد
والا لكان كل مؤكد منصوبا وهذا حد جامع ومانع لكن لا يفيد
للمبتدي لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف المنصوب بالاقسام
او غيرها واحتاج الى معرفة الاصطلاح ولا يتقدم هذا القسم
اعني ما نصب للتاكيد على عامله لان حق المؤكد التاخير ولا يثنى
ولا يجمع لكونه تاكيدا للماهية من حيث هي هي ولا كثرة فيها
وهذه الثلثة تجوز في الاخيرين فلذا خصص النفي بالاول او
النوع او العدد بخلاف النصب في نحو رأيت ضربا حسنا او حالا
ثلثة وهو اي المفعول المطلق وهذا ليس من تمام الحد لعدم الاحتياج
بل حكم من احكامه ملابس بمعنى العامل دائما بخلاف الملابسة بلفظه
فانه قد لا يكون نحو قعدت جلوسا ومعنى الملابسة اشتراكهما في
معنى مدلول لهما اما مطابقة فيهما نحو ضربي ضربا او تضمنا كذلك نحو
ضربت ضربة او مختلفا نحو ضربت ضربا ولو كان تلك الملابسة
حكما

حكما حكميا او تخلو حالا وضعيا لتناول نحو ضربته سوطا او ثلثة ضربات
واما قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا
فالملابسة فيه وضعي لا حكمي كما قيل ويحذف اي ويجوز حذف عامل
المفعول المطلق نحو خير مقدم ويجب الحذف المذكور كفضلا اي يحذف
عامل فضلا من فضل من الشيء كذا اي بقيت منه بقية واتيانا من
آض اي عاد وحمدا له ولبيك من لب بالمكان بمعنى الب اي اقام
والتثنية للتكرير اي اقيم لامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني مقيم
في موضع اعلم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى السماعي
والقياسي وعد حمدا بدون اللام من الاول ولبيك من الثاني
وحصره الرضي في القياسي وزاد فيه موضعا ما وقع مثبتا للفاعل
او المفعول بالاضافة او اللام من غير ارادة النوع نحو كتاب الله
وصبغة الله ووعد الله وسنة الله وفضرب الرقاب وسبحان
ولبيك وبؤسا لك وسحقا لك وغفرانك وجدعا لك بخلاف نحو
سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا او في نهج البلاغة
نحمده حمدا ونحو نكروا مكرهم وسعى لها سعيها وفعلت فعلتك ونقص ما
وقع مثنى ولو زيد للتكرير لا لمعاضدة نحو قوله تعالى ثم ارجع البصر
كرتين واما نحو لبيك وسعديك فداخل في الزايدة واري انه
هو الحق وكلام المص يميل الى هذا حيث قيد حمدا بله وقرن لبيك
ولم يصرح السماع غير انه لم يذكر اللام في الاولين وفصل هذا
القسم عن البواقي بان لم يذكر القاعدة فيه بل اقتصر على الامثلة
الجزئية فاوهم انه اراد به السماعي ويمكن ان يجعل له متعلقا بالثلثة

بالنسبة على التنازع مثل اللبيك باللام ولبيك بالاضافة فتوافق
الرضي ولو قال ويجب فيما بين فاعله او مفعوله بالاضافة او
اللام غير نوع لكان اولى وما عطف على فضلا اي مفعول مطلق
هو مثبت بعد نفي او معناه داخل كل منهما على ما اي فعل ناسخ او
اسم وهذا اولى من عبارة الكافية لا يكون المفعول المطلق
خبره لعدم صحة الحمل الا مجازا كما انت ضربا وما كان زيد الا سيرا
وما وجدتك الا سير البريد او مكرر عطف على مثبت بعده راجع
الى ما لا يكون خبره نحو زيد سيرا سيرا وان زيدا او كان سيرا سيرا
وجه وجوب الحذف ان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف
الشيء بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل للتجدد والاسم العامل
كالفعل مع ان هذا المصدر بعد المخبر عنه المذكور يدل على تعيين
العامل وان اريد زيادة المبالغة رفع المصدر على الخبرية مجازا
نحو ما زيد الا سير وما مفعول مطلق اكد مضمون جملة وهذه العبارة
اظهر من عبارة الكافية والمراد بالجملة غير العاملة في المفعول
المطلق فلا يرد نحو زيد سيا فرمسافرته كله على كذا اعترافا فان
الاعترافا اكد مضمون له على الذي لا يحتمل غير الاعتراف يسمى تأكيدا
لنفسه او انت قايم حقا فحقا تأكيد لمضمون انت قايم الذي
يحتمل غير الحق فيسمى تأكيدا لغيره او البتة اي ثبت هذا القول
قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم مرة وارجع اخرى
ثم اجزم فيكون قطعتان او اكثر بل لا ينبغي فيه النظر والمسموع
قطع بهمزة البتة على غير القياس وقيل تعريفه اي حق وتنكيرها

اي البتة

اي البتة قال في لب الالباب والاكثر في الاخير اي فيما يحتمل غيره
التعريف باللام وفيما قبله التنكير ووجهه ان ما احتمل غيره يحتاج
الى زيادة تأكيد فناسبه اللام العهدي او الجنسي بخلاف الاول ولا يعقل
وجه ما ذكره المص وقيل في شرحه للسيد عبد الله وقد يجيء اللام لازما
في بعضه كالبتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيها لازمة
وانما وجب حذف العامل في هذين لان الجملتين كالنائبين عن
الناصب من حيث الدلالة عليه ولذا قيل هما عاملان في المصدرين
لافادتهما معنى الفعل وانما قدم المص هذا الضابط مخالفا للكافية
لمناسبة السابق في النوعية والتأكيد او فصل عطف على اكد اثره
راجع الى مضمون الجملة والمراد بالاثر الغرض المطلوب منه نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فالمضمون شد الوثاق
والاثر المن والفداء وانما وجب الحذف لدلالة الجملة عليه ولم يذكر
تقدم الجملة مع اشتراطه في الضابطين اكتفاء باشعاره التأكيد
وتفصيل الاثر او شبه به اي شبه بالمفعول المطلق فيه نائب
الفاعل علاجا حال من المجرور اي صادرا عن الاعضاء الظاهرة
كالضرب والصوت ويلزمه الحدوث وغير العلاج ما ليس كذلك
كالعلم والزهد ويلزمه الاستمرار بعد ما اي جملة تضمن صاحبه اي المفعول
المطلق والمراد بصاحبه صاحب نوعه لا شخصه وما اي اسما
ملابسا بمعناه راجع الى المفعول المطلق كله صوت صوتك اي
يصوت صوتك اي تصويتك باقامة الاسم مقام المصدر كما في
كلمت كلاما ووجه الوجوب ما سبق ونقول في غير العلاج له علم

علم الفقهاء على الوصف او البدل ولا يصح تقدير الفعل لدلالته
علم الفقهاء على الوصف او البدل ولا يصح تقدير الفعل لدلالته
على الحدوث والمراد الاستمرار المفعول به في اللغة الذي الصق
به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام وفي الاصطلاح
ما يقع الفعل به اي الحدث اي يتوقف بفعله عليه عدل عن يتوقف
الكافية لعدم تناوله نحو عرفت زيدا وجعل الوقوع بمعنى التعلق
حسا او عقلا مجاز لا قرينة له ويرد على المص الفاعل واللوازم
البينة السابعة للاحداث وجعلها عبارة عن الاسم المنصوب
بقرينة المقسم يخرج الكل لكن فيه ما مر غير مرة ويتقدم المفعول
على عامله جوازا نحو زيدا ضربت ويجب التقدم المذكور لو تضمن
المفعول به الصدر اي صدر الكلام كالاستفهام والشرط وكم الخبرية
وكالمضاف الى احدها نحو كم رجلا او رجل ضربت وغلام كم
رجلا او رجل ضربت ويمتنع التقدم لو كان العامل اسم فعل
لا يقال زيدا رويد لضعفه او شيئا مضافا اليه نائب الفاعل
وضميره عائد الى موصوف محذوف لا يقال انا زيدا غلام
ضارب اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل
لكن ينبغي استثناء غير فانه يجوز ان يقال انا زيدا غير ضارب
لكونه بمعنى لا ضارب ويحذف المفعول به جوازا لو كان منويا
بقرينة ولو كان نسيا اي منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة
كيعطي اي يفعل الاعطاء فلا يقدر المعطى لعدم تعلق الغرض به
وعامله عطف على ضمير يحذف لوجود الفصل جوازا نحو مكة لمن يقصد

للحج

للحج اي تقصد مكة ويجب حذف العامل في سبعة ابواب الاول
سماعي وذلك في الامثال او امثالها فلا يجوز ذكره لامتناع
تغيرها كاهلا اي رأيت مكانا ماهولا اي معمورا او لا اجانب
والبواقي قياسية والثاني باب الاشتغال ويقال باب
الاشتغال وما اضمر عامله على شريطة التفسير قدمه على البواقي
مخالفا للكافية حذرا عن تباعد الاقسام فعلى هذا الانسب تقديم
التحذير والاغراء والاختصاص وما مفعول به عطف على اهلا
كان بعده عامل فعل او شبهه لا حرف لانه لا ينصب المفعول به
عمل زائد في غيره ضميره كزيدا ضربته او متعلقه كزيدا ضربت غلامه
او رجلا يحبه او عمرا او اخاه فوجود الضمير وعمل النصب لفظا
او معنى فيه او في متعلقه شرط فالوجه ان يقول ناصب ضميره
او متعلقه يخرج نحو زيدا ضربت وبمفهوم غيره خرج نحو زيدا ضربت
بسوطه وامكن اعماله اي العامل المذكور في المفعول به السابق
او اعمال مناسبه فحذف المضاف فرفع او بني على حرف على الاول
او عطف على المجرور على مذهب الكوفية واحترز بالامكان عن
ما امتنع لمانع لفظي كان واخواته ولام الابتداء والا للتمني
وما وان بخلاف بواقي حروف النفي ولا ولو في التأكيد
وحروف العطف وفاء السببية الواقعة موقعها غير زائدة ومنه
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الاية عند المبرد وكم و
الاستفهام والعرض والتخصيص والشرط والتفصيل والتعجب واسم
الفعل والمضاف اليه والصلة والصفة وجواب القسم وكون

العامل من جملة اخرى ومنه قوله تعالى الزانية الاية عند سيبويه
اذ تقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم وفاجلدوا
جملة اخرى بيانية فلا يعمل في التي قبلها والفاء زائدة او تفسيرية
او معنوي كفساد المعنى او خلاف المقصود كما في قوله تعالى وكل
شيء فعلوه في الزبر فانه لو نصب كل فان تعلق في الزبر بفعلوه
فسد وان كان صفة لكل شيء لزم الثاني اذ المقصود ان
كل مفعول لهم ثابت في الزبر لا ان كل ثابت في الزبر فعلوه
وعمل معنى الابتداء في نحو زيد ضربته مانع ايضا وينبغي ان
يزيد لولاه اي لولا العمل في غيره ليعلم ان الامكان مختص
وان المانع منحصر في العمل وتحصيل الاحتراز منطوقا من
نحو زيدا ضربت بسوطه وعبارة المتن اولى من لو سلط
اذ يتبادر منه عدم الاعتداد بالمانع اللفظي نصبا مفعول
اعماله فهذا مستغنى عنه لان العامل لا يرفع ما قبله وان
جعل مفعول عمل لتحصيل الاحتراز عن نحو زيد ذهب به فالمناسب
قربه والانسب ما قلنا لفظا صفته اي لفظيا نحو زيدا ضربته
او معنى اي معنويا محليا نحو بزيد مررت به وعلى الثاني فاللفظي
نحو زيدا ضربت غلامه والمعنوي زيد مررت به كزيدا
حبست عليه اي لابسته او مررت به اي جاوزته مثالا
للمناسب ليعلم انه يعم اللازم والمرادف ولما اقتضى المناسبة
المغايرة قدم الكامل فيها وترك مثال الاول لوضوحه
ثم هذا الباب اربعة اقسام ما يجب فيه النصب وما يختار

وما

وما يساوي الرفع وما يختار ويشبه ما يجب فيه الرفع من هذا الباب
وفي ترتيب الاقسام نظر لان الانسب التدريجي وهو قلب ما ذكرنا
اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار النصب على المساواة
وتقديم الاحق بالباب فالاحق وهو ترتيب ما ذكرنا وهو
الاولى اختاره المص غير انه قدم اختيار النصب ومساواته
فقصرا فيه والمص اقل تقصيرا ونصبه اي باب الاشتغال اولى
من رفعه لو عطف اي لو وقع العطف في باب الاشتغال
على جملة فعلية كقام زيد وعمرا اكرمته للتناسب ولو كانت الجملة
المعطوف عليها او المعطوفة ذات وجهين الفعلية والاسمية
او احتمالي العطفين نحو زيد قام وعمرا اكرمته في داره فالنصب
مساو للرفع او لبس عطف على عطف المفسر بالصفة لو رفع
كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان المقصود ان كل
شيء مخلوق وانه بقدر والنصب محكم فيه واما الرفع فيحتمل
فيه خلقناه خبر فالمقصود وصفة فيفيد ان كل مخلوق بقدر وهذا
بمعزل عن المقصود او كان بعده اي المفعول به المذكور
امر او نهي كزيدا اضربه او لا تضربه لان الطلب لا يقع خبرا
الا بتأويل القول والنصب مستغن عنه او هو اي المفعول به
المذكور وقع بعد النفي ما زيدا ضربته وكذا الا وان بخلاف لم
ولما ولن ويجب تلفظ معمولها فلا يقدر بالاستواء والاستفهام
نحو ازيدا وهل زيدا ضربته والرفع في هل اضعف وعند
البعض لا يجوز بل يجب النصب وينبغي ان تقول بعد حرف النفي

والاستفهام لانه لا يجوز النصب في ليس زيد ضربته ويجب في نحو
من زيد اضربه او متى زيد اضربه على ما في التوضيح وفي الرضي
ان الاسماء المتضمنة للاستفهام يدخل على ما فعليته فعلها ملفوظ
به كما في هل ويقبح متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في
متى زيدا ضربته اقبح القبيحين كما في هل واذا كان المتضمن
للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ايهم ضربته
وحيث واذا كانتين للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه واذا
زيدا اكرمته اكرمك وانما يجب النصب بعدهما لعدم تمحضهما
للشرط بخلاف ان ولو واما سائر الاسماء الجازمة فلا يفصل
على الفعل الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب ويجب
النصب بعد حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا و
لوما وحرفي الشرط ان ولو دون اما لانهما لا يدخلان الا على
الافعال بالاستقراء والرفع اولى في غيرها اي المذكورات
مما اختار فيه النصب او وجب او يساوي او وجد قرينة
مرجحة للرفع حال من محذوف اي او فيها موجودا اقوى
منها اي المذكورات المرجحة للنصب او المسوية كاذا للمفاجاة
نحو قام زيد واذا عمرو يضربه بكر لان غلبة وقوع الاسمية
بعد اذا للمفاجاة اقوى من تناسب العطف وهذا مذهب البعض
وبعضهم يوجبون الرفع بعده واما لغير الطلب يعني الامر والنهي
والدعاء نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته فغلبة دخولها على المبتدأ
اقوى من رعاية التناسب واما مع الطلب فالنصب مختار

لان

لان وقوعه خبرا لمبتدأ بعيد فغلب على الغلبة نحو اما زيدا
فاضربه او فلا تضربه او فغفره الله تعالى وترك الجواب عن
الآيتين الكريمتين لانه وظيفة المفسر والثالث باب
التحذير واشار اليه بقوله وما اي المفعول به حذر مدلوله
من مدلول ما ذكر بعده وذا اي ما بعده ملابس بالواو نحو
اياك والاسد اي اياك بعد عن الاسد والاسد بعد عنك
والجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد جائز اذا
كان احدهما منفصلا ذكره الرضي ومن نحو اياك من الاسد
اي اياك بعد من الاسد وبحذف من جوازا كاياك ان تحذف
بخلاف اياك الاسد فانه لا يجوز لان حذف الجار في غير
المواضع المعهودة شاذ وحذف العاطف اشذ وبابها
عطف على ضمير تحذف وضميره الى من اي يجوز حذف سائر
حروف الجر مع أن وأنّ حذفا قياسا اي قياسيا وهذه
فائدة استطرادية وما اي مفعول به عطف على ما حذر حذر
منه اي من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق وانما وجب
حذف العامل في قسمي التحذير لضيق الوقت وعدم الفرصة
بذكره حقيقة او اعتبارا او عاطفهما اي عامل قسمي التحذير بعد
لا اتق لاحتياجه الى تكلفات قال الجامي ونعم ما قال
تقدير بعد في نحو الطريق الطريق غير مناسب لان المعنى على
الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال
بتقدير بعد او اتق او نحوهما انتهى والرابع باب الاغراء

وهو المذكور بقوله وما اغري به مكررا كاخاك اخاك اي الزم
وهذا احد قسمية فعلية ان يذكر او معطوفا عليه بالواو وكشانك
والجمع ليدخل القسم الاخر واما نحو نحو العهد اي الزمه او احفظه
فلا يجب حذف عامله وان سمي اغراء وعلة وجوب الحذف ما تقدم في
التحذير والخامس باب الاختصاص كما قال وما نصب على الاختصاص نحن
العرب نفعل كذا اي نخص او نعني العرب ومنه اي مما نصب على الاختصاص
ما نصب على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو قوله تعالى وامرأته حمالة
الحطب والترحم نحو ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي
ولا بد فيه من اختلاف الاعراب لما قبله ولذا يسمى وصفا مقطوعا ايضا
وقد ينكر اي الغالب في باب الاختصاص التعريف وقد ينكر كشعثا في
البيت السابق واعلم ان المصنف عمم الاختصاص المدح والذم والترحم
والمشهور تباينهما اذ الاختصاص لفظ ايها موصوفا بذي اللام بعد
ضمير المتكلم للافتخار نحو انا اكرم الضيفان ايها الرجل اي انا اكرمه مختصا
من بين الرجال وللتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا
بالمسكنة من بين الرجال والمجرد بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا
ادخل ايها الرجل اي مختصا بالدخول وهذا القسم منقول من النداء
في الحال ولذا لم يذكره المصنف او اسم منصوب دال على مفهوم ضمير المتكلم
السابق اما معرف باللام نحو نحن العرب نفعل كذا او مضاف نحو قوله
السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث واختلف في هذا القسم فقيل
انه منقول من النداء ايضا والمختار انه منصوب بنعني او نخص لان
النقل لا دليل عليه هنا بخلاف القسم الاول مع انه خلاف الاصل

وذو

وذو اللام لا ينادى والمفرد المعرفة لا ينصب واما اذا لم يتقدم ضمير
المتكلم نحو مررت به الفاسق او المساكين والحمد لله الحميد فلا يعد من
باب الاختصاص بل يسمى باب المدح والذم والترحم ويجوز تقدير
العامل في الجميع اعني او اخص او امدح او اذم او ارحم بحسب المقام
والمصنف جعلهما بابا واحدا لاشتراكهما في جواز تقدير اخص تقليلا للاقسام وتسهيلا
للضبط والسادس باب النداء ولم يعرف المنادى بما عرفه ابن الحاجب
بل اكتفى بقوله وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيد او تقديرا نحو
قوله تعالى يوسف اعرض لاحتياجه الى تعسفات متعددة لخروج وجود
الاقبال ضد الادبار في نحو يا الله ويا زيد لا تقبل او ادبر وباسماء
وبالنداء وانما وجب حذف عامله اعني ادعو انشاء لكثرة لبس الخبر
ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتأكيد الوجوب لامتناع الجمع
بين النائب والمنوب ويحذف هو اي المنادى جوازا عند القرينة
مثل قوله تعالى الا يا اسجدوا فيمن قرأ بالتخفيف اي الا يا قوم
وزاد هو لتصحيح العطف بعده والحرف اي يجوز حذف النداء ايضا
من غير الجنس قيل يعني النكرة قبل النداء فيشمل ايا مع جواز الحذف
منه اذا وصف بذي اللام والاشارة لان نداءهما لم يكثر فلا فرق
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل و
ينبغي ان يزيد والمتعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي والمهدد نحو يا
لزيد لاقتلنك وادخالها في المستغاث كان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه
ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه وكان المهدد يستغيث بالمهدد
ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته تعسف بادر على ان التعجب

موجود قبل النداء وسبب الضحك والسرور فكيف يقتضي منه العجب
ويراد التخلص وان التهديد يقتضي الاستعلاء والاستغاثة
التذلل وان يزيد ولفظة الجلالة لعدم جواز الحذف عنهما ايضا
فبقي العلم غير الجلالة والمضاف واي الموصوف باللام نحو ايها
الرجل وايهذا الرجل قدم حذفهما خلافا للكافية لانه عدم الاتيان
المقدم على الذكر المفرع عليه ساير الاحكام والتعبير بالحذف
لايهام شدة الاحتياج اليهما ويجب حذف حرف النداء في اللهم لو قوعه
الميم المشددة عوضا عنه وامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه
واخر الميم تبركا باسمه تعالى هذا عند سيبويه واتباعه وعند
الفراء اصله يا الله امنا بالخير وجوز دخول يا عليه لانه جعل الميم
عوضا عن بعض الجملة ورد بجواز اللهم امنا بالخير واللهم العن فلانا
والدعا على نفسه وامتناع اللهم وارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم
عند سيبويه جعل الميم مانعا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك
الملك منادى لا وصفا واما غير سيبويه فجوزوا وبني المنادى
على رفعه مجازا باعتبار الكون او الاول شامل للواو والجمع والف
التثنية والضمة لفظا او تقديرا ومحلا لو كان مفردا غير مضاف
ولا مشابه به معرفة قبل النداء نحو يا زيد هذا او بعده نحو يا رجل
ويا رجلان مثل تثنية النكرة لكون قرينة لارادة احد معاني
المفرد ويظهر عموم الرفع والمعرفة وانما بني لو قوعه موقع الكاف
الاسمية ومشابهته اياها افرادا او تعريفا في مثل ادعوك
المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ولما كان المختار
في

اللهم

في العلم المفرد الموصوف بابن وابنة مضافين الى علم نحو يا زيد
بن عمرو ويا هند بنة عمرو بخلاف يا رجل ابن عمرو ويا زيدان ابنا عمرو
ويا هند بنت عمرو الفتح مع جواز الضم وكان بيانه في المنادى يا
النسب منه في تابعه قال وزيد بن عمرو اولى وهذا اختيار نحو ولو
قال وفتح زيد بن عمرو لكان اقرب ويجوز المنادى بلام الاستغاثة
لانها لام الجر للتخصيص ودلالة على انه مخصوص من بين امثاله
للدعاء ولو زاد والتعجب والتهديد لكان افيد واللام مفتوحة
في هذه الثلثة حملا على ذلك ولو عطف بغير يا نحو يا للكهول وللشباب
كسرت في المعطوفة ولا يستعمل فيها الا يا وانما اعرب مع اللام
لضعف مشابهة الحرف بدخول خاصة الاسم ويفتح اي بني المنادى
على الفتح بالفها اي بدخول الف الاستغاثة لاقتضائها فتح ما قبلها
ولا لام عطف على فتح تعذر فيه قبل للتنافي اثرهما فيه اذا ان
ازادوا مطلقا ثم لجواز واغلام زيداه لغطيتين فلا توبيخ او نقض
ايضا نحو يا لاحمداه مع عدم جوازه واجيب باطل على الاطراد
وبجعل الثاني على الصفة اعني البنائية والاعرابية دون
الذات اعني الفتحة والكسرة فيه ان الاطراد في النوعين المختلفين
ضعيف والالف لا يوجب البناء انما الموجب المشابهة القوية
التي تزول باللام وقيل للتحرز عن التكرار وهذا لا يوجب منع الجمع
خصوصا اذا لم يتحد اللفظ وخصوصا فيما يطلب فيه المد والتطويل
وقيل للتحرز عن الجمع بين العوضين وهذا يتوقف على كون احدهما
عوضا عن الآخر وهذا امثل اذ مناسبة اللام للاستغاثة ظاهرة

والكسر وصلته السكون وخفيته ويا غلام بحذفها وابقاء الكسرة ويا
غلاما بقلبها الفا يريد ان المنادى المضاف الى الياء يجوز فيه
اربعة اوجه والاولان يجوزان في غير النداء ايضا وبالهاء
اي جاز هذه الاربعة بلا هاء وبالهاء وقفا موقوفا وكذا اي مثل
المنادي المضاف الى ياء المتكلم في جواز الاربعة يا ابن ام
ويا ابن عم وجاز فيهما حذف الفهما وابقاء فتح الميم لكثرة
الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن بخلاف يا ابن اخي ويا ابت
ويا امت عطف على يا غلامي اي جاز فيهما زيادة على الوجوه
الاربعة قلب الياء تاء مفتوحة او مكسورة بلا الف وبالالف
بجواز تعويض الحرفين من واحد ولا يجوز يا ابتي لانه جمع بين
العوض والمعوض عنه واتى شاذا يا غلام بفتح الميم بنيته
سبق الكسر والعطف وبالضم تشبيها بالمفرد فيما اي منادي
متعلق بجاز يا غلامي الخ غلب اضافته اليها اي الياء لا في كل
منادي مضاف اليها فلا يجوز في يا عدوي الحذف والقلب
وانما يجوز فيه الاسكان والفتح فقط كما في غير المنادي وهذه
زيادة لازمة ويرخم المنادي جوازا وهو اي الترخيم اذن ترخيم
حذف آخره الا مضافا الى الضمير الى الاسم او المنادى ولا
من زيادة لمجرد التخفيف جوازا ليخرج نحو قاض ويد وعطف
على ضمير يرخم ضرورة وقت ضرورة كما في غير الكلام كقوله علي
رضا ان اعتقادي فاطما بعد ... المرخم يريد ان
الاكثر الابقاء على ما كان فيقال يا حار بكسر الراء والاقل تغييره

وجعله

وجعله اسما برأسه كيا كرا وصله كروان فلما رخم قيل يا كرو وعلى
الاكثر ويا كرا على الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرطه اي شرط
ترخيم المنادى العلمية اي كون المنادى علما لعدم اللبس لشهرته زايدا
على الثلثة الاحرف لئلا يلزم اختلال البنية وفي انتصاب زائدا
اشكال ولعله لاحظ المعنى على ما قررنا او التاء للتأنيث عطف على
العلمية فلا يشترط العلمية ولا الزيادة نحو يا ثب في ثبة لان الاخلال
من الوضع وهذا يدل على ان تاء التأنيث كلمة برأسها وان لا يكون
المنادى مضافا فينبغي ان يزيد ولا شبهه قيل لانه لا يمكن من آخر
الاول لانه ليس آخر المنادى معنى ولا من آخر الثاني اذ ليس
آخره لفظا وهذا يشعر بكونهما كلمتين والذي عندي تعليله بعله
سنذكر في جمله ولا مستغاثا لتضاد الوضعين ولا مندوبا لذلك
ايضا ولا جملة لانها محكية لا لها فلا تغير ولو كان المنادى مركبا
غير اضافي ولا جاز حذف الاخير كيا بعل في بعلبك ... ولو خمسة
تاء التأنيث نظرا الى الاصل ولو كان في آخره حرف صحيح الحقي
كالمين بعد مدة زائدة ولا بد من هذين القيدين الا لحذف من
... وتحتاز الاحرف واحدا او زائد تاما ... حكم واحد بمعنى
انهما زيدتا معا زائدة حال من ضمير آخره على اربعة احرف كاسما
ان كان ... ما ذهب اليه سيبويه كان مثالا وان كان
... لا جمع السلم ... مذهب غيره كان مثالا للاول
ومنصور حذفا اي الآخر وان لم يكن المنادى مركبا ولا واحدا منها

الآخرين فحرف اي فالمحذوف حرف واحد نحو يا مال في مالك
والسابع باب المندوب واشار اليه بقوله والمندوب اي جعل
مندوبا وهو في اللغة ميت يبكى عليه وفي الاصطلاح المتفجع عليه اي
على فقده والتفجع التحزن خوفا ليعذر النادب في ندبته علما او
غيره ولو علما غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة يندب
او به عطف على عليه ليدخل نحو يا حسرتا بوا او يا من تمام التوجع
والباء الاولى للسبب والثانية للآلة ولا يندب بغيرهما ويا دي
بجمة لا بوا وهذا كالتنبيه بمباينة المندوب المنادي وقد سبق
ما يدل على اغنية المنادي وهو الحق وهو اي المندوب كالمنادي
في الاعراب والبناء والتوابع وصح زيادة الالف فيه
اي في المندوب او فيما اضيف المندوب اليه نحو يا امير المؤمنيناه
وكذا في شبه الاضافة نحو يا طالعا جبلاه وكذا في الصلة نحو يا من
حفر بئر زمزماه لا الصفة عطف على ما اضيف خلافا ليونس فلا يقال
وا زيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة ليس
كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بالصلة لانه جيء
بهما لتمام المضاف والموصول وجيء الصفة بعد تمام الموصوف
لوضح كالتخصيص وقال يونس اتحادهما في المعنى بخلاف المضافين
والموصولين جاز لنقصان الاتصال اللفظي وفيه نظر فلو التبس
بغير المراد بسبب زيادة الالف زيد مدة مناسبة نحو واغلامكيه
في غلام المخاطبة فلو زيد الالف لالتبست بالمخاطب نحو واغلامكموه

فلو زيد

فلو زيد الالف لالتبس بالتثنية والهاء عطف على الالف ولو وقف
على المندوب وقد تحرك بين بدان السكون ويجوز تحريكه للضرورة
الشعرية بالكسرة للساكنين او بالضمة بعد الالف والواو تشبيها
بها الضمير او بالفتحة بعد الالف لمناسبتها المفعول له مثل المفعول له
في الاعراب قدمه مخالفا للكافية لكونه سببا الفعل وجودا او تصورا
بخلاف المفعول فيه وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له
نظر الكافية ولكل وجهة هو موليها ما اي منصوب هو باعث على
الفعل واختلال قد غير مرة لكنه اقل خللا من حد ابن الحاجب وترك
خلاف الزجاج لضعفه وشرطه اي شرط المفعول له تقدير اللام
اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول له عند الجمهور بل المفعول به بغير الصريح
خلافا لابن الحاجب ولذا قال وشرط نصبه ولو لم يقدر ايضا لا يكون
مفعولا له لعدم اشعار العلية وجاز تقدير اللام لوجوده اي مدلول
المفعول له معه اي مع مدلول عامله وفاعلهما اي فاعل مدلولهما
واحد اي اشتراكهما في الزمان والفاعل وكونه فعلا لا ذاتا
منهم من الباعث ويعد من الشرطين واشار بقوله جاز الى جواز
ذكر اللام مع الشرطين المذكورين ولكن لا يجوز حذفها الا عند فقدهما
معا فيقال اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس جئتك لاكرامك
وجه الاشتراط حصول مشابهة المصدر بهما فيتعلق الفعل به بلا واسطة
تعلق المصدر المفعول فيه اعرابه مثل ما مر ما اي منصوب فيه
الفعل اي وقع في مدلوله الحدث من هذه الحيثية فخرج نحو فضل
الله يوم الجمعة وشرطه لا شرط نصبه خلافا لابن الحاجب على ما ذكره

في المفعول له تقدير في لو ذكرت لكان مفعولا به بواسطة الحرف عند
غيره ولو لم تقدر ايضا لا يكون مفعولا فيه اتفاقا ويقبل تقدير في الزمان
مطلقا مبهما كحين وزمان او موقتا كيوم وشهر اذ الاول جزء الفعل
وغيره محمول عليه والثاني على الاول لاتحاد الحقيقة النوعية والمكان
مبهما حملا على الزمان المبهم لاتحاد الصفة بخلاف المكان الموقت
لاختلافهما ذاتا وصفة وعدم الزمان المبهم لعدم الاصالة في
النصب لاحمل عليه وهو اي المكان المبهم ما سمي به لوله بسبب
امر خارج عن مسماه فان تسمية الشئ اماما مثلا بوقوعه ازاء
وجه انسان او نحوه فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط
بالسكون وازاء وتلقاء وبين ونحو فرسخ وميل والموقت
ليس كذلك كالدار والمسجد فلا بد من استثناء جانب وما
بمعناه وداخل البيت وخارج الدار وجوف البيت ووسطه
بالتحريك من المكان المبهم لانها لا تنتصب على الظرفية بل نص
عليه سيبويه وكذا لا بد من استثناء كل اسم مكان ليس فيه
او في عامله معنى الاستقرار الا ما اي مكان موقتا كان بعد
دخلت وبعد ما اي فعل ملابس بمعناه اي معنى دخلت وهو سكنت
ونزلت مستثنى من مفهوم الكلام يعني لا يقبل المكان المعين
النصب بتقدير في الا ما بعد اه نحو دخلت الدار وسكنت البلد
ونزلت الخان والمضمر عطف على الزمان او المكان لو ...
فيه يحذف في وجاز التوسع في المضمر في الفعل اللازم يوم الجمعة
وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو يوم الجمعة ضربته وزيدا

او

او اعطيته زيدا درهما ولا يقال يوم الجمعة اعلمته زيدا عمرا فاضلا
او معنى التوسع جعله كالمفعول به فيكون كالمتعدي الى اربعة ولا اصل
له ويحذف عامله جوازا كيوم الجمعة لمن قال متى سرت ويجب حذف
عامل المفعول فيه لو فسر العامل على شريطة التفسير كالمفعول به على
التفصيل السابق ويتقدم جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت
ويجب تقدم المفعول فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو
كم يوما او يوم سرت واي يوم سرت المفعول معه ويقبل
معه نائب الفاعل كبه وله واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما
عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على
قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد
الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الآية الكريمة
اي الذي فعل الفعل معه ما اي منصوب صاحب معمولا فقيل احترز
به عن كل رجل وضيعته فانه رفع فيه واجب وان قصد المصاحبة
لعدم العامل وفيه نظر اذ ما عبارة عن المنصوب بقرينة المقسم
كما اعترف بهذا القائل وتقييد المفعول بكون عامله غير معنوي
لا قرينة له بالواو ولو كان عامله لفظا او امكن جاز العطف والنصب
على المفعولية معه نحو جئت انا وزيدا وزيد قيل المراد بالامكان
الخاص يعني عدم الوجوب والامتناع ونحو ضربت زيدا وعمرا
يجب فيه العطف لغاية هذا فاسد لان المراد بجواز العطف
جوازه مع النصب لا مع غيره مطلقا فيكون عاليين الجزاء ولو اراد

بعارض لاستفهام وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ
لا نحو التجرد وامكن العطف امكانا عاما مقيدا بجانب الوجوب
وجب العطف لضعف العامل نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان
لم يمكن العطف في الصورتين فالنصب على المفعولية معه واجب
نحو جئت وزيدا مثال للعامل اللفظي مع عدم امكان العطف ومالك
وعمرا مثال للعامل المعنوي مع عدم امكان ايضا ولا تقدم
المفعول معه على عامله واتى منفصلا اي يجوز كونه ضميرا منفصلا
نحو جئت واياك لا متصلا لمنع الواو والحال في عرف النحاة
نكرة لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها فيصير التعريف حشوا توضح كيفية العامل كانه عدل
عن المشهور اختصارا مع احتياجه الى قيد الحيثية وخروج نحو
جاء زيد والشمس طالعة الا ان يتكلف والتعريف لا الجملة وفيه
بحث اما اولا فلان العامل في الحال هو اللفظ والحال انما توضح
كيفية جزء مضمونه الذي هو الحدث اذ لا بد من عاملها من
الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها توضح صفة العامل
او المفعول به والحدث انما هو صفة للفاعل صفتي شيء او شيئين
لا يكون كيفية لاوي او كيفية الشيء صفته لا صفة موصوفه
او اتو مثلا الركوب في جاء زيد راكبا صفة زيد لا المجيئة
نعم الحال يدل على الحدث صفة ايضا وهي المقارنة لمضمون
الحال لكن التزاما لا يصح في التعريفات واما ثالثا فلانتقاضه
بالمرة والنوع النكرتين وعدم اشتراط التنكير فيهما لا ترجح

وان



وان ظن فانه سهو ظاهر فالتعريف الصحيح نكرة توضح كيفية
حدث العامل لتراما فيندفع بالاول الاول وبالاخير الاخير ن
مشتقا حال من فاعل توضح بتاويل المنكر او اللفظ او غيره
يعني لا اشتراط الاشتقاق ولو وجد الايضاح المذكور في الجامد
لجاز كهذا بسرا اطيب منه رطبا فانهما حالان من فاعل اطيب
ومجرورهما والعامل في رطبا اطيب بالاتفاق وفي بسرا ايضا
في الصحيح لا اسم الاشارة حال البسرية فيفسد المعنى فاطيب
باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا وباعتبار زيادة الطيب
في بسرا كانه قيل هذا زاد طيبه رطبا وتقدم عموم التفضيل في العمل
لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين يلزم كل منهما
متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو هذا باضماره في اطيب
والمضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه والرطبية
تعلقت بالمفضل عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه ووقع الحال
مصدرا سماعا اذا سماعا او وقوع سماعا كاتيته ركضا
ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا مثلا لعدم السماع ولا يتقدم
الحال العامل المعنوي وذا الحال المجرور بنصبهما اذا كانت شيئا
من الاشياء الا لو كانت ظرفا او لكن لو كانت والجار
والمجرور داخل في الظرف وبهذه العبارة لا تخلو عن خلل
اما اولا فلان الظرفان الاستثنائية متعلق بهما فيلزم
جواز تقدم الحال الظرف على المجرور ولم يذهب اليه احد
وانما ذهب الى جواز تقدمها مطلقا على المجرور بحرف

وي اركضا صح

ظرفا الى الحال بالنسبة الى الاول والى صاحبها بالنسبة الى الثاني
فيكون تحقيقا لما هو مذهب البعض المذكور وهو ظاهر فالاستشهاد
منصرف الى الاول وتحقيقه ان لا يفصل بينهما واما ثانيا فلانه ان
اريد بالمعنوي كل جامد ضمن معنى المشتق كاسم الاشارة وغيره
يلزم جواز تقدم الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف
الاجماع وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا على العامل الظرفي ومنعه
سيبويه وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد
قائما في الدار او الحال الظرف على العامل مثله جوزه ابن
برهان وتتقدم الحال جوازا ذاها اي صاحبها المرفوع
او المنصوب بقرينة سبق المجرور واضافة ذا الى الضمير وقد
يمتنع وحكم بشذوذ ما وقع وهو اي ذو الحال الفاعل او المفعول
او كلاهما لفظا او معنى ويكون ذو الحال غالبا في غالب الاحوال ن
او المحال او تعريفا غالبا لانه محكوم عليه في المعنى فالتعريف اصل
فيه ويجب تقدم الحال على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس
بالصفة في نحو الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع
طردا للباب فان تخصصت بوصف او غيره لم يجب تقديمها
عليه لقربها من المعرفة وتكون الحال جملة خبرية لا انشائية لانها
بمنزلة الخبر عن صاحبها والانشائية غير ثابتة في نفسها فكيف
يثبت لغيرها ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا
بغيرها لزم وجود رابط وهو الضمير او الواو او مع الضمير وحده و
ضعف وقوع الجملة حالا مع الضمير وحده لو كانت اسمية او الواو

او

او كليهما سوى المضارع المثبت لا بد من تقدير مع فاعله لكونه
استثناء من الجملة فانه اي المضارع المثبت يقع حالا بالضمير
وحده لا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغني
عن الواو ولزم الماضي المثبت الواقع حالا قد فاعل لزم
او مفعوله وقد تقدير قد او في بعض المواضع والاول اولى
لاستلزام الثاني زيادة وحذفا ووجه اللزوم ان الفعل اذا
وقع قيد الشيء يعتبر كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى
ذلك المقيد فاذا قيل مثلا جاء زيد ركب يفهم منه ان
الركوب قد كان متقدما على المجيء فلا بد من قد يقربه من
زمان المجيء وفيه ان القرب لا يكفي بل لا بد من المقارنة
ويحذف عاملها اي الحال جوازا كقولك لمن يريد سفرا
راشدا مهديا اي سر ويجب حذف عاملها في الحال المؤكدة
وهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة
تقابلها وهي قيد العامل لا المؤكدة لو وردت تلك المؤكدة
مضمون جملة اسمية احترازا عما يؤكد مضمون جملة فعلية فانه
لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
كزيد ابوك عطوفا اي احقه بفتح الهمزة اي اثبته لك
بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى
بمعنى اثبته لك وبعض النحاة خصص المؤكدة بما تؤكد مضمون
اسمية فيجب الحذف ح في كل المؤكدة والاول اولى انسب
بالمعنى اللغوي وتقع الحال المؤكدة جملة اسمية كما تقع مفردا

مطلب

فعلية ولا تصدر تلك الاسمية المؤكدة بالواو بل بالضمير وحده
لشدة ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو تقتضي التوسط ولان
الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد نحو هو الحق لا شك فيه
وهذا كالاستثناء مما سبق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده
التمييز يبين نكرة لعدم الاحتياج الى التوقيف فخرج صفات
المبهمات كهذا الرجل بلا تكلف وعطف البيان لاشتراط التعريف
فيه ولو منع فبقبوله عن الوضعي فان ابهام متبوعه لعدم الاشتهار
والجهل بالوضع ووصف المنصوبية مراد بنونية المقتضي فخرج
نحو خاتم فضة ومائة رجل تزيل الابهام الوضعي فخرج صفة المشترك
نحو رأيت عينا جارية فان ابهامها استعمالي نشأ من تعدد الموضوع
له عن ذات فخرج النعت والحال فانهما تزيلان الابهام عن
صفة صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة او مقدرة اشارة
الى تقسيم التمييز فالاول اي ما يزيل الابهام عن ذات مذكورة
يزيله عن مفرد ليس جملة ولا شبهها مقدار يعرف به قدر الشيء
وهو خمسة غالبا من العدد اي والمقياس بيان للمقدار واستثنائي
في باب الاعداد والكيل اي المكيل نحو قفيزان برا والوزن
اي الموزون نحو رطل زيتا والمساحة نحو ذراع ثوبا وقدر
راحة سحابا والمقياس نحو ملء الارض ذهبا فيفرد اي التمييز
عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية لا النوعية والعددية
وقصدها يستلزم كونه جنسا وهو ما يشبه اجزاؤه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزبيب والضرب

بخلاف

بخلاف نحو رجل وفرس والا اي وان لم يقصد الجنسية بل قصد
النوعية او العددية جنسا او غيره فيطابق التمييز ما قصد النظر
اليها البيب الى جزئية هذه العبارة على قول ابن الحاجب فيفرد
ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره فان فيه
تطويلا وتعسفا من وجوه حمل الانواع على ما فوق الواحد وجعلها
شاملا للمرات مع تقابلهما في الاستعمال وجعل الجمع شاملا للتثنية
وتقييد نحو ان قصد ولو كان المفرد المقدار ملابسا بالتنوين او
بنون التثنية والجمع الواو بمعنى او ومثل نحو الاخسرين اعمالا
وحسنون وجوها ورد بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن
نسبة في شبه جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع
نون شبه الجمع نحو عشرين فانه يجوز اضافته على قلة جازت
الاضافة اي اضافته الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض
مع التخفيف وترك والا فلا لكونه مفهوم الشرط والمصحح
بقوله فلا يجوز اضافة المضاف لامتناعها وذو اللام لا ينصب
وعن غيره عطف على عن مفرد مقدار وضميره للمقدار كخاتم فضة
والجر في غير المقدار اكثر لقصوره في الابهام وما قيل لحصول
الغرض مع الخفة يقتضي الكثرة في المقدار ايضا والثاني ما يزيل
الابهام عن نسبة اي ذات مقدرة في نسبة لان الابهام م
بالذات في نسبة المنسوب اليه وبواسطته في النسبة
كطاب زيد نفسا اي طاب شيء زيد نفسا بالاضافة نحو يعجبني
طيبه ابا اي طيب شبه ابوه اشار بالمثالين الى ان النسبة

رعم سيما في الجملة وشبهها وان بينا نسبة الاضافة فلا يحتاج
الى افرادها بالذكر كما في الكافية وان الذات المقدرة لا يجب
ان يكون التمييز عنها ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي
اشتماله على المحمول فظهر عموم قولهم التمييز عن النسبة فاعل
في المعنى وبعضهم جعل الذات المقدرة في نحو طبته ابا منونا مبدلا
عنها فجعل الحمل لازما في القسمين فلزم في صحة عموم قولهم
المذكور ان يجعل الفاعل في مثله كذلك وهذا مع كونه تكلفا
يهدم الابهام اذ لا ابهام في الشيء الذي هو زيد فالوجه هو
زيد فالوجه هو الاول ليس الا وما اي تمييز صلح لذيه
وهو ما انتصب عنه ومعنى الصلاح الحمل صلح المتعلقة نحو ابا
في طاب زيد ابا فانه يحمل على زيد فيجوز ان يراد زيد نفسه
وابوه والمعاني هو الزاين واستشكل بطاب زيد نفسا
فانها عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان فاجتراء
بعضهم على جوازهما فيه ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاد في
الصلاح عدم جواز الاضافة الى ما انتصب عنه كما ب بخلاف
نفس زيد سوى الصفة استثناء مما صلح فانها لذيها فقط
لا المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بها فاذا
فاذا قلت طاب زيد والدا كان الوالد هو زيد لا غير
بخلاف نحو ابا وتطابقه اي يوافق الصفة صاحبها في الافراد
وضديه والتذكير والتأنيث وتحمل الصفة المذكورة حالا
نحو طاب زيد فارسا فارسا تمييز باعتبار اشتمالها على الوصف
التي

التي يزيل الابهام عن شيء منسوب الى زيد وحال باعتبار
هيئة زيد عند الطلب فاندفع الاشكال بان اللفظ الواحد
لا يرفع الابهام عن ذات شيء واحد وصفته معا وانما
فيه الابهام هنا شيئان متعلق زيد من حيث الذات
ونفسه من حيث الصفة ثم يرد على من جعل الذات المقدرة
مبدلا عنها ويمكن ان يمنع استحالة رفع الواحد الابهام
عن واحد مستندا بمثل هذا بسرا اطيب منه رطبا وما اي
تمييز لم يصلح لصاحبه اي لم يحمل عليه فله اي للمتعلقة فقط
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا وذان اي ما صلح
وما لم يصلح فيهما في الافراد والمطابقة كما اي تمييز ذكر
ذكر يعني المزيل عن ذات مذكورة اي يجوز في كل منهما ان
قصد الجنسية والا فيطابق ولو اكتفى بذكر الاول والاخر
لكان اخصر واظهر ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا لضعف
الجامد وكونه فاعلا في المعنى فيأخذ حكمه في عدم التقدم و
المازني والمبرد يجوز ان تقديم التمييز على العامل الفعل
وشبهه اذ المأول بشيء لا يجب ان يكون في حكمه من
كل وجه المستثنى اي ما يطلق عليه لفظه في عرف النحاة
متصل اي صادق عليه مفهوم وهو اسم ما علم دخوله في المستثنى
منه باعتبار المفهوم لا المراد وخرج باعتبار العكس وظهر عدم
دخوله في الحكم يخرج الصفة بباب بنوع الا فلا تناقض
ومنفصل كمتصل وصدق المتقابلين على احد نوعي شيء

المنفصل و م

جائز كما يقال الانسان فقير وغني وعالم وجاهل انما يستحيل
على الواحد الشخصي وهو ما بعده اي باب الا وعلم عدمه
اي عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كما في
القوم الا حمارا او المراد كما في القوم الا زيدا فخبر الا جاعة
خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم
بالقرينة كالاشارة وفي الحكم بباب الا وفي المتصل
كلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين والا اي وان لم
يعلم دخول ما بعد باب الا فيما قبله ولا عدم دخوله بل يكون
على الاحتمال ولم نعتبر بدخول المستثنى في المستثنى منه
لتقابل الصفة والاستثناء الا ان يراد اللغوي على طريق
الاستخدام فصفة اي فباب الا صفة فان كان الا
فيه معنى غير لتعذر الاستثناء نعم به وقد اصاب المصـ
في مخالفة ابن الحاجب في التعميم من وجهين عدم اختصاصها
الصفة بالا وتعينه الجمع المنكور الغير المحصور والاول
ظ واما الثاني فمدار الحمل على الصفة تعذر الاستثناء كما
ابن الحاجب نبه والتعذر قد يكون في غير الجمع كما جاءني
رجلان الا زيد وفي الجمع المعرف كما جاءني الرجال الا زيد
اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول
وعدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي
وفي المحصور كما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في
الجمع المنكور الغير المحصور كما جاءني رجال الا رجلا او حمارا

وقد

وقد يحذف المستثنى كما جاء القوم ليس الا اي ليس الجائي
الا زيدا وينصب المستثنى وجوبا لو كان مقدما على المستثنى
منه لتعذر البدل لامتناعه على متبوعه او منقطعا عند الحجاز بين
قبل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع في كلام الفصحاء
بان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة وتعقب بعضهم القول
وهو لا يتصور الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما
يصدر بطريق الروية والفطانة غير مفيد لان الحصر ممنوع
وبدل الغلط قد يقع قصدا في كلام الفصحاء لنكتة لطيفة بينها
الشريف في حواشي المطول وقيل لو جاز الابدال في نحو جاء
القوم الا حمارا لكان اما بتكرير العامل الموجب اي جاءني حمار
فيفسد المعنى واما بتكرير المنفي اي ما جاءني حمار فيلزم
الغلط في العامل والمعمول معا وكذا في المنفي نحو ما جاءني القوم
الا او لا يخفى عليك ان الغلط في المتبوع لا في البدل على
ما بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع
ولو سلم فما ذكر انما يرد لو كان البدل مجردا عن الا وهو مم
كيف فحينئذ يلزم تغاير البدل والمبدل منه نفيا واثباتا فالوجه
عندي ان الا في المنقطع بمعنى لكن فيجعل عمله الا يرى انهم
اختلفوا في المتصل انه الفعل او معناه او الا والنحويون عامل ص
المتاخرون في المنقطع ان عامله الا وجعلها كحذو فيجعله
الاغلب وقد يظهر وقد يرفع ما يجوز ان يكون منقطعا او
اللغوي بطريق الاستخدام في لغة تميم على البدلية ان كان المبدل منه

دفوعا وقد يجر ان مجرورا نحو مررت بالقوم الا حمار ويجوز ان
البدل فيما قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمار و
ولو حون النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم فظهر الخلل في كلام المص من جهة التخصيص
والابهام او واقعا بعد ليس ولا يكون وما خلا وما عدا وخلا
لكونه خبرا او مفعولا به والمستثنى بعينها ايضا ويلزم اضمار اسمها
في باب الاستثناء والمرجع فاعل المذكور اي ليس هو اي لا يكون
الجائي مثلا وما في الاوسطين مصدرية وخلا في الاصل لازم
يتعدى بمن فضمن معنى جاوز او حذفت واوصل الفعل والتزم
هذا التضمين او الحذف في باب الاستثناء ليكون ما بعدها
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها كاسمها
والجملة حال ولم نظهر قد مع الاخيرين ليكون اشبه بالا ويؤول
المصدر بالفاعل ويجوز فيه تقدير زمان وقد يجر بهما اي بعدا
وخلا على انهما حرفا جر او واقعا في موجب اي هو مثبت
لا نفي ولا نهي ولا استفهام ذكر فيه المستثنى منه نحو جاءني القوم
الا زيدا فلو كان المستثنى في غيره اي الموجب معه اي مع ذكر
المستثنى منه فالبدل اولى من النصب على الاستثناء نحو قوله
تعالى ما فعلوه الا قليل لان المستثنى فضلة قطعا بخلاف البدل
ولو تعذر البدل عن لفظ [illegible] المستثنى منه او محله القريب
فيبدل مبنيا على محله اي المبدل منه كلا احد فيها اي في الدار
الا زيد فانه تعذر الاستثناء من محل قريب لاحد وهو النصب

بلا لانتقاض النفي الذي عمل لا لاجله بالا فابدل من محله البعيد
الذي هو الرفع على الابتداء ومع عدمه اي المستثنى منه
يعرب المستثنى باعرابه اي المستثنى منه ما لم يكرر المستثنى
فاذا كرر ينصب احدهما والآخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب
وكذا حكم ما فوق الاثنين اعلم انه اذا كرر الا فاما ان يكون
للتأكيد وح ما بعده احد التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه
واما لغير التأكيد وكلام المص فيه وح اما ان يمكن استثناء
كل تال من متلوه وكل منهما اما في العدد او لا فالاقسام اربعة
مثال الاول في الموجب له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الا واحدا فكل وتر منفي منصوب لانه في موجب وكل شفع
مثبت جائز فيه الوجهان لانه في غير موجب فيلزم بالاقرار
خمسة لانك اخرجت التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت
معه ثمانية صارت تسعة واخرجت منها سبعة بقي اثنان
وادخلت معها ستة صارت ثمانية واخرجت منها خمسة
بقي ثلثة وادخلت معها اربعة صارت سبعة واخرجت
منها ثلثة بقي اربعة وادخلت معها اثنين صارت ستة
واخرجت منها واحدا بقي خمسة وفي غير الموجب ما له علي عشرة
الا تسعة الخ فكل وتر مثبت جائز فيه الوجهان وكل شفع منفي
منصوب فيلزم خمسة ايضا فالتخريج كما سبق هذا هو القياس
الا ان الفقهاء قالوا اذا قالت ما له علي عشرة الا تسعة

بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ماله علي عشرة مستثنى منها
تسعة اي ماله علي واحد فاذا قلت الا تسعة بالرفع يلزمك
تسعة لان المعنى ماله الا تسعة ووجهه ان الاصل في الكلام
هو الاثبات والنفي طار عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان
الاستثناء راجعا الى المثبت كانك قلت له علي عشرة الا تسعة
ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا دخلت النفي كان المعنى
ليس علي واحد فلا يلزمك شيء واما اذا رفعت تسعة
فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي
داخلا في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفي و
يكون المعنى كما قالوا ومثال الثاني في الموجب جاء المكيون
الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فقد جاءك من المكيين غير
قريش من جميع بني هاشم الا عقيلا جميع قريش الا هاشميا
وحكمها في المعنى والاعراب حكم الاول موجبها كموجبها وغيره
كغيره ومثال الثالث له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فتحتم
نصب الاول ويجوز الوجهان في الاخير والاستثناءان
من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة وفي الرابع
ان كان المستثنى منه واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا وقد
تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على
الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا خالدا احد ولا يمكن الابدال
وان تاخرت ففي احد المستثنيات جواز الوجهين والباقي
واجب النصب لان المبدل منه صار بالابدال كانه ساقط

فلا يبدل

فلا يبدل منه مرة اخرى نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا
الا بكرا وان توسطها فللمتقدم النصب على الاستثناء وفي
المتأخرات جاز الوجهان وباقيها واجب النصب بعد الابدال
نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو الا خالدا وان كان المستثنى منه
اكثر من واحد ففي غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا
النصب والاول اشتغل به العامل نحو ما اكل احد الا الخبز
الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا فهو استثناء موجب
والمعنى كل احد اكل الخبز الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم
يذكر ما استثني منه المستثنى منه الاول وان ذكر جاز في الاول
الوجهان نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وفي الموجب
لابد من ذكر المستثنى منه لان الموجب لا يفرغ كما يجيء نحو
اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب
في اولهما وفي الثاني جواز الوجهين لانه غير موجب بسبب
نقض الايجاب بالا فالمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد فيظهر
وجوب نصب واحد في كل مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه
فيه اي الموجب لو يعد الكلام بان يكون الحكم مما يصح
ان يثبت على سبيل العموم نحو تحرك الفلك الا الشغل
عند الاكل الا التمساح وعدم الافادة في غير الموجب
نحو ما مات الا زيد نادر فالحكم بجواز التفريع فيه على الغالب
والافادة في الموجب نادر فالحكم بعدمه على الغالب ايضا
ويجر المستثنى اي المستثنى بسوى وسوى بالقصر وكسر السين وضمها

وسواء بالمد مع فتح السين وكسرها لانه مضاف اليه وهما
اي سوى وسواء ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى
مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين
يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا
وحاشا عطف على سوى لانه حرف جر في الاكثر وقيل النصب
على المفعولية به اي لحاشا على انه متعد فاعله مضمر ومعناها
تنزيه المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي نزه
الله تعالى عن ضرب عمرو ولا سيما عطف على سوى النصبا
لاضافة شيء اليه وما زائدة اولى ها وهي نكرة غير موصوفة
والاسم بعدها بدل منها والسي بمعنى المثل ولا لنفي الجنس
وخبرها محذوف والواو الداخلة في بعض المواضع اعتراضية
بمعنى جاء في القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد موجود في القوم
الذين جاؤوا اي هو اخص بي واشد خلاصا في المجيء وجاء الرفع
فيما بعد لا سيما وهو افضل من الجر على انه خبر محذوف وما
بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وقيل النصب
بعد لا سيما على ان ما نكرة غير موصوفة اعني مقدر وغير عطف
على سوى ايضا وهو اي غير صفة في اصل وضعه لدلالته
على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ويعرب
غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب
موصوفه كاعرابه اي المستثنى بالا على التفصيل من وجوب
نصبه لو مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه او في موجب

تام

تام وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام
الاعراب بحسب العوامل في المفرغ ووجهه انتقال اعراب
اعراب المستثنى اليه لما انجر به باب كان اي نوعها اي
الافعال الناقصة وهذه احسن من عبارة الكافية المسند
اي اللفظ الذي اسند الى اسمه عايد الى الباب لوجوده في
ضمن الحساب المسندة بالذات فخرج نحو يضرب بدون فاعله
وقايم في كان زيد يضرب ابوه قايم بلا تعسف بخلاف عبارة
الكافية وهو اي خبر باب كان كالخبر اي خبر المبتدا في اقسامه و
شرائطه المذكورة وجواز تقديمه معرفة بشرط وجود الاعراب
اللفظي في حد المعمولين وهو قرينة ههنا لاجل اختلاف اعرابهما
بخلاف خبر المبتدا لاتحاد اعرابهما فلا بد في الجواز هناك من
قرينة اخرى فلا مخالفة بين الحزبين وابن الحاجب لما غفل عن
الاستثناء في خبر المبتدا ظن مخالفتهما في هذا الحكم فقال وقد يتقدم
معرفة ويحذف عامله جوازا والوجه ان يقول ويحذف كان
لامتناع حذف غيرها كان خبر مخبر فيه اي في مثل هذا الكلام
في مجيء اسم بعد قايم اسم وجوه نصب الاول ورفع الثاني
اي كان عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة
المعنى وعكسه الى ان كان في عمله فكان جزاؤه خيرا وهذا
اضعف لضدي علتي الاول ونصبهما ورفعهما بينهما من
الاولين ووجههما بتقدير حرف الجر بين بقياس ويجب
حذف كان كاما واما انت بفتح الهمزة او كسرها اي لان

كنت تغير للمفتوحة حذف اللام الجار فيا سائر حذف كان
اختصارا فانقلب المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن كان
وادغم وأصل المكسورة ان كنت بلا لام فعمل به ما هو اسم
باب ان معموله عائد الى الباب المسند اليه نائب الفاعل
فلا يرد نحو ابوه في ان زيدا ابوه قائم بخلاف عبارة
الكافية ولا يحذف اسم باب ان بخلاف المبتدإ الا للضرورة
الشعرية فلا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه
اذا لم يله فعل صريح المنصوب بلا التي لنفي صفة الجنس غير
التعبير لغلبة النصب في اسم لا بخلاف ما سبق المسند اليه
الموصول عبارة عن المنصوب فلا يرد نحو ابوه في لا غلام
رجل ابوه قائم يليها يقع بعد لا بلا فاصلة نكرة مضافا او شبيها
نحو لا عشرين درهما لك احوال عن ضمير الجود فلو كان
مطلق المسند اليه بعد لا الموجود في ضمن المقيد مفردا غير مضاف
ولا مشبه به مع وجود الاولين يبني مشتملا على علامة نصبه
لتضمنه معنى من الاستغراقية لكونه جوابا لهل من شيء
نحو لا رجل ولا غلامين لك ولا مسلمات بكسر التاء بلا
تنوين عند الجمهور ولو كان المسند اليه بعد لا مفصولا عنها
نكرة او معرفة منفصلة وان كان كل واحد منهما مفردا
ان الموصل رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال والمراد
بالتكرار النوعي لا الشخصي فتحصل ست صور اربعة في
المفصول واثنان في المعرفة وترك نحو قضية ولا ابا حسن

لها

لها قد عرف مما تقدم وكثر حذفه اي المسند اليه بعد لا في مثل
لا عليك اي لا باس المراد فيما وجد الخبر كان حذف
الخبر مشروط بوجود الاسم لئلا يلزم الاجحاف وفي مثل لا حول
ولا قوة اي فيما عطف مع تكرير لا نكرتين مفردتين متصلتين
وجوه فتحهما على الاصل المذكور عطف مفرد او جملة بتقدير لا الاول
ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول منونا لا على انه فرفعه
عطفا على محله ولا زائدة ورفعهما بالابتداء ليطابق السؤال
ورفع الاول على ان لا بمعنى ليس او الغاء العمل
للتكرير ولا تغير الهمزة الداخلة على لا تأثيرها عملها بخلاف
الجار الداخل عليها نحو اذ بتيني بلا جرم وتقييد الهمزة المذكورة
الاستفهام حقيقة نحو الا رجل في الدار والتمني نحو الا ماء اشربه
حتى لا يرجى ماء والعرض نحو الا نزول عندي ونعت المبني
من اسم لا مفردا يليه حالان من ضمير يبني كالاتحاد ويرفع محلا
على محله البعيد وينصب على لفظه او محله القريب نحو لا رجل
ظريف وظريفا في الدار والا اي وان لم يوجد احد الشروط
فالاعراب رفعا او نصبا لازم لعدم الاتحاد ويعطف على لفظه
عائد الى المبني اي بالنصب ومحله اي بالرفع ولا يجوز البناء
لمكان الفصل بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة
اذ لو كان معرفة وجب الرفع لان لا لا يعمل فيها وبعدم
التكرير لما علم حاله من نحو لا رجل حول ولا قوة والبواقي
من التوابع اي غير النعت والمعطوف كتوابع المنادى

فيتعين البدل اذا كان مفردا وكذا التأكيد اللفظي ويجوز الرفع
والنصب في عطف البيان وجاز لا اخا له بلا فصل بينهما وبفصل
نحو لا اخ في الدار لك لم يجز اثبات الالف وكذا لا غلامي له
لا فيها اي لا يجوز لا اخا فيها وكذا لا غلامي فيها للتشبيه بالمضاف
لمشاركته الاول في اصل المعنى دون الثاني وشاع البناء
على الاصل نحو لا اخ لها ولا غلامين لها خبر ما ولا المشبهتين
بليس المسند الى اسمها فخرج يضرب في ما زيد يضرب ابوه
ولا يعملان في تميم ويبطل عملهما بتقدمه اي الخبر على اسمها وبزيادة
ان بعد ما لضعف عملهما وانتقاض النفي بالا فلا يبقى العمدة
في مشابهة ليس ولو عطف على خبرها بموجب بكسر الجيم اي عاطف
يفيد الايجاب وهو بل ولكن رفع المعطوف حملا على محل
الخبر او على انه خبر مبتدأ محذوف ولا ينصب لانتقاض النفي
والا اي وان لم يعطف بموجب بل بغيره نصب حملا على اللفظ
او جر على تقدير الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدأ

المجرور موقوف او مبتدأ ما بعده او محذوف فقط

او خبره المضاف اليه في الاصطلاح المشهور ما لفظ نسب اليه
الى مدلوله بالجار المقدر احترازا عن الملفوظ والمتضمن المؤثر في
العمل احترازا عن المفعول له وفيه ونحوهما في الحذف والايصال
وههنا ابحاث الاول ان المجرورات كاخيها تشمل الاصلي
مدخول الحرف الجار الاصلي والاضافة المعنوية والملحق به
مدخول الجار الزائد واللفظية فكما استوفى قسماها ينبغي ان

توهم ه

ليستوفي

ان يستوفي قسماها وقد ترك المص نصف كل قسم وابن الحاجب
نصف الثاني والثاني ان المعقول والمنقول من النحاة ان لا
تقدير في اللفظية وتصريح ابن الحاجب بمطلق التقدير وتكلف
بعضهم بتقدير اللام تقوية للعمل في نحو ضارب زيد ومن البيانية
في نحو حسن الوجه فاسد لا لاستلزامه جواز نحو الضارب زيد
بالاتفاق فلا تبنا ولها المشهور وغيره كما لا ينبا ولان المجرور
بالحرف الزائد كذا ذكر الشريف فكيف يتم الاضافة اليها
والثالث ان المذكور واحد فكيف يصح صيغة الجمع لا سيما في
الوجه الثاني والتعبير بالمؤد لاضمحلال الجمعية باللام والتقوية
بمثله اليمين ليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان
اعتبار التعدد واصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد
بل معناه بطلانه فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافرادي في ان
يعتبر كل فرد فيه كان ليس معه غيره وغاية ما يتكلف ان يقال
لما لم يكثر احكام المجرور بالحرف اكتفى بذكرها في اخر الكتاب
ولما كثر الجر بالاصالة بالحرف الاصلي لم يرض ابن الحاجب بتركه
راسا فغير المشهور ولما انتفى العيبان في الجر بالزائد مع صحة
الحوالة تركه ولما انتفى احدهما فقط في اللفظية مع عدم صحة الحوالة
ذكرها على وجه يشعر بانحطاط رتبتها عن المعنوية بان اخرجها عن
تعريفها و ادخلها في تقسيمها بان ارجع ضميرهما على طريق الاستخدام
الى ما يطلق عليه الاضافة اما بطريق عموم المجاز على ما يفهم من كلام
الشريف او بطريق عموم المشترك على راي هذا الضعيف لكنه

الاطلاق والافراد بالتوصيف وصيغة الجمع اما بالنظر الى افراد
المذكور او الى التقدير والحذف حوالة واكتفاء لايجاز افاضل
وشرطها اي الاضافة مطلقا كون المضاف مجازا باعتبار الاول
والا لزم تقدم الشيء على شرطه بلا تنوين ولو كان التنوين مقدرا
بمعنى انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو كم رجل
وحواج بيت الله وما عطف على تنوين يقوم مقامه اي التنوين
وهو نون التثنية والجمع بها اي بسبب الاضافة متعلق
بكون فنحو اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في
اللفظ والظاهر سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجرد بالاضافة
وينبغي ان يزيد او مجمولا على ما جاز مع انه لا يفيد في ذلك
الجائز من نحو ضاربك على قول والحسن الوجه الا ان يعم
ما يقوم غير التنوين وايضا لما فرض وقدر التنوين في المنع
وغير المنصرف مع منافاتها للتنوين لكونه علامة التمكن
ولا تمكن فيها بناء على ان فرض المحال جائز فما لمانع من
فرضه في ذي اللام اللهم يعم التنوين ويخصص الوضع بالوقوعي
ولو بالنوعي والوجه حذف بها والشرط لا يكفي في وجود
المشروط بل لا بد من المقتضي وهو ههنا تحصيل فائدة ولا
فائدة في اضافة نحو الغلام فلا نقض وهي اي ما يطلق
عليه لفظ الاضافة لفظية قدمها لتقدم اللفظ على المعنى بالنسبة
الى السامع المقصود من الكلام وابن الحاجب نظر الى تقدم
المعنى بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا او شرفه ومقصوديته

بالذات

بالذات لو كان المضاف صفة اسم فاعل او المفعول او صفة مشبهة فخرج
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو كريم البلد وخالق السموات
والتخفيف في اللفظ فقط تفيد هذه الاضافة فلذا سميت بها والمعنى
على ما كان قبل الاضافة ولذا قيل انها في تقدير الانفصال
واما التخصيص في نحو ضارب زيد او رجل فحاصل قبل الاضافة
بالمعمولية والتخفيف حذف التنوين ولو مقدرا نحو حواج بيت
الله ونائبه والضمير في نحو الحسن الوجه واللام اخف منه مخرجا
ووصفا والاستتار حكمي فيوصف النكرة بها اي بالصفة المضافة
الى معمولها ولو معرفة لعدم اكتساب التعريف وصح نحو الضارب
زيد وكذا الضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون دون
الضارب يعني لم يصح المفرد المعرفة باللام لعدم التخفيف او سقوط
التنوين باللام السابقة الا لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا
نحو الضاربك فقيل حملا على ضاربك الذي حذف تنوينه لاتصال
الضمير لا للاضافة اذ لا يتصور التنوين مع الاتصال فاشتركا
في حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين بخلاف
الضارب زيد مع ضارب ومع ضاربك فيه انه يلزم وجود
الشيء بلا شرط ولا مقتض وقيل اصل ضاربك ضارب اياك
بالتنوين فلما اضيف حذف التنوين واتصل الضمير لانتفائه
ثم حمل الضاربك عليه لاتحاد الجزئين فيه انه لا بد في اللفظية
وجود الاستعمال بلا اضافة لكونه في تقدير الانفصال فلما لم
ضاربك بالتنوين لم يوجد ضارب اياك وايضا ما حاصل

الى الحمل اذ يجوز ان يقال في اصل الضاربك الضارب اياك وايضا اتحاد الجزئين لا يكفي في الحمل والا جاز الضارب زيد وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب فلو حذف النون في الضاربك والضاربك واجيب بان النون ممنزلة التنوين منه التاكيد
يوزن بانفصال ما بعده عما قبله فلا يجامع المتصل المؤذن بالاتصال فيه انه منقوض بنحو يستفتونك وحله انه ليس بمنزلة التنوين من كل وجه الا ترى انه يجتمع مع اللام ويثبت في الوقف والاقرب ان نحو ضاربك مضاف والتنوين محذوف و
لاجل ... الاتصال والاضافة معا كما في نحو دونك وكله وكونه في تقدير الانفصال من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود شرط العمل ونحو ضاربك وضاربك مجردا ومحلى باللام مضاف والنون محذوف لاجل الاضافة فقط ونحو الضاربك ليس بمضاف لعدم التخفيف بل هو مثل الضارب زيدا فتذكر وذو اللام نحو الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام او مضافا اليه الى ذي اللام نحو الضارب ذي المال فانه حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضمير نحو الرجل الضارب غلامه والآتي وان لم يكن المضاف صفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات فالاضافة معنوية مفيدة شيئا في المعنى دون اللفظ فقط وشرطها اي الاضافة المعنوية تنكير المضاف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان

كان

كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم وان كان مضمرا او مبهما لا يضاف لتعذر التنكير وتفيد المعنوية تعريفه اي المضاف بالمضاف اليه المعرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما اذا كانت وذا في المعرفة دون النكرة ثم تستعمل في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة او عهد فيكون نكرة واذا قيل جاءني غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوما لمخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم تستعمل بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني الامثل وغير وشبهها نحو نظير وشبه وسوى هكذا فيما عندنا من النسخ والظ الامثلا وغير لكونه استثناء عن ضمير تعريفه ويمكن ان يجعلا مثل مصر ما لم تشتهر ظرف للمفهوم استثناء اي لا يفيد الاضافة المعنوية تعريف مثل الى مدة عدم اشتهار كل منها بمماثلة المضاف اليه في شئ من الاشياء او بمغايرته له فاذا اشتهر تعرف قيل في وجه الاول التوغلها في الابهام فيه ان التعريف للعهد كما سبق فلا يضره التوغل كيف ونحو خلق الله ومقدوره ومعلومه اكثر ابهاما منها مع افادة التعريف بالاتفاق وقيل لكونها في معنى اسم الفاعل بل المماثل والمغاير فيكون الاستثناء منقطعا فيه انه يجده التعريف بالاشتهار الآن تعال

بتعيين الذات فلا يمكن تاويله بالصفة ويمكن ان يقال الاشتهار
دليل العهد فيكون الاضافة على اصله فيعرف من كل وجه وبعدمه
ينهدم العهد فيكون معرفة اصلا ونكرة استعمالا فيجوز ان يعامل
معاملتهما فيه انما لا يتم الانهدام والسند يسبق وانه يتوقف على
وجود معاملة المعرفة بلا اشتهار كما وجد في ذي اللام كما سبق
واتى بهذا ويفيد المعنوية تخصيصه اي المضاف بالمضاف اليه
النكرة قيل لان التخصيص تقليل الشيوع ولا شك ان الغلام
قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة
فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركة فيه
فيه ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى
المضاف اليه بحرف الجر بعينه في نحو غلام لرجل وباطلة الفرق
ظا بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى نحو ان يسمى معنوية
فلا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كغلام
زيد في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية
الاولى معنوية والثانية لفظية ويتعذر من البيانية في الاضافة
المعنوية لو صدق كل منهما عليه على كل منهما بان يكون بينهما
عموم وخصوص من وجه وبهذه التقديرات لا بد منها ولا فرق بينه
عليها والا اي وان لم يصدق كل منهما على الآخر فاللام
متعذرة او فيتعذر اللام نحو غلام زيد وضرب اليوم وعلم الفقه
فالوالا بد في تقدير اللام صحة التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فيتوقع عليه تقدير اللام في نحو ضرب اليوم

دون

دون في كما ذهب اليه ابن الحاجب وعدم الاحتياج الى التكلفات
البعيدة في نحو كل رجل وشجر الاراك فيه ان التقدير بغير التضمين
اذ لازم الاول صحة التصريح والثاني عدمها ولذا لم يبين الظرف
المعرب والمفعول له ولو اريد به التضمين كما ذهب اليه عبد القاهر
ومن تبعه واعتذروا عن عدم البناء اما بان التضمين يجوز
البناء لا موجبه لتخلفه في اي واما بان الاضافة تمنع البناء
في الاعم الاغلب او بان المضاف اليه بمنزلة التنوين الذي
لا يجامع البناء وكله ضعيف لا ينتقض بنحو غلام رجل لصحة التقدير ح
ولو منع اللزوم بين لزم بيان فرق آخر لاختلاف حكمها فالحق
عندي صحة اللزومين وان التقدير ههنا بمعناه وان المراد
بصحة التصريح بحسب الوضع فلا يضر عدمها في الاستعمال الا ترى
ان الظروف اللازمة لا تنتفي مع عدم صحة التصريح في
الاستعمال فيحكم على نحو كل رجل واذا بانه يصح فيه التصريح
بحسب الوضع وعلى نحو اين ومتى بانه لا يصح فيه حفظا للعلم
والسند لا لا من الاثر واعلم ان ابن الحاجب قدم بيان
تقدير الحرف ثم الفائدة واخر الشرط نظرا الى ان الكلام
في المجرورات فيناسبه المبادرة الى بيان الجار الحقيقي وان
المقصود اهم بالذكر وعكس المص نظرا الى الوجود اولا والى
المقصود الاهم الانفع ثانيا وهو افادة التعريف والتخصيص
واما تقدير الحرف الجار فلا يحتاج معه التخصيص والجر فنظر
المص ادق وبالقبول احق ولا يضاف صفة الى موصوفها

ولا يضاف ملابس بالعكس الذي هو اضافة الموصوف الى الصفة
والملابس هو الموصوف المذكور والعكس تصوري والنفي وقوعي عج
فلا تناقض والمراد مع تغاير المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يقوم احدهما مقام الآخر خلافا للكوفيين غير ترتيب الكافية
ترقيا وتكميلا واحترازا عن كون الثانية كالحشو وهذا اولى
بالرعاية من تقديم الاهم بالنفي الذي رعاه ابن الحاجب
ولا يضاف الشيء الى مثله في العموم والخصوص مترادفين
او متساويين لعدم الفائدة واول نحو اخلاق ثياب
بالاضافة في ثياب اخلاق بالوصف بانه حذف الموصوف
وصار الصفة كالاسم فالتبس فاضيف للبيان لا من حيث انه
موصوف ومسجد الجامع في المسجد الجامع بالوصف بان يقدر
مسجد الوقت الجامع وقيس قفة في المتلفين لكونهما اسمين
لواحد بان يراد بالاول المدلول وبالثاني اللفظ او بان
ينكر الاول بانفاق الاشتراك فيكون كنحو الاراك وفي
مثل هذا يضاف الاسم الى اللقب لكونه اوضح دون العكس
ولا يجوز اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز تقديم المضاف اليه
على المضاف ولا الفصل بينهما بشيء الا بالظرف الحقيقي والجار
والمجرور للضرورة الشعرية كقوله لله در اليوم من لامها
والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح وهو ان الفصل
سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة اضافة المصدر الى فاعلها
علم

والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر رح زين للمشركين قتل اولادهم
شركائهم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعى
في رداها واضافة الصفة الى مفعولها الاول والفاصل الثاني
كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرفها كقوله
عليه السلام هل انتم تاركو لي صاحبي وكون الفاصل قسما
كهذا غلام والله زيد واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير
المضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء وتحذف هو اي المضاف
اليه ويبنى المضاف كما في الغايات وقد يترك على حاله بغير
تنوين وهذا في الغالب اذا عطف على ذلك المضاف مضاف
آخر الى مثل ذلك المحذوف نحو خذ نصف وربع ما حصل ومن
غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء
وفيما عداها يبقى على اعرابه ويرد تنوينه نحو قوله تعالى وكلا
ضربنا له الامثال والمضاف ويوب المضاف اليه باعرابه
اي المضاف وقد يترك على اعرابه كقراءة بعضهم والله يريد
ن الآخرة بالجر عند عدم اللبس ظرف يحذف فان التبس فلا يحذف
في السعة ويحذف مجموعهما المضاف والمضاف اليه كما يقال
هو مني فرسخان اي مقدار مسافة فرسخين ويكسر المضاف
الصحيح يعني ما ليس في آخره حرف علة والملحق به يعني ما آخره
علة ساكنة ما قبلها باضافتهما الى الياء ضمير المتكلم وهي اي الياء
التثنية مفتوحة او ساكنة وتثبت الالف ان كانت في آخر المضاف
الى الياء وقبيلة هذيل تقلب الالف ياء وتدغم الالف

فتبقيهما وتدغم الياء والواو بعد قلبها ياء فيها اي في ياء المتكلم
وتفتح ياء المتكلم ولا تسكن للساكنين نحو قاضيّ ومسلميّ ومصطفيّ
الاسم التابع اذ البحث فيه فلا يدخل في الحد ونعت وحرف مؤكد ان
وجملة لا محل لها من الاعراب تأكيد او عطف او بدل او بيان
والتي لها محل في حكم الاسم ولكن فيه بحث يعرف مما سبق والاوفق
ان يقال ذكرها استطرادي ايجازا وتكثيرا للفايدة ما لفظ
تبع سابقه في الرتبة في الاعراب ومعنى التبعية اتحادهما
في النوع مع كون اللاحق لاجل السابق لا وقوعه بعده
فلا يرد نحو الاخبار المتعددة والاحوال المتداخلة كما اورد
على ابن الحاجب ولما اشتمل عبارة الكافية على وجوه من الخلل
ذكر الجمع وكل التثنين للافراد والتعريف للماهية وثان غير
شامل لثالث فصاعدا الا بتاويل وباعراب سابقه المحتاج
الى حذف المضاف او ارادة النوع وعدم المنع غير ماد ولا
ولا يتقدم التابع الا العطف بالطرف للضرورة الشعرية كقوله
عليك ورحمة الله السلام وهو اي التابع نعت لو دل على
معنى ثابت فيه اي المتبوع المذكور التزاما يرد عليه البدل
والعطف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتأكيد في نحو جاءني
القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول وزيادة مطلقا
لدفعه كما قيل اذ معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية
مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية مواد ما
فاسدة اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة

مخصوصة

مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا او بيانا
نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية
وكذا الاحتراز عن الحال كما قيل ايضا لغو جدا بذكر التابع
فالوجه على ما ذكره الرضي ان يقول لو دل على ذات ومعنى
غير الشمول فيه بغير لو اريد الدلالة التضمنية او جعل على صلة
الاشتمال وصلة الدلالة محذوفة وما عبارة عن معنى مخصوصا
بافراد المتبوع لاستقام لكنه خلاف المتبادر ويتبعه اي يتبع
الدال على ما فيه متبوعه في التعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه
المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وحذف
الاعراب حذرا عن التكرار وذكر الواو في الجميع لارادة
النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر او الا
في الاثنين وقدم التبعية على الفايدة لتقدم اللفظ على
المعنى والايجاز على ان ذكر الفايدة استطرادي لانه
وظيفة المعاني الم تر انها لم تذكر في غير النعت فحق ان لا
يذكر في مثل هذا المختصر فضلا من التقديم او في متعلقه كما كان
دلالة النعت السببي على معنى في المتبوع التزامية مثلا اذا
قيل جاء رجل حسن غلامه تحسن دال بالتضمن على حسن موجود
في غلامه وبالالتزام على كون الرجل بحيث حسن غلامه لم يرضها
المصنف كما رضيها ابن الحاجب فزاد ويتبع الدال على معنى في
متعلق المتبوع اياه في الاولين اي التعريف والتنكير وكان

كالفعل المسند الى الظاهر في الباقي مفردا دايما ومذكرا الا ان يكون
فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا فيجب تأنيثه وغير حقيقي او منفصلا
فيجوز وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل في تركه بحسب الظاهر
وفي غيره موازنة ومناسبة له حتى اذا اخرج عن الموازنة
بالتكسير مثلا او لم يكن مشتقا يجوز المطابقة في الجمع من غير ضعف
نحو مررت برجل قعود غلامه واسود انصاره واشاعة اعوانه
فظهر الخلل في الاطلاق ووجب ان يزاد بعد الباقي ان يوازنا
له والا فالوجهان وتخصيص النعت متبوعه اي تقليل اشتراكه
في النكرات نحو رجل عالم او توضيح نحو زيد الظريف وياتي
لمجرد الثناء نحو والله الكريم ولمجرد الذم نحو الشيطان الرجيم
ولمجرد التاكيد نحو قوله تعالى الهين اثنين وليس مراده
الحصر اذ قد يجيء للترحم نحو زيد الفقير وللكشف كالجسم الطويل
العميق ولما توهم كثير من النحاة شرطية الاشتقاق في النعت
رده بقوله والمنسوب كمنتهى وذو اي لفظ نعت بالقوة
مطلقا اي في جميع الاستعمالات اذ وضعهما للدلالة مبهمة
ومعنى فيها فكانا كالصفات المشتقة ولفظة اي نعت لنكرة
لمدحها اللام الاولى للتخصيص والثانية للتعليل نحو مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية واسم الجنس نعت للفظ
هذا نحو هذا الرجل قيل لان هذا يدل على ذات مبهمة و
الرجل على معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى في المبهمة
فيه ان هذا حاصل في غير هذا خصوصا في نحو شيء او معلوم رجل

ولم يصح ان يقع والحق ما ذهب اليه البعض من انه عطف
بيان ولفظ هذا نعت لعلم نحو مررت بزيد هذا او مضاف الى
علم نحو غلام زيد هذا او مضاف الى ضمير نحو زيد غلامك
هذا او مضاف الى مثله نحو غلام هذا هذا قيل لكون هذا في هذه
المواضع بمعنى المشار اليه وفيه انه بمعناه في جميع المواضع
وامتناع كونه نعتا لغير المذكورات لعدم شرطه وهو الموافقة
واعرفية الموصوف او مساواته فلا فرق بينه وبين المنسوب
وذي فالوجه عده معهما خاصا اي حال كون كل من اي
الى الآخر خاصا بما ذكر لا مطلقا ويوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية لا الانشائية لانها لا يقع صفة الابتداء ولا بعيد
كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه بعائد راجع الى تلك النكرة للربط مذكور
او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس الآية اي فيه
والمضمر لا يقع صفة قيل لانه يدل على الذات لا على قيام معنى
بها وفيه ان ضمير الغائب قد يرجع الى الدال على معنى في الذات
الا ان يقال حمل على اخويه طردا للباب والاولى ان يقال
لانه اعرف المعارف فلا يقع صفة لغيره لعدم الشرط ولا
لضمير مثله لما يذكر في قوله ولا موصوفا قيل لان ضمير المتكلم و
المخاطب اعرف المعارف فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح
وحمل عليهما ضمير الغائب والوصف المادح وغيره وضعف
هذا فلذا اجوز الكسائي والزمخشري موصوفية ضمير الغائب في

مثل قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس المص ترتيب
الكافية وهو اي الموصوف اعرف من الصفة او مساو لها
في التعريف اي يجب ان يكون الموصوف ازيد تعريفا من الصفة
او مساويا لها ولا يجوز ان يكون انقص منها لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل والمنقول عن سيبويه والجمهور ان اعرفها
المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات فبينهما مساوات وتعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه عند الجمهور ووصف باب هذا اي اسم
الاشارة بذي اللام شامل لنحو الذي دون مثله والمضاف
اليه والى ذي اللام مع وجود الشرط المذكور لابهامه ولا يجوز
دفع الابهام بالمبهم واما المضاف الى اللام فيقبل جامي لانه كا
كالاستعارة من المستعير والسؤال من المعترض فيه انه ان اريد
التعريف منقوض بنحو الرجل صاحب الفرس فانه جائز بالاتفاق
وان اريد التعيين ودفع الابهام فمم لجواز ان يكون المضاف
اسم جنس كغلام فلما جاز مررت بهذا الغلام فلم لا يجوز بهذا
غلام الرجل مع انهما في الثاني اكثر ويحذف الموصوف جوازا
اذا علم نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات اي دروعا
ويجب حذفه نسيا فيما غلب عليه الاسمية كالفارس والصاحب
والرجل وعطف عطف على نعت ترك تعريف ابن الحاجب
لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف
بعيد ارتكبه البعض واقتصر على ما فهم من قوله لو مع حرف

جامي وغيره

عاطفة

عاطفة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق
كقوله تعالى وما ارسلنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على
رأي ويعطف المعطوف او يقع العطف على المظهر المجرور
بلا فاصل نحو مررت بزيد وعمرو والضمير المجرور باعادة
الجار او ملابسا بالجار على الوجه الاول نحو مررت بك
وبزيد والمال بينك وبين زيد لانه لما اشتد الاتصال
بينهما للاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل و
الفاعل المنفصل كانا كشيء واحد فاشتد توهم العطف على بعض
حروف الكلمة فلم يتعين الفصل بل لزم اعادة الجار فلذا
قدم المص هذا الحكم على تاليه مخالفا للكافية وههنا بحث
وهو انه يفهم من هذا جواز مررت بزيد وبك بلا اعادة
الجار وهو ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم
من بحث المضمرات او يقال والضمير المجرور بالرفع عطف
على المجرور على انه نائب الفاعل لكن يلزم اهمال المسئلة
الثانية ويمكن ان يجعل من عطف اسمية على فعلية اي
والضمير المجرور في باب العطف ملابس باعادة الجار
تابعا او متبوعا فيكون اشمل واوجز والمرفوع [illegible] عطفا
او الرفع مبتدأ المتصل ملابس في باب العطف بفاصلة
بينه وبين المعطوف تأكيدا وغيره ولو وجد تلك الفاصلة
بعدها اي العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
الا للضرورة اي وقتها هذا هو الاولى عند البصرية ويجوز دون

كشاف وجمهوره

على قبح من غير فاصلة ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا
وهذا اخصر من قولهم اكد بمنفصل الا ان يقع فصل
قالوا في وجه التفصيل الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة فاذا اكد بنظيره انه منفصل
من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس
كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام فيحسن الانفصال
انتهى وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد
كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حينئذ يعني
عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان
الانفصال على ما ذكره استحساني فكيف يعارض الواجب
فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل
حرفا من التاكيد لما كان ما ذكر في التاكيد محالا يعني
ثم ان المص قدم بحث العطف على عاملين لمشاركته ما سبق
في كونه بشرط شئ وايجازا فقال ومعمولي عاملين عطفا
على المجرور واظهر ما قدره غيره دفعا للغلط وجعل العطف
في كلام غيره بالمعنى اللغوي اعني الميل او جعل علا صلة البناء
المحذوف تخلف بارد لا يدفع الغلط لو قدم المجرور عليهما
اي المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور عليهما اي على احدهما
على حذف المضاف والا يلزم العطف على ثلث فيهما اي في
المعطوف المعطوف عليه والظرف هو المحل المظروف

جزؤه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وجوازه لورود السماع وعدم
جوازه غيره على الاصل من ان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام
عاملين ولذا منع الجواز مطلقا سيبويه والجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش
مطلقا وهو اي المعطوف في حكمه اي المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص
سببه باحدهما فيختص الوصف به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو
وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى
عن لام التعريف اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد
مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد كونه منادى مفردا معرفة
موجود في عمرو لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا
ذاهبا عمرو والا برفعه اي ذاهب على ان يكون خبرا مقدما
لعمرو واذ لو نصب او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد
وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى
اسم ما وتاكيد لو يثبته اي تقرر المتبوع عند السامع بان يدل
صريحا على ما دل عليه التاكيد فيه يحصل التقرير ثم قد يكون ذلك
هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو
او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص بالنسبة
والشمول والصفات الكاشفة وعطف البيان يقصد منهما
الايضاح دون التقرير ولو لزمه ونحو نفخة واحدة والهين
اثنين وامس الدابر التقرير فيها جزء المتبوع وهذا معنى قول
ابن الحاجب تقريرها بالتضمن دون المطابقة المعتبرة في التاكيد

مطلب تأكيد

ولا يرد عليه مثل اجمعين وكليهما والصفات الكاشفة على توهم اذ لا بد
من الضمير فالمجموع بالمطابقة واخراج الضمير من المؤكد به تحكم ومعنوي
التأكيد لفظي لو كرر الاول اي المتبوع اما بعينه كزيد زيد او بموازنه
مع اتفاقهما في الحرف الآخر نحو حسن بسن او اتى بمرادفه نحو ضربت
ضربت انت وجرى التأكيد اللفظي في كل لفظ اسم او حرف او فعل او مركب
ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب
وهو اي التأكيد وتركه احضر معنوي لو كان المؤكد نفسه وعينه
وهما يعلمان باختلاف الصيغ والضمير لاختلاف المتبوع بالتذكير
والتأنيث والافراد والتثنية والجمع كنفسه ونفسها وانفسهما او انفسهم
وانفسهن وكذا عينه ويؤكد الضمير المرفوع المتصل بارزا او
مستكنا بهما اي باحدهما لو اكد ذلك المتصل اولا بمنفصل نحو ضربت
انت نفسك اذ لولا ذلك لالتبس بالفاعل في المستكن وحمل
عليه البارز طردا للباب واما غير المرفوع المتصل فلا يجب فيه
التأكيد اولا بمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك وكذا لا يجب في غيرهما لان اجمعين واخواته لا تستعمل
لغيره التأكيد وكل المضاف الى الضمير لا يقع غير التأكيد الا
مبتدأ فلا لبس وكله وهو بالضمير نحو كله وكلها وكلهم وكلهن
واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة وكله بمعنى اجمع
وهي بالصيغ نحو اجمع وجمعاء واجمعين وجمع وكذا البواقي
والثلثة الاخيرة لا تذكر بدونه اي اجمع لعدم ظهور دلالتها على
معنى الجمعية ولا تتقدم هذه الثلثة على اجمع لو اجتمعت لانها اتباع له

ذا نفسهما

ويؤكد

ويؤكد بكل واجمع ما يتفرق اجزاؤه حسا كالقوم ولو كان ذلك
الافتراق حكما حكميا او تحكما من الشرع او غيره نحو اشتريت
العبد كله اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا في ذي اجزاء
فاذا لم يصح افتراقها لم يكن في التأكيد فائدة غير المثنى صفة
لقوله ما يتفرق وكلا وكلتا وهما له اي يقعان تأكيدا للمثنى نحو
نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد النكرة
بهما قيل اي بكلا وكلتا فيه انه لا وجه للتخصيص بالذكر اذ لا يؤكد
بالمعنوي كله غير المعارف باتفاق البصريين والكوفيون
جوزوا تأكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار
ويوم وليلة نحو لا رجال ودراهم بجامع النفس والعين
فالوجه ارجاع الضمير الى كل واجمع وكلا وكلتا بعد الاولين
واحدا لاشتراكهما في اقتضاء الاجزاء المفترقة وغير المثنى
وكذا الاخيران لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع في حكم
اجمع ولما كان اختصاص النفس والعين بالمعارف
مجمعا عليه لم يذكرهما بخلاف البواقي ولو قيل فيهما بالمؤكدات
المعنوية او به اي بالمؤكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل
بهما تصحيفا بها وسهوا من قلم الناسخ ولا يؤكد المضمر بالمظهر لكونه
كالوصف فكما يجب ان يكون الموصوف اعرف او مساويا
فكذا المؤكد ويؤكد المضمر بهما اي بالمضمر كقمت انت واكرمتك
انت ومررت بك انت وبه هو واما نحو زيد ضربته اياه ونحو
اخوك لقيت زيدا اياه فبتقدير رجع الضمير الى زيد فبدل عند النحاة وتأكيد

عند الرضي لرجوعها الى شيء واحد وبالمظهر نحو انا محمد قلت كذا وردت
به زيد ونحن انتم هولاء على قول وبدل وهو اي التابع المقصود
بالذات من النسبة فقط دون المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف
الاضراب فبل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو
لانهم قالوا في معنى الاضراب الاخبار الذي وقع من المتكلم
لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل وقالوا بدل الغلط
ثلثة اقسام ان يقصد المبدل منه عن قصد ثم يتوهم انه غلط
وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس وغلط
صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق اللسان الى رجل
ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم يتذكر ويتدارك
ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلام فحقه
الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق
بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء
يزيدون بل فيصير اضرابا والاسقاط لا فيصير بدل الغلط و
ان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون
عنهما والاسقاط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة وهو
اي البدل بدل كل لو كان مدلول البدل عينه اي عين
مدلول المتبوع في الخارج يعني يتصادقان في الجملة وان لم
يكونا مترادفين ولا متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل
بعض لو كان مدلول البدل جزء مدلول المتبوع في الخارج

رد محشي

ايضا

ايضا كضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال لو دل بعضهم الدال
عليه نائب الفاعل اي على البدل اجمالا ودلالة اجمالا او
مجملا بغيره اي بغير كل واحد من العينية والجزئية نحو سلب زيد
ثوبه فان الثوب دل عليه اجمالا بسلب زيد اذ لا يسلب
ذات الشيء بل ما يحويه مثل الجلد والثوب وهذا هو الصواب
واما اقتضاء ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي
كون غلامه في جاء زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك
بل هو بدل الغلط والاتي وان لم يوجد احد الثلثة في البدل
فبدل غلط سواء كان هناك غلط او ابهامه او نسيان
فيشمل اقسامه الثلثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية
الا ان يتكلف ولو ابدل نكرة من معرفة فالنعت اي نعت
البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
من كل فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل ظاهر من مضمر كلا
اي بدل الكل الا من غائب لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كونه
مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط
فان المانع فيهما مفقود لاختلاف المدلول نحو اشتريتك
نصفك واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار وعطف بيان لو اوضحه اي متبوعه فخرج غير الصفة الكاشفة

مدلوله

مثال عطف بيان

ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع
غير صفة نحو حنث هي نحو اقسم بالله ابو حفص عمر ويظهر الفرق
بينهما اي عطف بيان وبدل من حيث اللفظ في يا هذا زيد يا صح
بالتنوين مرفوعا ومنصوبا اذا جعل عطف بيان وبالضم
اذا جعل بدلا وانا ابن التارك البكري بشر اذا جعل بيانا للبكري
جاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في تكرير العامل فيكون كالقائل
زيد وقد مر امتناعه واما الفرق المعنوي فمغني عن البيان
المبنيات اختار الجمع اشارة الى ان الكلام في الافراد
واما الكلام في المفهوم والحكم فقد سبق في صدر الكتاب
وقد عرفت فساد تعريف ابن الحاجب والمراد غير ما ذكره
من المنادى واسم لا التبرئة وتابعهما وهو منحصر بالاستقراء
في ثمانية ابواب والقابه اي القاب حركات اواخر
المبني وسكونه لم تبدل وانواعه في الاعراب لان معاني
الحركات الاعرابية مختلفة فتغايرت حقايق حركات
البناء وسكونه متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء ضم
وفتح وكسر ووقف وقد سبق التفصيل في صدر الكتاب
المضمر ما اسم نحو كاف نحو ذلك واراينك وضع كذات
متكلم او ذات مخاطب فان الضماير موضوعات لجزئيات
باعتبار معنى عام وتبدا قبل الموضوع له خاص والوضع عام
بخلاف لفظي المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان للمفهومين
الكليين فلاهما عامان او لمتكلم به او المخاطب به بخلافهما

فانها

فانها لمتكلم باي كلام كان ومخاطب كذلك او لمتكلم من حيث
يحكي عن نفسه او لمخاطب من حيث يتوجه اليه الخطاب
فيه انه منقوض بنحو قلت انا كذا وقلت انت الا ان يذهب
الى تعدد الوضع واريد الاول واما قولك انت مخاطبا
لنفسك فمجاز وبان لفظ المخاطب كذلك الا ان يزيد
به فيرجع الى الثاني او غايب تقدم ذكره لفظا نحو ضرب
زيد غلامه وان كان ذلك التقدم تقدما معنى بان يكون
الاصل فيه التقدم نحو ضرب غلامه زيد وفي داره زيد
واعطيت درهمه زيدا وضربت في داره زيدا او يكون
جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او مدلولا
بسياق الكلام التزاما كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم
بسياق الكلام قبل في ذكر الميراث علم ان ثمة مورثا وقوله
تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على الشمس قبلها
ومنه قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول
في ليلة القدر التي في رمضان دليل على ان المنزل هو
القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه
القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة
فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر دال على ان المراد ظهر
الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من
عليها فان فيه ان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان
المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يجعل من التقدم

الحكمي وانما يجوز ذكره معه لا في ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر
فيه قول الرضي التقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا
وليس هناك ما يقتضي تقدمه على الضمير لا لفظا الا ذلك الضمير
فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى
الا انه في حكم المتقدم نظرا الى ضمير الغايب ثم قال فان قلت
فاي شيء الحامل لهم على المخالفة مقتضى وضعه تتأخر المفسر عنه
قلت قصد التفخيم والتعظيم الى آخره فظهر من هذا ان ضمير الغايب
في التقدم الحكمي مجاز فان قلت هب انه لا يجوز ذكره في
التعريف فهل له وجه في نفسه قلت لا بد من تقديم مقدمة
ان الحكم يأتي لمعنيين الاثر الثابت للشيء منه قولهم حكم
شيء يعقبه وشرطه سبقه ومصدر الحاكم مثلا قولهم المستتر
في حكم الملفوظ معناه النحاة يحكمون بان المفسر المؤخر
متقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهو مبني على كونه مجازا
وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في اللوازم
ولا المشابهة ممن ابن يلزم الحكم بالتقدم وهو اي المضمر
منفصل قدمه لكون مفهومه وجوديا ان استقل في التلفظ بين
اهل اللغة كهما اخواك وهو اي المنفصل مرفوع المحل وايا
كانا الى هنا ومنصوب المحل كذلك كاياي الى اياهن
ترك اكتفاء بما سبق والا اي ان لم يستقل في التلفظ
فمتصل نحو الزيدان ضربتهما وهو اي المتصل مرفوع كما
ضربت الخ ويستتر المرفوع المتصل في الصفة اسم فاعل او مفعول

وصفة مشبهة وافعل تفضيل مطلقا مفردا او مثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا
اذا لم يسند الى الظاهر قدم الصفة لاطرادها والماضي للغايب
المفرد والغايبة المفردة المفردة اذا لم يسند الى الظاهر
والمضارع لهما اي للغايب والغايبة بالشرط المذكور
وللمتكلم وحده اياي احدا او فوق والمخاطب المفرد وايا ايضا
ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستتر فيها مطلقا وامر
المخاطب المفرد مع وجوبه فيه ايضا وادخاله في المضارع
مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما بعيد بخلاف النهي وامر الغايب
ومنصوب كما ضربني اياها ومجرور كعلى ايها بخلاف المنفصل فانه
لا مجرور له فالضماير جملة انواع والاولى عندي عدها
اربعة اذ الاعتبار للفظ لا للمعنى والا عد المتكلم ستة ثم
الاصل في الضماير الاتصال للايجاز فلا يسوغ المنفصل الا
عند تعذر المتصل ولتعذره وجوه والتعذر بامور اشار اليها
بقوله وينفصل الضمير لو قدم عامله نحو اياك نعبد اذ
الاتصال انما يكون بتأخر العامل او فصل بينه وبين
عامله بالا نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما
ضرب انا وعبارة الكافية اعني او بالفصل لغرض اشمل
لتناوله نحو جاءني زيد وانت واما انت او زيد واشكن
انت ولتيتك اياك او اسند اليه اي الضمير ما صفة جرت
على غير صاحبه نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه لو لم يذكر هو لتبادر
ان المستتر راجع الى عمرو ولو به فلما انفصل على خلاف الظاهر

علم ان وجهه خلاف الظاهر وهو زيد وحمل عليه نحو هند زيد
ضاربته هي وان لم يلتبس طرداً للباب والمراد بالجري
ان يكون خبرا او نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او
حالا نحو جئتما في وجاءني زيد ضاربته انتما او صلة نحو الضاربه
انت زيد والمنفصل تاكيد لازم للفاعل لجواز نحو الزيدون
ضاربوهم لكن بالضعف وهذا داخل في الفصل لغرض فا
فاشترك مع سابقه فذكر عنده وعلى ابن الحاجب ان
لا يذكره مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان المسند الى الضمير
فعلا جاز الاتصال والانفصال لان الانفصال لا يرفع
اللبس في الفعل الا في مواضع يسيرة بخلاف الصفة
وبيانه في الرضي او كان عامله اي الضمير حرفا وهو اي
الضمير مرفوع نحو ما انت قائما اذ المرفوع لا ينفصل الحرف
في لغتهم بخلاف المنصوب نحو انك او كان عامل الضمير
معنويا نحو انا زيد لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف
عكس ترتيب هذه الثلاثة نظرا الى العامل فان اللفظ
مقدم على المعنى والثابت على المحذوف ولما فرغ من بيان
مواضع وجوب الانفصال بين موضع الجواز ثم الاولوية
والاولى بتقديم الاولى لقربه من الوجوب فقال
ولو اجتمعا اي الضميران غير مرفوعين الاولى ان يتصل
غير مرفوع احدهما اذ لو كان لوجب الاتصال نحو
ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق

الفصل

الفصل فلو كان احدهما اعرف من الآخر وقدم الاعرف
جاز الاتصال والانفصال في الاخير نحو ضربتك وضربتني
اياك واعطيتكه واعطيتك اياه فان ضمير المتكلم اعرف
من المخاطب الاعرف من الغائب فان المتصل الغير
الغير المرفوع له جهتان اتصاله وكونه فضلة فبالنظر الى الاول
يمكن اتصال الثاني والى الثاني يتعذر للفصل والا اي وان
لم يكن احدهما اعرف او لم يقدم فالانفصال في الثاني
لازم نحو اعطاه اياه واعطيته اياك للتحرز عن تقديم
تجّ احد المتساويين او المرجوح وعند انفصال الثاني رجح
يرجح الاول بالاتصال وهو اي الانفصال اولى
في خبر باب كان اي الافعال الناقصة نحو زيد قائم وكنت
اياه وكنته لكونه ذا جهتين ايضا كونه خبر المبتدا في الاصل
وشبهه بالمفعول فبالنظر الى الاول يتعذر الاتصال لكون
عامله معنويا والى الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى
بالرعاية من الشبه والاكثر في الاستعمال لولا انا بانفصال
الضمير لكونه مبتدا وعسيت الى ايضا باتصال الضمير لكونه
ل فاعلا للفعل مقارن واتى في بعض اللغات لولاي بالاتصال
وعساي باتصال المنصوب فسيبويه تصرف في العامل فجعل
لولا في هذا الموضع فقط حرف جر وعسى بمعنى لعل لتقاربهما
في المعنى فالضميران على اصلهما والاخفش تصرف في الضمير
فجعلهما مستعارين للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت فلولاه

على اصلها ويجب نون الوقاية التي تقي آخر الفعل عن
الكسرة التي هي اخت الجر المختص بالاسم وكسرة نحو لم يكن
الذين وقل الحق عارضة باتصال كلمة مستقلة فلم يحتج للوقاية
مع الياء المنصوب للمتكلم في الفعل ماضيا ومضارعا واو
امرا مجردا عن نون الاعراب نحو ضربني ويضربني واضربني
وهذا اوجز واشمل من عبارة الكافية وتجوز نون الوقاية
ولا تجب معها اي مع نون الاعراب نحو يضربونني لان
كراهة اجتماع النونين عارضت الوقاية المذكورة وتجوز مع
لدن وباب ان اي الحروف المشبهة بالفعل محافظة على
الحركات البنائية والسكون وكراهة اجتماع النونين
وحملا على الاخوات وتختار نون الوقاية في ليت لكثرة
المحافظة على الحال ومن وعن وقد وقط بمعنى حسب
لترجح محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء على
كراهة اجتماع النونين فيما قلة حروفه وعدم المعارضة
في الاخيرين فظهر ان المحافظة سبب مرجح لا موجب
بخلاف الصيانة عن الكسرة في الفعل ولعل عكسها اي
المذكورات فيختار فيه ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف وفي التنزيل لعلي اعمل صالحا وقد اصاب
المص حيث قدم ضمير الشان لكونه ضميرا بلا خلاف وعظم
شانه وفائدته على ضمير الفعل الذي هو حرف في الصحيح
والبحث عنه ههنا استطرادي لاتحاد الصوري بخلاف

نون

نون الوقاية التي هي حرف ايضا فان البحث عنه راجع
الى ضمير المتكلم فقال ويتقدم الجملة ضمير الشان اي الضمير
الذي بمعنى الشان وهو اي ضمير الشان ضمير غائب
موحد مبهم غير راجع الى شيء يفسر بها اي بالجملة بعده
ولا يقع متبوعا لئلا يزول الابهام المقصود منه لان
ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره اولا
مفسرا فلا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به
فلا يقال هو الذباب يطير ويختار تانيثه لو فيها اي
في الجملة المفسرة مؤنث عمدة ليحصل المناسبة لا لانه راجع
الى ذلك المؤنث لان تانيثه باعتبار القصة نحو قوله
تع فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والتذكير مع
ذلك جائز وان تضمن الجملة مؤنثا لم يسمع تانيثه
وان كان قياسا باعتبار القصة ولو كان المؤنث فضلة
او كالفضلة نحو انها بنيت غرفة لا يختار تانيثه وانفصاله
اي ضمير الشان واستتاره وغيرهما اي اتصاله على
حسب عامله اي اقتضائه فان كان مبتدأ نحو هو الله
احد او اسم ما نحو ما هو زيد سلطان كان منفصلا او ان
كان اسم بابي كان وكاد وكان مستترا نحو قوله تعالى
كاد يزيغ قلوب فريق منهم وان كان اسم باب
ان او اول مفعول باب علمت كان بارزا نحو قوله
تع وانه لما قام عبد الله وقول انا علمته الحق لا الخ

الكنيسة

على احد وقيل حذف المنصوب كقوله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء اما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات واما قلته وضعفه فقيل لانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل وفيه نظر
ويجب حذف ضمير الشان مع ان مفتوحة مخففة كقوله
تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
انهم لما وجدوا المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع
قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة ولم يجدوا
عمل المفتوحة في الملفوظ مع كثرة المشابهة قدروا
عملها في ضمير الشان ثم حذفه وجوبا لئلا يفوت التخفيف
المط ويقع بين المبتدا والخبر لو لم يوجد عامل او دخل
عليهما نحو زيد هو المنطلق ولو وجد عامل كذلك نحو كان
زيد هو القائم ضمير الفصل لفصله بين كون ما بعده نعتا
وخبرا في بعض المواضع وهو اي ضمير الفصل ضمير مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والغيبة والتكلم والخطاب والخبر نحو اي حين
يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيهما او افعل من لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام وهو
اي ضمير الفصل حرف له لانه على غير مستقل وهو رفع
اللبس فلا يكون له حظ من الاعراب اصلا وتسميته
بالضمير لكونه على صورته وبعض العرب يجعله اسما ملغى لا محل

ل

بمنزلة ما الملغاة في انما وهذا بعيد لعدم نظيره في الاسم
والكوفيون يجعلونه تاكيدا لما قبله وقد سبق ان المظهر
لا يؤكد بالمضمر ويدخله اي ضمير الفصل لام الابتداء نحو
انك لانت الحليم الرشيد واللام لا يدخل تاكيد الاسم
وقد يخبر عنه اي عن ضمير الفصل بما بعده فيجعل مبتدا كما جاء
في غير السبعة كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل منك
برفع اللام فيكون اسما ضميرا بلا شبهة اسماء الاشارة
ولما دل الاسم على الحد المكتفي به والاشارة حقيقة في
الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات والمعارف لان الاشارة   منهما
ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه
محسوس مشاهد ذا او ما عطف عليه خبر للمذكر المفرد قيل حال   جامي
والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا
ورد بان الخبر المجموع والظاهر ان من ذهب الى جوازها
من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من
المبتدا وجعلوا العامل ما ذكر فالوجه جعله صفة بتقدير الموصوف
على ما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور ونظيره
قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد وقدر التفتازاني
الكائنة وقال الشريف اصاب في ذلك لرعاية جانب
المعنى ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع
فيها جزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ   ظ
والاوجه ان يجعل اسما والاشارة بمنزلة باب وفصل

او خبر محذوف او مبتداء وذا مبتداء ثان وللمذكر خبره ويمكن
ان يجعل ذا مبتداء ثانيا بتقدير منها ذا او للمذكر حال من
فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وذان رفعاً
وذين نصبا وجرا المثناه اي لمثنى المذكر وتا وتي بقلب
الالف ياء وته بقلبها هاء بغير صلة وتهي بصلة الياء وذه
وذهي كته وتهي وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا
للمؤنث وتان وتين لمثناه وهذا يدل على ان الاصل
تا واولاء بالمد والقصر لجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث واتى
في بعض اللغات مثناهما اي ذان وتان بالالف مطلقاً
في الاحوال الثلث قيل ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران
على قراءة تشديد ان وتدخل الهاء للتنبيه على اوايل هذه
الاسماء ما لم يلحق اللام آخرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما
اي بين الهاء والاسم الاشارة القسم نحو ها بالله ذا
المضمر المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقل وقوع غيرهما
وتتصل بها واخر هذه الاسماء حروف الخطاب يعني الكاف
تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن
جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم
الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر مقامها ومنع عندي
مستندا بجواز فعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد
اليه لا يخفى ان هذا الكلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة

وانى

وانى بهذا فيصير اسم الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرين
اذ حروف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنية وكذا اسم
الاشارة لاشتراك الجمعين فيضرب الخمسة في الخمسة تحصل ما
ذكر ومثالها ذاك ذاكِ ذاكما ذاكم ذاكن الخ وتاك
الخ واولئك وجاء افرادهما اي اسم الاشارة وحرف الخطاب
مطلقا في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب او
المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بتاويل ما ذكر او نحوه وحق اي
اسم الاشارة باللام والكاف نحو ذلك او النون المشددة
في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا والكاف نحو ذاك
للمتوسط وبغيرها اي المذكورات من اللام والكاف والهاء
والنون المشددة للقريب وثمه بفتح الثاء وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون مع الاكثر
وجاء كسر الهاء للمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا
مجازا والثاني للقريب والطرفان للبعيد واما ما عداها فتستعمل
في المكان وغيره الاسم الموصول ما لا يصير جزءا من الجملة الا
بجملة خبرية لا انشائية وعائد نقض التمام لانه انما يتم ان لو كان
الاعراب لمجموع الموصول والصلة وليس كذلك والصلة لانها
ثابتة في المعرفة والجهالة وتغيير العائد بالغير لانه عام كعائد
المبتداء كذا ذكره المالكي في التسهيل وحذفت الخبرية مع العائد
من اللتيا تصغير التي والتي اي الداهية الصغيرة والكبيرة والمحذوفة
من فضاعة امر ما كيت وكيت حذف العائد مفعولا وقيل مبتداء

ومجرورًا وقد اصاب في زيادة الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاص
الجواز وهو اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
وجاء حذف الياء فيهما وحركة ما قبلها بالكسر واللذان واللتان
بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا والاولى كالعلى جمع الذي
من غير لفظه وقد يجيء للمؤنث واللذين جمع الذي من لفظه و
وهما اي الاولى والذين لاولي العلم خاصة بخلاف مفرديهما
ومثنيهما وجاء حذف نونها اي الثلثة للطول بالصلة وجاء
اللذون لجمع المذكر ويجوز حذف نونها ايضا ولو قدم لكان
احسن واللاء بهمزة مكسورة فقط واللاي بياء مكسورة فقط
واللاي بياء ساكنة فقط واللائي بهمزة وياء واللاتي بتاء وياء
كلها جمع التي وقد تستعمل للمذكر واللواتي لجمع المؤنث والالف
واللام اي مجموعهما كذا في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني
لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجه
ان يقول وأل كهل ولما كان اسما واحدا ارجع اليه ضمير المفرد
المذكر في قوله وصلته اسم الفاعل واسم المفعول لسبكهما
من الجملة الفعلية لامكان سبك اسم الفاعل مع فاعله مما فعله
مبني للمفعول ففي الصورة مفردان وفي المعنى والحقيقة جملتان
فلا يختل تعريف الموصول اعلم ان الصرفيين وضعوا التمرين للمتعلم
فيما تعلمه وتذكره واختباره باب كيف تبني فلان من فلان كذلك
النحويون وضعوا لاجل ما ذكر باب الاخبار الذي فانه سبب لتذكر
كثير من مسايل النحو وميزان يعرف به مراتب المتعلمين في الامتحان

ومع عنه الاشتغال فاراد المصنف بيانه فقال ولو اخبر بها اي بالموصولات
المذكورة عن لفظ في جملة لكن جرت العادة على التمرين بالذي
والباء للاستعانة اذ الموصول مخبر عنه صدرت في الجملة الثانية
الموصولات مبتداءات لكونها معلومات للمخاطب وجعل ضميرها اي الضمير
الراجع الى الموصولات كائنا محل المخبر عنه في الجملة الاولى من
باب التغليب لكونها ركنا اعظم من الكلام او الاخبار في الاول
بمعنى الجواب وفي الثاني بمعنى السؤال او نظرا الى المعنى والمآل
دون اللفظ والظاهر فان الموصول مع صلته دال ابدا على الكون
الذي هو الخبر في الحقيقة بخلاف المسؤل عنه فانه دال على الذات
في الغالب ولهذا السر يقال اخبر في عن زيد في ضربت زيدا
بالذي فيقال الذي ضربته زيد فيعكس في الظاهر ويظن انه لم
يطابق الجواب السؤال لكن المطابقة حاصلة في المعنى على
ما بينا وهي المعتبرة ولذا لو قيل اخبر في بزيد في ضربت زيدا
عن الذي فيقال الذي ضربته زيد كان في غاية التعويل
على هذا عندي ثم على الثاني واما الاول ففي غاية الضعف
لان فيه اخراج الباء عن صلة المذكور مع كونه في غاية التبادر
وفوت معاملة يعين مع كونها في غاية الشهرة وتغليب المغلوب
على الغالب واخر المخبر عنه خبرا في الظاهر ترك شروط الاخبار
بالالف لانفهامها مما سبق ولو تعذر شيء مما ذكر تعذر الاخبار
بالموصولات كضمير الشان لوجوب تقديمه على الجملة فيتعذر
تقديره الذي وتأخيره والموصوف بدون الصفة والصفة بدون

الموصوف لامتناع جعل الضمير محلها كما مر واما مجموع الموصوف والصفة
فيجوز الاخبار عنهما نحو الذي ضربته زيد العاقل والمضاف بدون
المضاف اليه لان الضمير لا يضاف والمصدر العامل بدون المعمول
لتعذر عمل الضمير فظهر ان ترك المصدر او جزء فيه وكذا التمييز
لتنكيرهما والضمير المستحق بغيرها اي الموصول وما اشتمل عليه اي
على ذلك الضمير لامتناع جعل ضمير الموصول محلها لبقاء ذلك الغير
بلا ضمير وكذا ما وقع في الجملة الانشائية لامتناع جعلها صلة و
وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم معناه فلا يصح جعل الضمير
محله وما عطف على الذي في قوله وهو الذي او على الالف
واللام اي من الموصولات لفظ ما ولما كان مشتركا بين الموصول
وغيره ذكره دفعا لتوهم الاختصاص وتكثيرا للفائدة فيكون
قوله استفهامية اي منسوبة الى الاستفهام بكونه جزء معناها كلاما
مستأنفا بتقدير يكون ويجيء ويجوز الواو ولكان احسن
ويحذف الفها اي الف ما الاستفهامية مع الجارة المضاف
نحو كتاب م عندك والحرفية نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق
بينها وبين الموصول ونحوه ولهذا لا يحذف قبل ذا الموصول
لاختصاص بالاستفهام ويقلب الفها هاء كمه فيه نظر فانه
هاء السكت لحاقية وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس
من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما
معجب واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من امر له فرجة كحل
العقال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة وموصوف واستفهام

اما بمعنى

صح

اما بمعنى شيء او الشيء نحو قوله تعالى فنعما هي وصفة نحو مثلا ما اي
مثلا عظيما او حقيرا او نوعا من انواعه ومن الموصولات من وهي كما
في الوجوه الا في التام والصفة فمن لا يكون احدهما وخصت من
بالعالم وخصت ما بمن لا يعلم فنحو فمنهم من يمشي على بطنه ونحو وما
سواها مجاز وفيه بحث وخلاف يعرف في المطولات ويقعان اي
من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اي المثنى والمجموع والمؤنث
ولفظهما مذكر مفرد والحمل عليه اي اللفظ المذكر المفرد فيما كان معناه
مثنى او مجموعا او مؤنثا من الحمل على المعنى وتظهر ثمرة الحمل في الصلة
والصفة والضمير لا تنعتان اي من وما موصولتين وموصوفتين
معا بخلاف باب الذي يقال مررت بالذي اكرمته الظريف و
ولا يقال بمن اكرمته الظريف لانهما معرفتان موصولتين
ونكرتان موصوفتين فيمتنع اجتماعهما واي للمذكر وايه للمؤنث
وهو اي كل واحد منهما كمن في ثبوت الاربعة وانتفاء الاثنين
فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك
والشرطية نحو اياما تدعوا والموصوفة نحو يا ايها الرجل واما اي في نحو
مررت برجل اي كامل في الرجولية فاستفهامية نقلت الى الصفة
الى الصفة فكانه لعظم شانه وكماله بلغ مرتبة لا يعرف كنهها فيسأل عنه
وثبوت كل واحد منهما من بين الموصولات ما لم يحذف صدر
حشوه اي سماها حشوا لانها كالفضلة لان الموصول هو الاصل
والصلة كالمتمم ولهذا يقال الاعراب للموصول فقط كما يقال
للموصوف والمضاف فمن هذا ظهر اصابة المص في ترك التمام

في تعريف الموصول وانما بني على الضم لتأكد شبه الحرف
من جهة الاحتياج الى محذوف منوي فشابه الغايات نحو قوله
تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
ولم يذكر بناء الموصوف في نحو يا ايها الرجل لسبقه في المنادى
قال سيبويه والاعراب ايضاح جيد ولا يلي كل واحد منها
اي واية الفعل الا المستقبل فلا يقال ضربت ايهم في الدار
بل لا اضرب او ساضرب قال ابن السراج لان ايا
بعض لما يضاف اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا
علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضع
له ومن الموصولات ذا بعد ما الكائن للاستفهام نحو ماذا
صنعت ونحو اي ماذا اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه
ليطابق السؤال في كونها اسمية ويجوز النصب بتقدير الفعل
المذكور او اي شيء فالنصب اولى في جوابه ليطابقه في كونها
فعلية ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن الموصولات
ذو الطائية اي المنسوب الى بني طي وهي في اشهر اللغات
مبنية لا تتصرف تقول جاءني ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذو
فعلوا وقد تغير في التذكير والافراد وغيرهما اي التانيث
والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذي
بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وتانان ذوانا
اعرف وهؤلاء ذوو اعرف او ذوات اعرف
ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث و

و

مطلب اسماء الافعال

ويوحدان في كل حال ومنهم من يقول في جمع المؤنث ذوات
مضمومة في الاحوال اسماء الافعال اصله اسماء معاني الافعال
لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة
فحذف المضاف ايجازا وقد مر في صدر الكتاب وجه كونها
اسماء ما اسم خبر محذوف راجع الى اسم فعل اذ التعريف للماهية
لا للافراد ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء
الافعال وقس عليها ما يجيء من الاصوات ما والمركبات
ما وارادة صيغ الجمع للتنبيه من اول الامر على تعدد الافراد
فعلى هذا المناسب فيما سبق ان يقول المضمرات والموصولات
كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضي نحو قبل فما قبل اف بمعنى
اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عنه
بالمضارع الحال لان المعنى على الانشاء الحالي فينبغي ان
يقال فما الباعث والدليل على كونها في الاصل بمعنى الماضي
ثم نقلها الى معنى الانشاء الحالي ويكفي في بنائها كونها بمعنى
الفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب واعراب
المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما
رويد بمعنى امهل وهيهات بمعنى بعد وفعال اي ما كان
على زنته من الثلاثي المجرد بمعنى الامر كنزال فان نزال
من ضمير قياس اي منسوب اي الى القياس عند سيبويه
بشرط كونه متصرفا تاما فلا يقال نعام ولا كوان وكان عليه
ان يذكرهما ولا يرد عليه ان يقال قوام وقعاد اذ لا شرط

في القياسي سماع كل الافراد وبين شارح لب الالباب
سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه وفعال صفة مؤنثة كفسق
بمعنى فاسقة قدمها لتخففها بلا شبهة بخلاف المصدر المعرفة
فان الرضي فيه ومصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة وعلما للاعيان نسخه
لا للمعان كالثالث جمعه اشارة الى كثرة الافراد مؤنثا
المنصوبات احوال من ضمير مبني لمشابهتها الاول في الزنة
والمبالغة المشابه للمبني الاصلي في اتحاد المعنى فيه ان جهتي المشابهة
مختلفان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى
المفرد المعرفة وذا اي ما كان علما للاعيان المؤنثة يعرب في
لغة بني تميم كحذام وقطام الا ما في اخره راء فان اكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه كحضار لانهم احرص للامالة لاستيجابي ذوات
الراء والمصحح لها كسرها فالتزموها وقيل لان الراء حرف
مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف او سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة وفيه ان هذا
اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم اختيار سبب البناء
في مناسبة مبنى الاصل وان ضموا اما ذكر الحجازيون للعا
ما ذكر والكفاية ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب
الا بضم ما ذكرنا والحصر للاصل دون الضميمة الاصوات في
عرف النحاة ما لفظ حكي به صوت غير موضوع للمعنى بدلالة
واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات والحكاية
اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما بمشابهة
نحو

نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او فك غاق
قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب
وتخصيص الحكاية بالقسم الثاني وهم لشمولها الكل معنى وحكما
والوضع الاصلي من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها
وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه ح لم ينحصر المبنيات فيما ذكر
والتعليل بانه اسم لا صوت بعد تسليم الاول مردود بان
الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وكيف لا وبهذا الاعتبار
عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر
عن طبع وبهذا الاعتبار لم نقل اسماء الافعال وبانه يقصر القسمان
فيما واحد سماهما اذ الثاني نفس ما صوت والداخل في الاول
حكاية ثم قالوا في سبب بناء الاصوات غير المحكية وهو انتفاء
التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري
غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز التقاء الساكنين في نحو زيد
مع امتناعه في نحو اين وفي المحكية كونها حكاية وقد عرفت
ما فيه من وجهين والذي عندي انه لما تعسر او تعذر الحكاية
عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب
لئلا تنقض وتحريك اخر نحو غاق في التركيب لامتناع التقاء الساكنين
فاعرابها تقديري كطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف
حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض او صوت للبهائم كهج
بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض النحاة بهذا القسم
داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي وارى انه الحق لدخولها

في حدها بني قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن
الانسان وهو دال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب ووي
للتندم وآه للتوجع واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكايته
على ما يقتضيه الطبع فاذن دخل في القسم الاول وقد سبق الكلام
فيه المركبات المعدودات من المبنيات منها ما صار اسما واحدا
كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم
ومنها ما بني على حاله كخمسة عشر والمراد بناء جزئيه وهو كلمة ما
لفظ ركب من اسمين او فعلين او حرفين او غير موضوعين
او مختلفين في الاصل بلا نسبة تعلق مفهوم من ظاهر التركيب
فخرج نحو قام زيد وعبد الله وتأبط شرا فلو اشتمل الجزء الاخير
وقع عاطفا او جارا بنيا قيل اما الاول فلوقوع آخره وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف فيه انهما
كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى والقياس
يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندي
ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا كباب حادي عشر الى
ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو
واحد عشر واحدى عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة والتضمن
فيه ظ او الواحد من المتعدد وهو حادي عشر الى تاسع عشر
وتضمنه غير ظ اذ ليس المعنى احادي وعشر فوجهه ان القياس
ان يكون المؤخذ من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من
ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا

الى

٨٢

الى ان يوفقوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن
من اول الامر ان المراد المؤخذ من المتعدد لا العدد وعطف
الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد
المشتق هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في
نحو حادي وعشرون والمعنى واحد الا اثني عشر واثنتي عشرة
فان الاول منهما معرب قيل لما حذف العاطف كان على
صورة المضاف فحذف النون واعرب وقيل اجرائه مجرى باب
التثنية ومجيء واحدا او هم الذين يقولون باعراب كلتا ان
واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وانيابه عن
المحذوف والاول ان لم يشتمل الاخيران وقعا اعرب
المركب ومنع من الصرف لكونه كلمة واحدة واوله جزء
حقيقيا فلم يحتج الى سبب البناء وسكنوا آخر الاول ان
كان حرف لين نحو معد يكرب وفتحوها في غيره تخفيفا وبنى
ان يزيد ان لم يكن الثاني مبنيا قبل التركيب احترازا عن سيبويه
وقد يعرب المركب الذي لم يتضمن الحرف مضافا جزؤه
الاول الى الثاني في الصورة تشبيها بنحو عبد الله علما صرف
الثاني في بعض اللغات بناء على عدم شرط التركيب المانع
من الصرف او منع منه في بعضها لعدم الاضافة في الحقيقة و
المعنى الكنايات لم يعرفها لانها على معناها اللغوي وهو ان
يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام
على السامعين ونحوه غير انها بمعنى ما يكنى به والمراد بعضها

مبحث الكنايات

لان بعضها معربة كفلان وفلانة وهن وبعضها من غير هذا الباب
كضمير الغايب كيت وذيت بحركات التاء ولا يستعملان الا
مكررين بواو العطف للقصة اي للكناية عن القصة نحو قال
كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبناؤهما لكونهما
عبارتين عن الجملة التي عدت من المبني الاصل وينبغي
ان يذكر كاين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف
التشبيه دخلت على اي وصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون
آخره نون ساكنة لا تنوين ولهذا يكتب بالنون وكذا قدمه
اذ لو اخر عن مباحث كم يلزم تباعد الاقسام ولو قدم على مباحثه
فقط كابن الحاجب يلزم الفصل بين الشيء ومباحثه وكم للعدد
وجاء كذا الكناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية
عن يوم الجمعة مثلا ثم ان كم يجيء لمعنيين محتاجين الى
التمييز فرقوا بين تمييزيهما في الاعراب تمييزا بينهما وتمييز كم
الاستفهامية منصوب مفرد حملا على تمييز العدد الوسط فان
خير الامور اوساطها وتمييز كم الخبرية سميت بها وان كانت
لانشاء التكثير باعتبار المتعلق تمييزا بينهما مجرور بالاضافة مفرد
تارة ومجموع اخرى لانها نقيضة رب او مثل يحمل عليها في
الجر وتمييز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع يحمل عليهما
دفعا للتحكم وقد يحذفان اي تمييزاهما لقرينة ويدخل من البيانية
فيهما اي في المميزين جوازا ويجب دخول من فيهما لو فصل
بينهما وبين تمييزيهما بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله
ثم

ثم كم تركوا من جنات ويتصدران اي لهما صدر الكلام
لانهما للانشاء فاريد ان يعلم من اول الامر انه من اي
نوع من انواع الكلام ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية
بتأويل اللفظين او الاسمين والوجه ان يقول وكل يقع
مجرورا بالجار المضاف نحو غلام كم رجلا او رجل اشتريت
او الحرف نحو بكم رجلا او رجل مررت وقدمه لرعاية التناسب
اذ الجر يناسب النصب في كونهما علامة الفضلة والنصب
يناسب الرفع في الاشتراك بين الاسم والفعل واما الجر
والرفع ففي غاية البعد ولرعاية الترقي من الاضعف اعني
الجر لعدم وجوده في قسمي المعربات الى الاوسط اعني النصب
لكونها علامة الفضلة ثم الى الاقوى اعني الرفع لكونه علامة
العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل ينبغي ان يزيد او شبهه بعده
بعد كل واحد منهما قد اشتغل ذلك الفعل او شبهه به اي بكل
واحد منهما اي عمل فيه لا في ضميره ولا متعلق ضميره وعمله
بحسب المميز نحو كم يوما صمته ورجلا ضربت وجاز النصب
على شريطة التفسير في مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدأ
او خبر ولما اقتضيا الصدر لم يجز دخول حرف الشرط والتحضيض
فلم يجب النصب على شريطة التفسير والا اي وان لم يكن كل
واحد منهما مجرورا ومنصوبا وجوبا فمرفوع لكونه مجردا عن
العوامل اللفظية ح خبر لو كان كل واحد منهما ظرفا فيكون مميزه
ظرفا نحو كم يوما سفرك فقدمه لوجوديته والا اي ان لم يكن ظرفا

فكل واحد منهما مبتدا نحو كم مالك بهذا الاطلاق على مذهب
سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام
وعند غيره خبر مقدم وكذا اي مثل كم في وجوه الاعراب
اسماء الاستفهام والشرط لكن لا ينافي الرفع على الخبرية
في من وما للاستفهام متعين لامتناع ظرفيتهما وكذا في اسماء
الشرط اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء
وما هو لازم الظرفية منها كمتى واين وانى اذا اذا لم
يتجاوز من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك بيان
الوجوه في مثل كم عمة لك يا جرير وخالة لانه في صدد القواعد
لا في بيان اعراب الابيات الظروف المعهودة
باب ه — عند النحاة في البناء كركب الامير اذا كان واحدا وهو
اي الظرف مطلقا مرفوعا ومبنيا نحو يا دو فا جار او مجرور
مستقر اي مستقر فيه معنى ومنتقل اليه عمله وضميره واعرابه
فيقع ركنا وفضلة لو تعلق ذلك الظرف بعام كالكائن
والحاصل والموجود والمستقر فانها عامة لكل الموجودات
حذف من اللفظ نحو في الدار زيد وعمرو من قائل والا
اي وان لم يتعلق بعام حذف سواء تعلق بخاص اكل
في الدار او عام ملفوظ نحو قوله تعالى ولم يكن له كفوا فالظرف
لغو فضلة مستغنى عنه ابدا لا ينتقل اليه شيء من الثلثة المذكورة
ولا له اعراب في نفسه واما النصب المحلي في نحو مررت بزيد
فللمجرور فقط اذا الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل اليه

فهي

فهي اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول
بعض المحققين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة او
نحو تسمية الكل باسم الجزء منها اي من الظروف المبنية
ما ظرف الجملة غير الظروف وما بينهما اعتراض او مستانفة
قطع اضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض
عنه فكانها لم تقطع فتعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله
تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى في الحالين واحد
وقال بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسي في المعرب
وقال الرضي الحق هو الاول كقبل وبعد وتحت وفوق
وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول
ومن علو ومن علو ولا يتعالى من عليها ما بمعناها نحو يمين و
شمال بنيت لاحتياجها الى المحذوف على الضم جبرا للنقصان
باقوى الحركات ومثله اي مثل الظرف المقطوع عن
الاضافة في البناء على الضم لا غير وليس غير للاشتراك
في العلة المذكورة وقيل لشبههما بالغايات في شدة الابهام
فيه ما مر من عدم الانتاج ولو قيل في الاحتياج للغايات الواسطة
وشرط بناء غير مقارنته بلا او ليس اذ لم يسمع في غيرهما
للاشتراك المذكور ايضا وقيل لشبهه بغير في كثرة الاستعمال
وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب اذ فيه ثمانى اعاجيب
ما مر غير مرة واستعارة من غير المستعير وسؤال من سائل

السائل التغير وعدول من اقوى المشابهة وهو اتحاد المعنى
واوسطها وهو الابهام الا الادنى وهو كثرة الاستعمال لوجب
وهو هم ومن الاصل الى النوع اذ عدم التوقف فرع الابهام
على زعمهم ولقوته بتوسط غير لتحقق مشابهة حسب بالغايات
بل توسطها ايضا لتحقق مشابهة بالحرف كما ذكرنا ومنها
اي من الظروف المبنية وتركها انسب حيث للمكان المبهم
وتضاف الى الجملة اسمية او فعلية اضافة او زمانا الكثر
وقد تضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا
فيعربه بعضهم لزوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة
المعدودة من مبنى الاصل والاشهر نفاذه على بنائه لشذوذ
الاضافة الى المفرد ونفس الاضافة الى الجملة لا توجب
البناء لتخلفه في صور كثيرة بل لزومها وعند لحوق ما نحو حيثما
تجلس اجلس بناؤه لتضمن معنى ان واذا عطف على حيث
للزمان المستقبل ولو دخل اذا غيره اي غير المستقبل
بمعنى الماضي نحو اذا طلعت الشمس ويأتي اذا له راجع الى
غيره كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وفيها اي
اذا معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل لمناسبة الشرط الفعل
ولم يجب كان ولو لعدم تأصله فيه وقد يجرد اذا من
معنى الشرط للظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى ويستعمل
اذا اسما بلا تقدير في فرفع وجر نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو ومنعه الرضي لعدم الشاهد وجاء اذا للمفاجاة

فيدخل

فيدخل المبتدا اذا غالبا عدل عن اللزوم لئلا ينافي ما سبق في
باب الاشتغال وتأويله بالغلبة تعسف واذ للزمان الماضي
وان دخل غيره اي الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين
ويدخل الجملتين الاسمية والفعلية على السواء لعدم معنى
الشرط ولو قال ويستوي الجملتان لكان اخصر واتى اذا
للمفاجاة نحو بينا عند فلان اذ طلع رجل فيدخل ح الماضي
واين وانى استفهاما وشرطا حالان تسمية الدال باسم
بعض المدلول للمكان ومتى فيهما اي في الاستفهام والشرط
وايان استفهاما كلاهما للزمان المبهم وكيف استفهاما
للحال بمعنى الصفة لا الزمان وهو جار مجرى الظرف
لانه بمعنى على اي حال فان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف
انت وان فعل فحال نحو كيف جئت وقدم الاحوال لاستعمالها
على سبب البناء على الظروف ومذ ومنذ ذكرهما في الظروف
وان لم يكونا ظرفين لاستعمالهما في الدلالة على الزمان
اما كانا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد لا المثنى والمجموع
الا ان يؤول بالمفرد نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا
فيهما اي زمان المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعينين
ليتناول نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لانه لا فائدة في جعل
المجهول اول مدة فعل للعلم به او جميعها اي او بمعنى جميع
المدة فيليهما الزمان المقصود بيانه مفردا او مثنى او مجموعا
وقد يدخلان الفعل نحو ما رأيته مذ سافر وقدمه كظهور احتياجه

الى المحذوف والمصدر نحو مذ سفره وان مخففة نحو مذ ان سافر
وان مشغلة نحو مذ انه سافر لم يكتف بواحد لاحتياجه في الشمول
الى التكلف البعيد فتقدير زمان مضاف وهو اي كل واحد منهما
مخبر اعنه بما بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر عما بعده ويلزم كون
المعرفة خبرا عن نكرة في نحو مذ يومان فلضعفه لم يذكره المصنف
ومنها اي من الظروف المبنية قد عرفت ما فيه لدى بالف
مقصورة ولدن بضم الدال وسكون النون واتى على قلة
فلذا زاد ولم يكتف بمجرد العطف لدن بفتح الدال ولدن
بكسرها ولدن بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وكسر النون
ولد بسكون الدال وبضم اللام ولد بضم الدال كلها بمعنى عند
وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات
للوقت الماضي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور
للزمان المستقبل المنفيين فعلهما كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف
عوض اعرب نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين
والدهر الذي يبقى على وجه الدهر وجاز الفتح اي البناء على
الفتح في الظروف مع اضافة الجملة نحو قوله تعالى هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم فيمن قرأه بالفتح لاكتسابها البناء
من المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب لعدم اللزوم ومع
اضافة اذ كقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأه بفتح الميم لاكتساب
بواسطة وكذا في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع اضافة
ما وان وان سبق وجه الزيادة وسبب جواز البناء ما ذكر
من

من الاكتساب المذكور لا المشابهة للظروف المذكورة لما عرفت
بل هي سبب الايراد في الظروف امثلتها قيامي مثل ما قام زيد
وان يقوم وانك تقوم واقول غير ما تقول وان تقول
وانك تقول اعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات
مختلفة تقسيمه الى المعرب والمبني باعتبار اختلاف آخره ما لعامل
وعدمه وفرع منهما والى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة
الى معاين وعدمها والى المؤنث والمذكر باعتبار وجود العلامة
وعدمه والى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على
اثنين او اكثر وعدمها والى المتصرف والجامد باعتبار
الاشتقاق وعدمه والمتصرف الى المصدر والفاعل والمفعول
والصفة والتفضيل باعتبار اختلاف معناه فاراد المصنف ان
يبين هذه الاقسام لكن ترك منها المفرد والجامد لكونهما
سماعيين ومعرفتهما على التفصيل تحصل من اللغة وعلى الاجمال
من مقابليهما وزاد اسماء العدد لان لها احكاما مخصوصة
من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء في التأنيث والتذكير
ولذا ضمها اليها مؤخرا عنها والبحث عن هذه الاقسام سوى
المتصرف ليس من المسائل بل اما من المبادي كالتقسيمين
الاولين ولكون الاحتياج الى الاول اشد قدمه ولما كان
المعرفة والمؤنث وجوديين داخلين تحت الضبط قدمهما
وحال مقابليهما كحال المفرد والجامد ولكن فيهما نوع خفاء فذكرهما
بخلافهما واما من مباحث الصرف كالاخيرين والبحث عن المتصرف

من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة من الصرف ولذا ذكره
المص المعرفة ما هي اسم فيه نفسه فقط كالمضمرات والاعلام
والمبهمات فان الاشارة داخلة في وضعها او مع غيره كالمضاف
او في مجاوره كذي اللام والمنادي فالاشارة خارجة عن وضع هذه الثلثة
حاصلة بالمجاور واما ارادة هذه الثلثة من فيه فاما بطريق
الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب المص او عموم المجاز ان وجد
معنى مشترك وقرينة اشارة ذهنية الى معين عند المخاطب
من حيث انه معين فخرج نحو اسد فانه وان كان فيه اشارة
الى حقيقة معينة لكن لا من حيث التعيين بخلاف اسامة تدل
تعريف الكافية لعدم تناوله المعرف باللام والنداء والاضافة
لما عرفت وهي اي المعرفة ضمير المتكلم فضمير المخاطب فضمير الغائب
فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان فالمبهمات
اسماء الاشارة والموصولات فالمعرفة باللام العهدية والجنسية
المنقسمة الى الثلثة والمعرف بالنداء كيا زيد والمضاف معنى
ان لم يتوغل في الابهام مسندا الى احدها بالذات كغلام زيد
او بالواسطة كيد غلام زيد كلها خبر يريد متساويان في التعريف وما
دخله الفاء فتعريفه انقص مما قبله وما فيه الواو فمتساو وفي هذا
بعض المخالفة لما سبق مما نقل عن سيبويه والجمهور ولما كان ما عدا
العلم معلوما عدا وحكما حقق العلم فقال والعلم في اصطلاح النحاة
ما اي اسم او معرفة لا يتناول غيره راجع الى واحد معين فخرج
غير العلم بوضع واحد فدخل الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع

بخلاف

بخلاف تناول نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد عام بقي نحو اسامة
غير داخل في هذا الحد الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز ويجد
عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب
والرضي من ان تعريف مثلها تقديري كعدل عمر لامور لفظية مثل
امتناع اللام ومنع الصرف وهو اي العلم باللام وجوبا لوضعي
او رجح بعد العلمية نحو الزيدين والزيدين واما حال العلمية
كابانين لجبلين متقابلين وعرفات فلا لام او سمي اي العلم
اي جعل العلم علما بها اي باللام كالنجم غير صفة حال من نائب
الفاعل ومصدرا او غلب اي جعل العلم غالبا في معين يريدون كون
العلمية بغلبة الاستعمال لا بوضع واحد معين بها اي باللام كالبيت
للكعبة وجاز دخول اللام لو سمي بها اي اللام او بدونها صفة
كالحسن قال الرضي وهذا ليس بكلي اذ لا يقال المحمد والعلي والمصدر
كالفضل ففيما عداهما يمتنع اللام ولو جعل لفظ مبني علما له اي
لنفسه فالحكاية على بنائه غالبة وقد يعرب نحو ليت تنصب
ولو جعل مبني علما لغيره اي لنفسه فالاعراب واجب كما اذا
سمي رجل بليت والنكرة في الاصطلاح ما سواه اي ما سوى ما
ذكر من اقسام المعرفة المؤنث في عرف النحاة ما اي اسم فيه
التاء ولو كان ذلك التاء مقدرا نحو نار وعقرب قال ابن
الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجمع وان كان
في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه
ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع

التاء فيه ايضا شاذ نحو عُيَيْنة وحُدَيدة وورثة فظهر ان او مقدر نحو عقرب
في اللفظي المخالف للعقل والنقل والالف مقصورة نحو حبلى او ممدودة
نحو حمراء والمذكر ما سواه اي لم يكن فيه احدى الثلث في تعريف
التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء في الوقف
يخرج نحو صافنات واخت وبنت وان اريد المطلق فلا بد
من التقييد بعدم الاصالة وان لم يقيد بالاول دخل نحو تراث
ونحلان وان قيد بالاول الحقيقي خرج نحو فارسي بمعنى وان
الكون بعد الاصول خرج نحو اخت وان اريد تاء التانيث
لزم الدور والثاني ان من المونث صيغا موضوعة كهي وهما
وانت ويا نحو تضربين ونون نحو ضربن وتا وته وهذه وتلك
وكلتا وثنتان وكلها داخلة في حد المذكر والثالث ان الالف
قد تكون للالحاق فان اريد المطلق فلا منع وان اريد بالتانيث
لزم الدور والجواب انا نريد الاعم من الحقيقي والكون بعد
الاصول ونقدر التاء في الامثلة المذكورة ونمنع التانيث بالصيغة
طردا للباب وحفظا للقاعدة تسهيلا للضبط ونريد الالف
الذي صار مستقلا في منع الصرف وذلك معلوم باستعمال القوم
ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التعيين لا التحصيل
فلا دور وهو اي المونث حقيقي لو كان بازائه بازاء رجل
وناقة بازاء جمل والا اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان
كامرأة اي وان لم يكن في مقابلته ذكر من الحيوان فالمونث
لفظي كظلمة وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره الى ضمير المونث
مطلقا

مطلقا حقيقيا او لفظيا سوى نحو طلحة اي علم المذكر فانه لا يجوز
التاء في المسند الى ضميره لا يقال طلحة جاءت او الحقيقي عطف
على ضمير المونث اسند المشتق الى نفس المونث الحقيقي غير الجمع
او ضميره غير داخل في ضمير المونث وقال الجمع سيجي وينبغي ان يريد
من الامثلة لجواز سار الناقة بلا تائه بلا فصل بين المشتق
والحقيقي احتراز عن نحو جاء القاضي اليوم امرأة فالتاء لازمة
في المشتق نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو قال فالتانيث ليشمل
نحو يا هند اضربي وتضربين لكان صوابا وجاز التاء في غيره
اي في مونث غير ما ذكر من ضمير المونث والحقيقي بلا فصل سواه
اي سوى نحو طلحة استثناء من غيره فانه لا يجوز التاء في مسنده
امثلته طلع الشمس او طلعت وجاء اليوم هند وجاءت
وكذا في جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا واحده مذكرا او مونث حقيقي
او لفظي نحو جاءت الرجال وقال النسوة سوى جمع المذكر السالم
فانه لا يجوز فيه التاء الا ان يشبه المكسر كبنون فيجوز فيه التاء
كقوله تعالى آمنت به بنوا اسرائل وضمير جمع المذكر العاقل
سواه اي سوى المذكر السالم فان ضميره الواو لا غير نحو الزيدون
جاؤا وضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل نحو الرجال
جاءت او جاؤا وضمير جمع المذكر غيره اي غير العاقل وضمير
جمع المونث مطلقا فعلت وفعلن لما ذكر نحو الايام والنسوة
ذهبت او ذهبن اسماء العدد لم يعرفه لانه على معناه اللغوي
الذي هو اظهر مما عرف به لو سلم من الاعتراض اصولها اي اصول

مبحث اسماء العدد

اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها بالنقصان او الزيادة او الاضافة
او العطف لفظا او تقديرا و احدى الى عشرة نظروا الى شرف
المعنى وتقدمه في الخلقة ولكن فيه جعل المجرد فرعا و المزيد اصلا
و هو قلب الموضوع وخلاف المطبوع مع انهم اولوه بالمؤنث
فاليق ستويا فالحق اعتبار اللفظ و اسقاط النقصان في النوع
ويتم تكسير شينها اي عشرة تحرزا عن توالى الفتحات مع ثقل التركيب
والحجاز يون يسكنونها لان اصل المجرد و توالى الحركات
لم يجب في تقديم هذا لانه يوهم الاطلاق و هو مقيد بالتركيب
بخلاف التاخير ومائة و الالف فالاصول اثنا عشرة
كلمة و لما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام
المختصة بها ترك ماكان ترك ماكان على القياس فبدأ من
الثلثة فقال وثلثة بغير تنوين لكونها علما لنفسها و لذا جاز
وقوعها مبتداء اليها اي منتهيا الى عشرة فان قيل لا امتداد
في ثلثة فلا انتهاء و انه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول
صدر الكلام على سبيل القطع فكان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام
الى الليل وانما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى وايديكم
الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلثة و الزايد عليها اليها فالامتداد
والتناول قطعيان فيكون الغاية لاسقاط ما ورائها لا لمد
الحكم اليها الذي هو حكم عدم التناول القطعي ملابس بالتاء كائنا
للمذكر او بالعكس اعتبار التانيث الجماعة وبدونها اي التاء
كائنا للمؤنث فرقا بينهما وللمذكر تقدم بالشرف و الزمان ووجه

ترك

ترك ما دون ثلثة ههنا وفيما سيجئ سبق ولكن لو ذكرا علا ما لوجوب
تغير واحد الى احد و واحدة الى احدى عند التركيب مطلقا وحذف
النون من ثنتان و اثنان عند التركيب مع العشرة لكان اوجه
وثلثة عشر و الزائد عليها منتهيا الى تسعة عشر كائن للمذكر ابقاء
للجزء الاول بحاله وحذف التاء من الثاني كراهة اجتماع علامتي
التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
وثاء ثنتان و اثنان لما لزمتا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين
من لام الكلمة و همزة الوصل للابتداء لا للتعويض كانتا كجنس آخر
و اما حذف التاء من احد عشر و اثنا عشر فحملا على نظيره وتبعيدا
عن نقيضه وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث تحقيقا لتمام المخالفة
وباب نوع عشرين و هو ثمانية الفاظ تستعمل فيهما اي المذكر و
المؤنث وتعطف العدد الاكثر الزايد على تسعة عشر يعني العقود
الثمانية على العدد الاقل يعني الاحاد الى تسعة من غير تغير حالة الافراد
في التذكير و التانيث تقول ثلثة وعشرون وثلث وخمسون الى
تسعة وتسعين بل تسع وتسعين ومائة و الف ومائتان
و الفان مستعملان فيهما اي المذكر و المؤنث ولم يذكر جمعهما
لعدم دلالته على عدد معين وهي المراد من اسماء العدد ولذا
لم يذكر بضعة ولو لم يذكر التثنية ايضا لكان اوجه لدلالة الاتحاد
في المفرد عليه فيها قياسا و هو اي هذا العدد يعني مائة وما زاد
ملابس بعكسه اي عكس ما سبق في باب العطف يريد ان المعطوف

الاقل فيه على الاكثر تقول مائة وواحد وثلثة وخمسة عشر والف ومائة
وواحد وقد احسن المصنف حيث قدم قوله ولو كان اللفظ مذكراً
كشخص دون المعدود بان اريد به المرأة مثلا او كانا معلا بس
بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كنفس والمعدود مذكرا بان
اريد به الرجل مثلا فالاحسن رعاية اي رعاية اللفظ وان كان
رعاية المعنى ايضا جائزة تقول ثلثة اشخص واربع انفس وهو
الاقيس والاكثر في كلامهم ويجوز ثلث اشخص واربعة انفس
وهو الاقيس والاكثر في كلامهم ويجوز ثلث اشخص واربعة انفس
على بحث تمييز العدد ولكن لو اخر عن قوله ويجوز في ثماني عشرة
الفتح في الياء كسائر اخواته والسكون لثقل المركب كمعديكرب
والحذف مع ابقاء الكسرة الدالة عليها لزيادة التخفيف
وضعف حذف الياء مع فتحها اي النون لغاية التخفيف
لعدم الدلالة على الياء المحذوفة لكان اولى لما لا يخفى والاوجه
من المحل ذكره في المذكر والمؤنث لعدم اختصاصه باسماء العدد
وكذا احسن في تقديم قوله ولا تمييز لواحد واثنان وكذا الواحدة
واثنان وثنتان للتقدم الطبعي وترك وجهه وهو الاستغناء
بلفظي معدودهما مثل رجل ورجلان لافادتهما النص المقصود
بالعدد لانه في صدد المسائل لا الدلائل ولما كان لتمييز العدد
احكام مخصوصة اضافال وتمييز الثلثة والزائد اليها اي الى
العشرة بل العشرة مخفوظ بالاضافة للتخفيف مجموع كثلاثة

المعدود

المعدود والعدد وان وجد جمعيتهما معنى من جهة المعنى دون اللفظ
نحو ثلثة رهط الا في ثلثمائة الى تسعمائة وذلك ان للمائة خمسين
مائين ولا يضاف العدد الى جمع المذكر السالم لا يقال ثلثة مسلمين
ومئات فيلزم وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلث واخواته
بعد تعود وقوع جمع المذكر السالم بعده ويلزم عند ذكره تمييزها
كان يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء
بعد ما تعود مجيئه بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين وهما لكونهما ضدي المعتادين مكروهان
فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وتمييز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب لتعذر الاضافة لكراهتهم جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد
بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد
كان منتهاها للتعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين
يمنع الاتحاد غير باب عشرين وانفاذها في صورة نون
الجمع لو حذف نون غيره فيه مفرد لكونه اخف مع ثقل التركيب
وتمييز مائة والف وتمييز تثنيتهما وتمييز جمعه اي الف فان جمع
المائة لا يستعمل مع المميز مجرور بالاضافة للتخفيف كما سبق مفرد
لانه قد يضاف اليه نحو ثلثة فتحصل التركيب فرجح الخفة على المطابقة
وحمل المفرد عليه طرداً للباب ولما كان من احكام العدد ان
يشتق منه اسم الفاعل او ما في صورته ولكل منهما حكم مختص
شرع فيه فقال والمفرد اي اللفظ الدال على الواحد من المعدود
المتعدد ملابسا باعتبار تصييره اي تصيير معنى ذلك المفرد عددا

انقص از بد عليه بواحد الثاني الى العاشر والعاشر لا غير اي
اي لا يشتق مما فوق العشرة لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضي موردا
مشتقا منه كثالث اثنين اي مصيرهما ثلثة يريد انه يضاف
ابدا الى الانقص بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد
في الانقص بدرجتين او المساوي او الزائد وباعتبار حاله اي
رتبته من العدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والاولى
اليه اي العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة الى
التاسع عشر والتاسعة عشرة ولا نهاية له بل يتجاوز العشرين
ويكون بالواو وتقول الحادي والعشرون والثاني والثلثون
والثالث والاربعون ولما لم يكن هذا القسم اسم فاعل جوز
اشتقاقه من الجزء الاول والمعنى على الواحد من الجزئين ثم
ثم ان الاول لا يضاف الا الى ما فوقه يقال اول الاثنين
او الثلثة الى ما لا نهاية له والباقي يضاف الى مثله وما فوقه يقال
يقال ثالث الثلثة ورابع الخمسة ولا يضاف الى الانقص فلا يقال ل
ثالث اثنين اذ معناه واحد واقع بعد الاثنين فقط كحادي
عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي
واحد من احد عشر متأخر عن عشر فيبني الجزآن من كل المركبين
او حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول مع
بقاء المعنى على حاله ويعرب الجزء الاول ح لانتفاء التركيب
الموجب للبناء ويبني الجزآن الباقيان لوجود التركيب فيهما
المثنى ما اسم كان في موضع الجر ولو حذف في لكان اظهر

واخص

واخص الف زائدة او ياء كذلك فتح ما قبلها اي الياء للظهور
لزوم فتح ما قبل الالف ونون كسرت ليفيد ذلك الاسم
ان معه اي مع مدلول مفرده مثله اي مثل ذلك المدلول في
الوحدة والجنس فقط فخرج نحو عامان فلا يقال قرآن للطهر والحيض
عند الجمهور لعدم الجنسية بخلاف الزيدين والقمرين لانهما بمعنى المسميين
بزيد وقمر حقيقة او مجازا فيتحقق الجنسية وحذف النون عند
الاضافة لا ينافي كونها جزءا من الدال لانه كالتنوين ولا يقتضي
خروج المضاف لان المراد اصل الوضع وجعلها عوضا
عن الحركة او التنوين يقتضي ح عدم وجودها الا بعد وجود التركيب
مع العامل وليس كذلك وارجاع ضمير ليفيد الى الزوائد يقتضي
كونها كلمة لا جزءا والمثنى غيرها فان اردت الوقوف على ما
هو الحق فارجع الى صدر الكتاب ولما كان انقلاب الهمزة
والالف في المثنى من بحث الصرف لا حاجة اليه في النحو اصلا
لم يذكره بخلاف تعريفه يحتاج اليه في بحث الاعراب والنعت ونحوهما
وحذف نونه عند الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب
النحو الباحث عن التغيرات التركيبية من الاعراب والبناء
فقال ويحذف نونه بالاضافة لشبهه بالتنوين لا لقيامه
مقامه لما عرفت ولو ترك قوله ويحذف التاء في خصيان
تثنية خصية والييان تثنية الية على خلاف القياس لشذوذه
الا انهما بحيث لا ينتفع باحدهما بدون الآخر فكانا كالمفرد
ويجوز اثبات التاء على القياس لكان انسب لعدم تعلق

بالنحو المجموع ما اسم ان جعل الذ وابد حروف مثنى او لفظه
ان حرف معنى دل بالوضع على افراد فخرج التثنية واسم
الجنس لانه وضع للماهية فلذا يصدق على الواحد والكثير فلا وجه
لقول الفراء ان كل اسم جنس له واحد بالتاء كتمر او بالياء كروم
جمع مع عدم وجود خواصه من عدم التثنية والتصغير وعود
ضمير المفرد اليه واما ما ليس له واحد كذلك كنخل وتراب
وتراب فليس بجمع بالاتفاق وخرج اسماء العدد ايضا
لانها بدل على آحاد واجزاء لا افراد فان افراد الشيء يلزم
صدقه او صدق اصله عليها بخلاف احاده فافراد العشرة مثلا
كل عشرة واحاده كل واحد منها فلذا تبدل الاحاد بالافراد وخرج
مفرده ليس المراد به ما ليس بمثنى ولا مجموع للدور وخروج جمع
الجمع بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقيا كانعام او اعتبارا
كاناعيم فانعام من حيث دلالتها على افراد من نعم جمع ومن
حيث دلالتها على ثلثة منه ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد
لاناعيم فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج
اسم جمع لا مفرد له من لفظه كابل وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق
وان شاركه في الدلالة على الافراد وعدم الصدق على الواحد
والاثنين واما ما له صورة مفرد من لفظه كركب في راكب
وباقر في بقر فجمع عند الاخفش لصدق حده عليه واسم جمع
لا جمع عند سيبويه فراكب وبقر ليسا بمفردين لركب وباقر
عنده وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية والذي

حمل

حمل سيبويه على هذا امر لفظي وهو عدم وجود خواص الجمع السابقة
وقد سبق في صدر الكتاب ان نظرهم لما كان في الالفاظ جعلوا
الخواص اصلا والحدود تبعا وتكلفوا فيها وقدروا ما لا وجود له
حفظا للقواعد تسهيلا للضبط وترك التصريح بعدم جمعيته كركب
وثمرة الاكتفاء بعدم صدق التعريف لشهرة مذهب سيبويه او ميلا
الى مذهب الاخفش وهو الظ ولو كان ذلك المفرد اعتبارا
اعتباريا لا مستعملا ليدخل نحو عباديد بتقدير له عبدود وشنوة
بتقدير له كون نساء مفردا له كغلام وغلمة ومذاكير في جمع ذكر
بتقدير له مذكورا ومذكار ومحاسن في حسن بتقدير له محسن ومشابه
في جمع شبه بتقدير له مشبه واحاديث النبي عليه السلام في جمع
حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء اللطيف
المرذول وهو نهي النبي عليه السلام عن مثله بتغير ما حال من
حروف اي بزيادة حرف او حركة او بنقصان ويدخل جمع
السلامة لان زيادة الجزء او شبهه في عدم جواز الانفكاك
مع التصادق تغير بخلاف نحو سهم ولو كان ذلك التغير تقديرا
تقديريا لا تحقيقيا كتنوه مثال الجمع له مفرد اعتباري وقد سبق
وفلك مثال الجمع له تغير تقديري فضمة فلك مفردا كضمة قفل
وجمعا كضمة اسد وهو اي الجمع مكسر لو غير للجمعية فخرج نحو مصطفون
وظلمات لان تغيره بعد الجمعية للثقل او للوقف او نحوه بناء
واحده وهو لو تقديرا تركه الاكتفاء والا اي ان لم يغير صيغة
واحده فصحيح فالصيغة لا تتغير عندهم بتغير الآخر ذاتا ووصفا

والا لزم بطلان الحاق في نحو ساقي الرجل وعدد ابنية الاسم
الثلاثي اربعين لا عشرة والتغير السابق لغوي فلا نافض
مذكر ذلك الصحيح لو كان في آخره قبل اي في آخر مفرده
فيلزم تخلفان والظاهر ما قلنا في المثنى فواحد ولو ترك في تسلم
مع الايجاز واو ويا وحرك ما قبلها بجنسها اي ضم ما قبل
الواو وكسر ما قبل الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين او تقديرا
نحو مصطفون ومصطفين ونون فتحت في اصل الوضع فيخرج
نحو صالحو القوم ويخرج نحو مساكين لكونه خارجا عن المقسم
ولان المراد كون المذكورات زائدة كما صرح في المثنى
وقد عرفت فساد جعلها عوضا ليفيد المجموع او الزوائد
ان معه اي مدلول مفرده اكثر منه من جنسه قبل ثبوت
الكثرة في المفرد فرضي كفلان افقه من الحمار وقد سبق
وجه ترك الاعلال وقدم قوله وحذف نونه اي نون
جمع المذكر الصحيح بالاضافة لما سبق مع كونه حكما مؤخرا
من الشرط طبعا ليقرب من ذكر النون وشرطه اي شرط قياس
مذكر الجمع الصحيح ولا حاجة الى ارجاع الضمير الى الاسم الذي
اريد جمعيته جمع الصحيح بل هو في غاية الركاكة حال كونه اسما
لا وصفا ان يكون مدلول مفرده مذكرا لغويا والمراد با بق
الاصطلاحي فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمي رجل
فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون
اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف
اختار

اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء
ولو تقديرا فيخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه مجازا لغا
للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة علما اي
مدلول عالما ويجوز ان يقال تقديره ان يكون مفرده مذكرا
اي دالة علما عالما اي دالة فالوجهان متساويان لاحتياجهما
الى ثلث محذوفات ولو قال علم مذكر عالم لكان اظهر واسلم
ولو اكتفى بتذكير العالم لكان اخصر ايضا وشرط حال كونه صفة
ان يكون مدلول مفرده مذكرا عاقلا اذ كر الوجهين لكن الاولى
ههنا ربح لعدم المساواة بدل العقل بالعلم ليتناول نحو قوله تعالى
فنعم الماهدون اذ يطلق عليه تعالى وان لا يكون مؤنثها
اي مؤنث تلك الصفة المفرد فعلاء كحمراء فانه لا يقال احمرون
للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ومعنى الصفة كامل
في التفضيل لدلالته على الزيادة فناسبه اشرف الجمع ولا فعلى
بفتح الفاء كسكرى لا يقال سكرانون فرقا بينها وبين فعلانة
كندمانة ولكون التاء اصلا في الفرق اختير في مذكرها اشرف
الجمع نحو ندمانون وان لا يستويا اي المذكر والمؤنث فيها
اي في تلك الصفة كجريح بمعنى مجروح او مجروحة وكعلامة فلذا
اقتصر على الشروط الخمسة وترك السادس المذكور في الكافية
وترك المجموع الشاذة لان موضعها اللغة ومؤنث عطف
على مذكر والمراد به الاصطلاحي ايضا فيدخل نحو طلحات لو كان في
آخره اي آخر الجمع الصحيح تذكر ما سبق الف وتاء زائدتان

وشرطه اي شرط هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان يجمع مذكره بالواو
والنون اكتفي باقوى الاحوال ان كان اي ان وجد مذكره
تكملة للتلازم مزية الفرع على الاصل والا اي وان لم يوجد مذكره
فشرطه وجود التاء في مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها
الحيض والطمث فيقال حائضات وطامثات بخلاف الحائض
والطامث فانهما بمعنى من ثبت له احدهما في الجملة اعني البالغة
فجمعهما حوائض وطوامث لا غير والا اي وان يكن جمع من
غير اعتبار شرطه ولو زاد سماعا لسلم عن اعتراض الرضي
بعدم الاطراد فالجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا مبتدأ وافعال
اي جمع على وزنه كاقواس وافعل بضم العين كافلس
وافعلة بكسر العين كارغفة وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر
يعني يطلق على ما دون العشرة بلا قرينة وغيرها اي غير
المذكورات من المجموع للكثرة اي يطلق على ما فوق العشرة
بدونها قال الرضي الظاهر ان الصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى
القلة والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يأت للاسم الا
جمع قلة كارجل في الرجل والا جمع كثرة كرجال في الرجل
فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر
مع وجوده كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء
ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبنية في كتب الصرف
مطولاتها ومختصراتها بخلاف التثنية والجمع ترك تعريفا تها
وان كانت من المبادي وقدم ترك صيغها فقال

المصدر

المصدر يعمل عمل فعله المشتق منه عملا مطلقا عن قيد الزمان
لان عمله لمناسبة الاشتقاق وهو متحقق منه وبين مطلق
الفعل فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان
عملهما لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا قيل
وفيه ان عمله ليس لمجرد مناسبة الاشتقاق بل مع كونه
مقدرا بان مع الفعل كما اعترفوا به وهما لا يدلان على الحال
البتة فلا بد من عدم الاقتران لها ولمن اراد التفصيل
فليرجع الى لب الالباب وشرحه ما لم يكن مدة عدم كون
المصدر مفعولا مطلقا حقيقة تاكيدا او نوعا او عددا فلا يعمل
ح لان العمل ح لفعله وهذا من فروع التقدير المذكور
كعدم عمله موصوفا ومصغرا ومعرفا باللام كذا في لب الالباب
والرضي وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي
وهذا لا يفيد الامتناع ونحو ضربت الامير اللص باعمال المصدر
يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضي الا لو كان
المطلق بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثناء مفرغ من
الظرف المحذوف ولو للمصدرية تقديره لان العمل في كل
موضع او وقت الا موضع او وقت ان كان بدلا
فان فيه اختلافا فعند السيرافي العمل للفعل المقدر وعند
سيبويه للمصدر لقيامه مقام الفعل لا للمصدرية وكونه
مقدرا بان مع الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار
الضمير فيه فجعله كالظرف العامل فعلى كلا المذهبين يجوز.

تقديم المعمول كذا في الرضي ولب الالباب فوجه الوجهين واحد
لا وجهان كما توهم ومعموله اي المصدر يتقدم عليه لو
ظرفا نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ معه السعي
لان المانع تأويله بان مع الفعل فان معمول الصلة لا
يتقدم على الموصول وليس المأول بشيء في حكمه من كل
وجه مع ان الظرف كالجسم للعامل لملابسته اليه فلا عجب
فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة
الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى وما انت
بنعمة ربك بمجنون هذا ما اختاره الرضي والجمهور منعوا
مطلقا وقدروا العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما
ولا يضمر فيه نائب الفاعل اي لا يقع الاضمار في المصدر بان
استتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة بخلاف ضربي زيدا وذلك
لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضعهما فيحكم بالاستتار
عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الى ماهية
الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي
فلا يحتاج الى الامر الحكمي وقيل لو اضمر في مفرد المصدر لاضمر
في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين وهما في الفعل راجعان الى الفاعل وكذا في الصفة
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا وفيه بحث اما
اولا فانا نمنع صحة القياس لوجود المانع على زعمهم في المقيس
فكان كالفعل واما ثانيا فانه لا يجري في التأكيد فلو قيل

نفس

نفس فقد عرفت حاله واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في
اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا
لا بد من علامة في استتار ضمير المثنى والجمع ولما اتحدا في
الصفة اكتفى بتثنيتها فلم يلزم اجتماع الاجتماع بخلاف المصدر
نمنع لزومها والسند الظرف واسم الفعل وقول من قال ان
الاضمار فيهما تسامح لقيامهما مقام اضمر فيه لا حقيقة والمصدر
غير قائم مقام غيره بعد كونه كلاما على السند الاخص لان الافعال
الغير المتصرفة وافعل من مثلا سند آخر غير صحيح اذ لا اضمار
حقيقة في شيء من الاشياء بل هو حكمي محض واعتباري
صرف حققناه في صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل واسمه
في المعنى بل في امور لفظية لما مر والمقتضي للاستتار وهو الدال
على الفاعل موجود فيهما على السواء وان اراد الاجتماع
في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ فمنقوض بالصفة
وكون فاعلها عينها في الذات والخارج لا يدفع الضرر
بل يزيده وجاز حذف فاعله اي المصدر لما ذكر في الاضمار
بعينه وقيل لانه لم يجز لزم اضماره اذا كان غائبا متقدما
وهذا ابعد لكونه مبنيا على مغايرة العلتين اذ لو اريد بالاضمار
ما سبق اعني الاستتار وهو الظاهر فالملازمة لجواز ان يقال
مثلا ضربه شديد وان اريد المطلق فبطلان اللازم والسند
مر وجاز اضافته اليه اي الفاعل قيل مع ان اعماله منونا
اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة وهذا نحو كونه

مخصوصا باضافة المعرفة خلاف ما صرح به الرضي من العكس والى
المفعول وقيل اعماله اي المصدر ملابسا باللام المعرفة لامتناع
تقديره بان مع الفعل وانما جاز على قلة فرقا بين الشيئين والمعتبر
به وهذا في الفاعل والمفعول به الصريح واما في الظرف فكثير كقوله
تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء اسم الفاعل يعمل عمل فعله لو كان
ملابسا بمعنى الحال او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب
عمرا الآن او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا
في ذلك الزمان الماضي او يقدر الزمان المذكور موجودا
الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل ان هذا الاشتراط ط
في نصب المفعول به لا في الفاعل مضمرا ولا في الظرف واعتمد
عطف على الفعل المحذوف بعد لو على المبتدأ ولو بعد الناسخ
نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي الحال نحو جاء زيد راكبا جملا
او الموصوف نحو جاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام بالهمزة
او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا او حرف النفي من وما ولا
وان ولو حذف الحرف ليشمل النفي المستفاد من الاسم
والفعل كما ذكر في بحث المبتدأ لتتم الفائدة في تفسير عبارة
الكافية او النداء نحو يا طالعا جبلا وهذا عند ابن مالك
واعترض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام
والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوصة
بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد في مثله
على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب واقول

نفرة

نفرة لابن مالك رح ان حرف النداء قايم مقام ادعو فهذا
يكفي في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للتغاير شرط
الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب جرى عليه ملفوظا او مقدرا
ولم يذكر الموصول لان المراد به ههنا اللام فقط اذ الصفة
لا يقع صلة الا لها وسيذكره فلو ذكره ههنا لزم التكرار ولو
اكتفى بالاول اوهم اشتراط الحال او الاستقبال فيه ايضا
فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه غير الموصول لا يعم كما
توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف
ويضاف اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله في المعنى اليه اضافة
معنى لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه ولو وجد
معمول منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما امس قدر فعل
ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك الكسائي حيث
يجوز عمله بمعنى الماضي ولو قال التقدير خلاف الظاهر نقول
لما لم يجد عمله في المفعول الاول مع كثرة وروده في الكلام
كان قرينة للتقدير وقال السيرافي الاجود ان تقال انما
نصب ههنا الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه الاضافة
ولا يجوز بدون هذه الضرورة وقال الاندلسي ردا على جواز
الحذف لا يستقيم ذلك في مثل هذا لان زيد امس قايما لامتنا ع
الاقتصار وقال الرضي يمكن ان يرتكب جواز ذلك
مع القرينة وان كان قليلا كما يجي في افعال القلوب ويضعف
مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا

اضطراد ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب
المتبوع الا اولى و باللام اي بسبب دخول اللام الموصولة
دون الموفة على اسم الفاعل يستوي الجميع اي جميع الازمنة
لكونه حينئذ فعلا حقيقة ومعنى وكذا المبالغة اوزانها العاملة ثلثة
مفعال وفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا ان
اراد ان اوزان المبالغة كذي اللام في استواء الجميع
لم يستقم في المعطوفات وان اراد انها كاسم الفاعل في
العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا اشتراط بمعنى الحال
والاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفيون
لا يعمل المبالغة لفوات المشابهة بتغير الصفة وان جاء بعده
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى
المبالغة جائز لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة
كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف
يكون جائزا ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعل التفضيل
الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي تبعده من المشابهة واما
مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة
التجدد واسم المفعول اي هو كاسم الفاعل في العمل والاشتراط
والمثنى والمجموع صحيحا او مكسرا من اسم الفاعل والمفعول
كالمفرد من اسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى
والصحيح ظ لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فلكونه فرع الواحد
وجاز حذف النون من مثناهما ومجموعهما بالعمل اي بسبب

على

عمل النصب على المفعولية موفقا اي داخلا عليه اللام الموصولة لاستطالة
فجاز للتخفيف ولا بد من القيدين المذكورين لعدم جواز الحذف
عند انتفاء احدهما على ما صرحوا به الصفة المشبهة باسم الفاعل
من حيث انها تثنى وتجمع ويذكر ويؤنث تعمل كفعلها بلا تزيد
عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت لا الحدوث المقتضي للزمان لو اعتمدت
على ما سبق وهي الصفة المشبهة ملابسة باللام الموفة لا الموصولة
او مجردة عنها انفصال حقيقي والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
الظ لا المضمر ملابس باللام او مضاف الى المضمر بلا واسطة
او بها لا مطلق المضاف او مجرد عنها فدخل نحو الحسن وجه غلام
في المجرد لا المضاف فالانفصال ايضا حقيقي لا لمنع الخلو كما
توهم فيضرب الاثنين في الثلثة يصير ستا وهو اي معمولها
في هذه الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب على
التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة عند البصرية لانهم لا يجوزون
تعريف التمييز وعلى التمييز عند الكوفية لتجويزهم اياه وعلى التمييز
بمعنى المصدر اي جعل معمول الصفة تمييزا في غيرها اي غير المعرفة
او مجرد باضافة الصفة اليه فيصير بضرب الستة في الثلثة ثمانية
عشر وامتنع منها الحسن وجهه باللام في الصفة المضافة الى معمولها
المضاف لعدم افادة الاضافة خفة لانها اما تحذف التنوين
او النون او تحذف ضمير الموصوف منها ومن معمولها او نقله
منه اليها ولا شيء منها فيه وامتنع الحسن وجهه او وجه غلام باللام

في الصفة المضافة الى معمولها المجرد عنها لان بهذه الاضافة وان
افادت التخفيف بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا باضافة الصفة المجردة
من اللام الى معمولها المضاف فكانه اختار مذهب الكوفيين فانهم
يجوزونه في السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما
فيه ضمير واحد اما في نفس الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه
بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتماله
على المحتاج اليه لا احسن لاشتماله على زيادة والا اي وان
يكن في الصفة ولا في معمولها ضمير فقبيح لعدم الرابط بالموصوف
لفظا ولما كان وجود الضمير في الصفة غير ظاهر ظهوره في المعمول
ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ولو رفع بها اي
الفاعل اي بالصفة اي لو رفع الصفة اسما ظاهرا بالفاعلية
فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل والا اي وان لم ترفع بها
سواء نصبت على التشبيه او جرت بالاضافة ففي الصفة
ضمير لامتناع خلو الصفة عن الفاعل كالفعل مطابق ذلك
الضمير للموصوف في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية
والجمع لمطابقتهما اياه والفاعل والمفعول اللازمان اراد
بلزوم المفعول تعديته فعله الى واحد فان ذلك الواحد
ينوب مناب الفاعل فلا يبقى مفعول منصوب فيكون
كاللازم والمنسوب كما تقدم كهي اي كالصفة المشبهة فيما
ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدي منهما فلا يجوز
نصب فاعلهما ولا جره لئلا يشتبه بالمفعول على تقدير حذفه

وحل

اسم التفضيل

وحل عليه عند الاكثرين ما ذكر معموله منصوبا بعده اسم التفضيل
قياسه للفاعل اي لتفضيله على غيره في الفعل لا التفضيل المفعول
اذ لو كان لهما لكثر الاشتباه فجعلوه قياسا في الاكثر وهو
الفاعل وقد جاء سماعا لتفضيل المفعول كاشهر اي اكثر مشهورية
ولو ترك هذا ايضا لكان انسب لانه من احوال الوضع
والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد الثلثة بطريق الانفصال
الحقيقي باللام المعرف فيطابق موصوفه افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع
الذي سيجيء كزيد الافضل الزيدان الافضلان والزيدون
الافضلون هند الفضلى الهندان الفضليان الهندات الفضليات
او بمن فهو مفرد مذكر لفظا ابدا وان كان موصوفه غيره
لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة
بالاخر بما في حكم الوسط لامتزاجه من التفضيلية لكونها الفارقة
بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة عكس ترتيب
الكافية لان الثالث فرع الاولين في المطابقة وعدمها
والاول اصل على القياس دون الثاني او الاضافة فجاز له
معنيان اشار الى الاول وهو الاكثر بقوله فلو كان اسم
التفضيل المضاف للزيادة عليه اي المضاف اليه الدال
عليه الاضافة وشرطه اي شرط اسم التفضيل المضاف
في افادة هذا المعنى دخوله فيه اي دخول مدلول اسم
التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب

الارادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه والجملة معترضة جاز
المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور والافراد مع
التذكير وان كان موصوفه غيرهما لمشابهته افعل من في كون
المفضل عليه مذكورا معه والا اي وان لم يكن اسم التفضيل
للزيادة على ما اضيف اليه فقط بل للزيادة مطلقا فيطابق
موصوفه لعدم المشابهة ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع
على الفاعلية ولا ينصب المفعول به اتفاقا فيقدر في قوله
تعالى وهو اعلم من يضل فعل ناصب كيعلم واما العمل
في المستتر فجائز بغير شرط بل لازم اذا لم يرفع ظاهرا وكذا
العمل في الظرف والحال والتمييز لانها معمولات ضعيفة يكفيها
رائحة الفعل واما العمل في المظهر فله شروط بينها بقوله
في نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يريد
اسم التفضيل يكون صفة لمعمول منفي والضمير الراجع الى الموصوف
يكون في متعلقه لا فيه ويدخل من التفضيلية على ضمير فاعله
مقيدا بحال وترك ضابطة الكافية لغموضه وصعوبة فهمه
واكتفى بالتنبيه والتمثيل لوضوحه لا سيما على المبتدئ وقد سبق
مرارا وجه ترك الدليل وهو كون اسم التفضيل بمعنى
فعله اذ النفي في الكلام متوجه الى القيد فينفي الزيادة فيبقى
اصل الفعل فيكون احسن مثلا بمعنى حسن مع انه لو لم يعمل في
بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم
الفصل بينه وبين معموله اعني منه باجنبي وهو المبتدأ ولو

اعمل

ولو اعمل يكون فاعلا اجنبيا وجاز من عين زيد يريد حذف الضمير
المجرور منه وكلمة في او نحوها في نحو المثال المذكور مع بقاء
البواقي على حالها وكعين زيد احسن فيها الكحل يريد تبديل رجل
احسن في عينه الكحل اما في المثال ونحوه بهذه العبارة ونحوها
وفي هذا المثال من التفضيلية مقدرة بعد الكحل فيلزم التفضيل
الفعل الماضي هو ما فعل دل بالوضع على ما مضى المضي او زمان
او حدث او شيء مضى بالمعنى اللغوي فخرج نحو امس ولم يضرب
ودخل نحو ان ضربت ضربت وعسى وبني الماضي لعدم مقتضي
الاعراب على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو غزا الا السكون
مع كونه اصلا في البناء لمشابهته الاسم في وقوعه موقعه في نحو
ضرب وضارب ما لم يجئه اي الماضي الواو والضمير قدمه لعروض
لازمه من الفتح ووجه رتبته لانه اي الماضي يضم ح لفظا
نحو ضربوا او تقديرا نحو غزوا او الضمير المتحرك المرفوع لانه يسكن
ح نحو ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربتن المضارع
ما فعل دل بالوضع على الزمان الحال والاستقبال لاشتراكه
على الاصح وهو اي المضارع معرب لمشابهته الاسم لفظا
ومعنى واستعمالا منه اي من بين انواع الفعل لا غير لعدم
المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي المضارع نون
التاكيد خفيفة او ثقيلة فانه ح مبني على الضم في جميع المذكر
وعلى الكسر في الحاضرة وعلى الفتح في غيرهما لانها بمنزلة الجزء
فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل

عليها فهي كلمة اخرى خفيفة ونون جمع المؤنث فانه مبني
على السكون حملا على الماضي واعرابه اي المضارع رفع ونصب
وجزم فالمضارع الصحيح الآخر المفرد غير المثنى والمجموع
سوى الحاضرة للمخاطبة ملابس بالضمة رفعا والفتحة نصبا لفظا
ملفوظتين والسكون جزما كيضرب ومن يضرب ولم يضرب
وغيره اي غير المفرد المثنى منه الحاضرة صحيحا او معتلا بالنون
رفعا وحذفها نصبا وجزما نحو يضربان ولم يضربا لان الضمير
المرفوع لما عد جزءا منه لم يقبل سكون آخره نحو ضربنا دون
ضربا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف الحركة
جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوا
في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع
لان الجزم بدل الجر فالنصب مناسبة في مخرج اصلهما وكونهما
علامتي الفضلة فلذا حمل على الجر دون الرفع في الاسماء
فناسب بدله فحمل عليه في الافعال ايضا والمعتل الآخر
بالالف قدمه لخفته ووحدته بالضمة رفعا والفتحة نصبا
تقديرا مقدرتين والحذف اي حذف الآخر جزما نحو يخشى
ولن يخشى والمعتل بغيره اي غير الالف يعني الواو
والياء بالضمة رفعا تقديرا والفتحة نصبا لفظا والحذف
جزما نحو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي ولم يغز ولم يرم
وفي كلام المص نظر من وجوه الاول ان الضمة والفتحة والسكون
في الصحيح المفرد تكونان تقديرا في الوقف والثاني ان
فيه

المستثنى

فيه ايضا يكون تقديرا في نحو لم يضرب الرجل والثالث
ارجاع الضمير غيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الظاهر رجوعه
الى الصحيح والرابع الفتحة في المعتل بغير الالف يكون تقديرا
في الوقف ولو قال فالمفرد سوى الحاضرة بالضمة والفتحة
مطلقا ولو تقديرا والسكون كذلك في الصحيح والحذف
في المعتل وغيره بالنون وحذفها لسلم مع الايجاز ورفع
المضارع لتجرده عن الناصب والجازم الآتيين وعامله
التجرد عند الكوفيين ووقوعه موقع الاسم عند البصريين
وينصب المضارع بان وكلمة ان التي بعد العلم مخففة من
المثقلة فلا ينصب المضارع لانها للتحقيق فيناسب العلم
والناصبة للرجاء والطمع فلا يناسبه فح لا بد من السكون
السين او سوف او قد او حرف النفي كقوله تعالى علم
ان سيكون والتي بعد الظن تحتمل المخففة باعتبار دلالته
على الوقوع والناصبة باعتبار عدم التيقن وينصب المضارع ع
بلن وهي اي لن موضوعة لنفي الفعل المستقبل واذن لو كان
فعله مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء
والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل
الا على حال اغلب واقوى وقد يجرد عن الشرط كقوله تعالى
فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكون في الماضي كقوله تعالى
ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قوله من قال لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يمكنان الا في الاستقبال وقد اصاب في تقديم هذا

الشرط اذ في عبارة الكافية فصل بين الاصل والفرع ولكن
لم يصب في تبديل الاعتماد بالعمل في قوله ولم يكن فعله معمولا
لما قبلها اذ لا عمل في نحو والله اذن لا اخرجن للاعتماد مع
عدم العمل كما لا عمل في نحو انا اذن اكرمك ونحو انا ثني اذن
اكرمك وحصروا الاعتماد في هذه الثلثة فيكون المراد الاعتماد
الكامل ووجه اشتراطه ضعفه ومعلوميته بوقوعه بين المتعاملين
لا لتوارد العاملين على معمول واحد لعدم تمشيه في الاولين
والاختلاف بالكلية والجزئية في المعمول كاف كقولك مرادي
ان تقوم ولعدم امتناعه بل وقوعه اذا اختلف محل العمل
كمررت بزيد فلم لا يجوز ان يكون اكرمك في الثالث منصوبا
لفظا ومجزوما محلا واما الاعتماد الناقص فيمنع وجوب العمل
لا جوازه وذلك في موضعين بينهما بقوله ولو كانت اذن
بعد الفاء قدمها لكون الاعتماد فيها اكثر والواو جاز اعمال
اذن بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لكونه جملة
والغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل و
صح الفصل بينهما اي بين اذن ومعموله نحو اذن والله اكرمك
والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن
يا زيد اكرمك لا غير لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام
خاصة دون اخواتها وكي ومعنى للسببية ما قبلها لما بعدها كاسلمت
كي ادخل الجنة وان اي ينصب المضارع بان مقدرة بعد
حتى لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وان كان

بالنسبة

بالنسبة الى زمان المتكلم غيره وهي اي حتى حرف بمعنى كي للسببية
كاسلمت حتى ادخل الجنة او الى لانتهاء الغاية كسرت حتى
تغيب الشمس ولو فصله بالمضارع الحال تحقيقا كمرض فلان حتى
لا يرجونه ولو كان ذلك القصد حكاية كنت سرت امس
حتى ادخل البلد برفع المضارع بعد حتى لعدم تقدير ان لكونها
للطمع والرجاء فينافي الحال فيكون حتى حرف ابتداء بمعنى ان
ما بعدها مستأنف لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب لا حرف
جر ويجب في السببية تحصيل المعنوي جبر المافات من الاتصال
اللفظي وترك التصريحات لظهورها لمقتدي هذا الكتاب
وبعد لام كي اي لام بمعنى كي للسببية اذ هي حرف جر لكنها
لا يدخل الفعل الا بتقدير ان اسلمت لادخل الجنة وبعد لام
الجحود ونا اشارة الى لام الجحود زائدة للتاكيد بعد النفي لكان
اي الحدث نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم ولم يكن
الله ليغفر لهم اذا الحدث متحد بالنوع في الجميع ولا حاصل ليغيم
كان المعنوي كما لا يخفى فيقدر مضاف اما في اسمها او خبرها
ليصح الحمل مثل ما كان صفة الله او ذا تعذيبهم وبعد الفاء
لو كانت للسببية وبعد الواو لو كانت للجمعية اي لمصاحبة
ما قبلها بما بعدها وما مبتداء قبلهما اي الفاء والواو امر خبر
والجملة حال من فاعلي الفعلين المقدرين بعد لو كزرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ونهي كلا تشتمني
فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني او نفي قدمه لمناسبة

النهي كما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث منك
او تمني قدمه لمناسبة النفي كليت لي مالا فانفقه او عرض قدمه
لمناسبة التمني كالا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول
فاصابة خير مني او استفهام كهل عندكم ماء فاشربه اي هل
يكون منك ماء فشرب مني وبعد او لو كانت بمعنى الى او الا
ترك ان فيهما لانها خارجة عن معنى او معذرة بعده والتوجيه
بمعنى الى او الا انه اطلعنا على ان المقدرة بعدها غير وجيه
اذ لا تفاوت في المعنى بين الاطلاقين وغيرهما فالتقييد
ضايع بل التوجيه ان يقال مراد ابن الحاجب بقوله
بشرط معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب
لا كونها معنى لالزمنك او تعطيني حقي وبعد العاطفة مطلقا
لو كان المعطوف عليه اسما اذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم
فيقدر ان فيكون في تأويل الاسم فيصح العطف كقوله
للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
وجاز اظهار ان معها اي العاطفة كاعجبني قيامك وان تذهب
ومع لام كي كجئتك لان تكرمني ووجب اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع بعد اللام بمعنى كي كقوله تعالى لئلا
يعلم لاستكراه اللامين المتواليتين وتمتنع اظهار ان
فيما عداهما واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة
كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع من غير عمل لضعفها
كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع الشذوذ كقوله

الا

كقوله الا ايها الزاجري احضر الوغى في رواية النصب ويجزم
المضارع بلم ولما وهما للقلب اي لقلب المضارع الى معنى
الماضي ولما اشارة الى لما للاستغراق اي استغراق ازمنة
الماضي من وقت ابتداء الانتفاء الى وقت التكلم ولا يجب في لم
وجاز حذف فعلها اي لما عند القرينة دون لم كشارفت المدينة
ولما اي لما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
فلا يقال ان لما يضرب ويكثر في نفي الفعل المتوقع ولام
الامر اي يجزم المضارع بها وبه اي بهذا اللام يطلب الفعل
وقد يحذف هذا اللام للضرورة الشعرية كقوله محمد تفد نفسك
كل نفس وقد يفتح هذا اللام وجاز السكون في هذا اللام بدخول
الواو والفاء وثم عليه كقوله تعالى ولتأت طائفة اخرى
لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولا النهي بالاضافة بتنكير المضاف او
بتجويز نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتأويل الدال
على النهي وبه اي بلا هذه يطلب الترك وكلم المجازاة اي يجزم
المضارع بها وهي ان ومهما واذما وحيثما وهما لا يجزمان
بلا ما واني وقدمه لمناسبة الظرفين واين ومتى وهما
يجزمان مع ما وبدونها وما ومن واي وقيل الجزم مع
كيفما واذا ويجزم المضارع بان مقدرة بعد الافعال
الستة السابقة سوى النفي لو قصد السببية فيه للتقدير
ولو لم تقصد لم يجز الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا او استئنافا
ولو قدم هذا افعال ونحو ان ويقدر بعد الافعال الا لما كان

فا

اخصر واحسن وانسب لاسلوبه المعهود والكلم المجازة تدخل
الفعلين لسببية الاول وسببية الثاني ولو يجعل المتكلم
ولو قدم هذا ايضا فتأمل وكلم المجازاة ويدخل الفعلين الجزاء
لكان مثل ما سبق وسميا اي الفعلان المدخولان شرطا وجزاء
فلو كانا مضارعين او الاول اي الشرط فالجزم لازم في المضارع
ولو كان الثاني مضارعا فقط ففيه وجهان اي جاز الجزم و
الرفع في المضارع ولو كان المسبب اي الجزاء ماضيا بلا
قد لفظا او معنى قيدان للماضي فيشتمل نحو ان ضربت لم اضرب
او لعدم فيمتنع نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء لتحقق تأثير حرف الشرط
فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا عن الرابطة ولو
كان المسبب مضارعا مثبتا بلفظ لا او مضارعا منفيا فيجوز
الفاء وتركه لان اداة الشرط لم تقلب معناه ولكن خلصته
للاستقبال فكان مؤثرا من وجه دون وجه والاتي وان
لم يكن الجزاء ما ذكر فالفاء واجبة لعدم تأثير اداة الشرط
اصلا فاحتيج الى الرابطة وذلك اذا كان الجزاء ماضيا
بقد لفظا او معنى او مضارعا بما او لن او سوف او السين
او جملة اسمية او امرا او نهيا او تمنيا او عرضا او دعاء او غير
ذلك ويقع نحو اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية موقعها اي
موقع الفاء لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها
معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت

ايديهم

ايديهم اذا هم يقنطون الامر بالصيغة مقابل الامر باللام افرده
بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى
وحكما بخلاف النهي والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا قسمين
من الفعل كالنفي وبدونها كالمضارع لفظا وحكما ما فعل يطلب
به مدلول ماخذه اي مصدره من المخاطب فخرج امر الغائب والمتكلم
بحذف التاء فخرج نحو قوله تعالى فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة
الخطاب ومجهول امر الغائب ويبنى الامر بالصيغة عند البصرية
لزوال موجب الاعراب اعني المشابهة التامة للاسم بحذف
التاء على السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا
في البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة تجانسه
واما حذف الاخر في المعتل فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو السبب
في تجديد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم وقيل ونعم
ما قيل اصل افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام
لكنها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند
البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في النوع وانما لم تعد بعد
زوال الجازم لما ذكر فعل ما مفعول لم يسم لم يذكر ظاهرا او لا مضمرا
بارزا او لا مستكنا فاعله اي فاعل ذلك المفعول ما فعل نسب نسبة
تامة او على وجه القيام الى المفعول في الاصل كضرب عمرو
في ضرب زيد عمرا فان نسبة الفعل الى عمرو في الاول تامة
دون الثاني وان نسبة المفعول وقوعية ونسبة المجهول قيامية
والفعل مطلقا لو توقف تعقله اي تعقل مضمونه على متعلق وهو غير

المعلوم

غير الفاعل في اصطلاح النحاة فالفعل متعد كضرب زيدا او لا اي
وان لم يتوقف تعقله على تعلق فالفعل غيره اي غير متعد كذهب
زيد قال الرضي فعلى هذا يدخل نحو قرب وبعد ويخرج في المتعدي
مع كونها لوازم ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح
ان يشتق منه اسم مفعول ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان
يشتق منه ذلك يعني بغير واسطة الجار وقد يتعدى الفعل الى
اثنين اما مفعوله الثاني غير الاول ذاتا كاعطى وعينه وهو
باب علم ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وهما اصلان
في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال المفعول الاول
وانبأ ونبأ واخبر وحدث وهذه الاربعة ليست اصلا
بل بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول لها
اي لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعول اعطيت
في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه ونحوهما والمفعول
الثاني والثالث كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند
ذكر الآخر وجواز تركهما معا وغيرهما من الخصائص افعال
القلوب اي افعال اصطلاحية دالة على احوال القلوب
من العلم والظن فانهما اما كيف او اضافة او انفعال لا فعل
وتأثير ويمكن ان يراد بالفعل القائم بالغير فيكون من باب
تسمية الشيء باسم جزء مدلوله وهي اي افعال القلوب ظننت
وحسبت وخلت هذه الثلثة للظن وزعمت مشترك بين الظن

بحث افعال القلوب

والعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة تنصب استيناف
او خبر افعال القلوب فالجملة معترضة او خبر ثان او خبر
محذوف جزئي الجملة الاسمية على ان كل واحد مفعول لها
وخصت هذه الافعال اي ميزت من بين الافعال
بانه اي الشان اذا ذكر احدهما اي احد المفعولين
ذكر المفعول الآخر ان اراد الذكر اللفظي فالحكم اكثري لا كلي
اذ قد ورد الحذف مع القرينة في قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
الغيبة فالمفعول الاول محذوف اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم
هو خيرا لهم ووجه العلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعولان
في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير علمت
زيدا فاضلا عرفت قيام زيد وعدم لزوم كون المأول بشيء
في حكمه من كل وجه وان اراد ما يعم التقديري فالحكم كلي اذ هما
جزءا الكلام لكونهما مبتدأ وخبرا في الاصل فاذا لم يتلفظ احدهما
فلا بد من التقدير مع القرينة ولا يجوز الحذف نسيا بخلاف
باب اعطيت فان حذف احدهما مفعولية تقديرا ونسيا
كثير واما حذف المفعولين معا فمشترك بينهما تقديرا كان
نحو من يسمع يخل وسائل زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا
كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وفلان يعطي ويمنع وهذا هو الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف
نسيا في مفعولي باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم

ان الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا انما يفيد نفي الجواز
عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني
اوردوا الاية السابقة للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم
فيها بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد يبنى العلم بضرب
من التجوز وجواز الالغاء عطف على انه اذ ذكر اي خصت
هذه الافعال بجواز العمل لكونها افعالا والغاء لاستقلال
معموليها كلاما ما لم يتقدم هذه الافعال على معموليها فلا يجوز
عند الجمهور الغاؤها لان عامل النصب لفظي فمع تقدمه يغلب
المعنوي وهو الالغاء اولى من الاعمال مع جوازه لو
تأخرت هذه الافعال عن معموليها والاعمال اولى من
الالغاء مع جوازه ايضا لو توسطت هذه الافعال بين
معموليها ويجب الالغاء بين الفعل ومرفوعه كضرب حسب
زيد وبين الفاعل ومعموله كلست بكرم احسب زيدا
وبين معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف
ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف
نحو جاءني زيد واحسب عمرو وخصت هذه الافعال بجواز التعليق
من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هي ذات زوج
قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق
لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة
لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل نحو علمت
لزيد قائم وبكرا فاجاء غدا قبل الاستفهام كعلمت ازيد قائم

وهل

وهل زيد قائم واي الحزبين احصى وعلمت غلام من عندك
وقبل النفي كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب ولا
زيد في الدار ولا عمرو وقبل اللام الابتدائية الداخلة
على معمولها لان لهذه الثلثة صدر الكلام وضعفا فقبضت
بقاء صورة الجملة والعمل التقديري كثير فلا يضيع حقوقها
من كل وجه فروعي الجانبان وخصت بجواز كون الفاعل
والمفعول لها ان ضميرين متصلين راجعين لواحد كعلمتني
منطلقا وامتنع نحو ضربتني بل يقال ضربت نفسي لان
المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا ازدادوا
النفس تصريحا وتنبيها الى ما عسى ان يغفل عنه بسبب الذكر
بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه
بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر
والمتأثر الاصليين فيهما فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واما افعال القلوب
فالمفعول به في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب الاول
بل هو توطئة فلم يتحدا فلم يكره الاتفاق اللفظي وفيه ضعف
اذ المخالف للاصل يناسبه التنبيه لئلا يغفل لا التلبيس
ولو سلم لزوم المغايرة بقدر الامكان فلم لا يكفي المغايرة
ذاتا او اعرابا ولو سلم فمنقوض بجواز نحو ما ضربت الا اياك
اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضمير به والمغايرة ممكنة بان يد
من هذا بان يقال ما ضربت الا نفسك مع عدم لزومها و

ظننت

وظننت وعلمت ورأيت ووجدت الملابسة بمعنى اتهمت
وعرفت وابصرت واصبت لف ونشر مرتب يتعدى
كل واحد من هذه الاربعة خبر وظننت لانه اريد به اللفظ
الى مفعول واحد لا اثنين وانما لم يجعل بمعنى حالا من فاعل
يتعدى مع كونه اقوى من جهة اللفظ اذ جمهور النحاة لم يجوزوا
تقدير المتعلق معرفة لان فاعل يتعدى 2 ان رجع الى المجموع
الاربعة لم يستقم الى واحد وان رجع الى كل واحد لزم
ملابسته الى معنى الاربعة الا ان يراد بالواحد جنس المفعول
الذي ليس بعده مفعول الافعال الناقصة نقصانها عدم
تمامها بالفاعل بخلاف الافعال التامة ما نقط لا فعل
ليشمل المأولات بالفعل الناقص اصطلاح جديد والمتأخرين
كون بعض افراده وجود بعضها فردين للتقديم ثم ما خبر محذوف
لا ملفوظ لما مر بل خبره ان كان مبتدأ صار الح والجملة خبر عنه
وضع لاجل اثبات امر لفاعله عدل عن التقدير لايهامه التوار
والدوام وعن الصفة لايهامها الوجود فلا يشمل ليس
وليس اللام صلة الوضع والا لا يشمل الا نحو صير بالتشديد
معلوما او مجهولا ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فان
ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وثبوته لفاعله تكلفوا
بالباب فبعضهم خصوا الصفة بالخبر اي بحدث خبر الفعل الناقص
وبعضهم بالخارجة عن مدلوله وبعضهم بغير مدلول مصدره
وشيء منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به اعتراف بفساد الحد

مع

المصدر

مع انه يمنع الجمع لخروج ليس ح ولو اريد بالوجود في الاستعمال
دخل نحو فعال بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد
جعلها عبارة عن الفعل وبعضهم قال معنى الحد ان العمدة فيما
وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير بخلاف
الفعل التام فان الصفة عمدة فيه ايضا وجعل الزمان و
الانتقال والدوام ونحوها عمدة وهذا بعد عدم تمشيته في
ليس وكونه تحكما يجعل التقرير عمدة بخلاف نحو الزمان لا قرينة
يعتد بها عليه فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل
بالمبتدأ اذ بالاسم وفسر بالمبتدأ بعد دخول العامل عليهما
لكان اقرب وترك قول ابن الحاجب تدخل على الجملة
الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها لاغناء التفصيل الآتي عنه
بهذا الاجمال وترفع الافعال الناقصة الاول من الجملة
الاسمية اعني المبتدأ على الفاعلية وتنصب الثاني منها
لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه ثم ذكر معانيها على
التفصيل مقتصرا على ما به الامتياز تاركا به الاشتراك لظهوره
فقال نحو صار قدمه على كان لقوله وبمعنى صار للانتقال
في الصفة كصار زيد عالما وفي الحقيقة الطين خزفا وكان
اما ناقصة لتحقق الخبر زمانا ماضيا دائما من غير عدم سابق
او لاحق نحو كان الله عليما او منقطعا نحو كان زيد غنيا
فافتقر وبمعنى صار عطف على لتحقق الخبر اي وللانتقال نحو
افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيها اي في كان عطف عليه

ايضا ضمير الشان كقول الشاعر اذا مت كان الناس
صنفان وهذا ليس معنى لكان بل استعمال متنوع على الاولين
فلو قال ثم يجوز فيها ان تكون لكان احسن واظهر او تامة
بمعنى وجد كقوله تعالى كن فيكون او زايدة لتحسين اللفظ
بلا معنى ولا عمل كقوله تعالى من كان في المهد صبيا والمنصوب
حال واصبح وامسى واضحى ويكون بهذه الثلثة تامة بمعنى
الدخول في هذه الاوقات والجملة معترضة من وجهين وظل
وبات وقيل كونهما تامتين كظللت بمكان كذا وبت
مبيتا طيبا وهذه الجملة كالسابقة لاقتران الجملة اي المعنى
المأخوذ من الجملة باوقاتها وهي الصباح والمساء والضحى
والظلول والبيتوتة وتكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة لة
على الاوقات المذكورة وليس قدمه لبساطته واطالته
لنفي مضمون الجملة حالا في الزمان الحال وهذا مذهب
الجمهور وقال سيبويه ومن تبعه مطلقا ومابرح ومافتئ
ومازال ومانفك قدم المادّيات لتمحضها واصالتها
ثم غير ترتيب الكافية فيها لان الثلاثي احق بالتقديم
ثم الصحيح ثم المهموز وهذه الاربعة بمعنى لدوام حدوث
خبرها لفاعلها مذ قبله اي مذ زمان امكان قبول فاعلها لمضمون
خبرها فمعنى مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ
او المراهقة فلا يضر انتفاؤه في اوايل زمان الصبي
لعدم امكان القبول ولزمها اي لزم هذه الاربعة في

كونها

كونها ناقصة النفي ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها بدل الفاعل بالاسم اشعارا لجواز التغيير فما
فيها المصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا اي لاجل كونها
للتوقيت المذكور افتقر مادام الى كلام قبله لانه الى ما دام
مع اسمه وخبره ظرف منصوب وفضلة فلا بد له من ناصب
وعمدة نحو اجلس مادام زيد جالسا اي مدة جلوسه
وغدا وآض وعاد وراح بمعنى صار الى هذه الاربعة
مع كونها بسائط لانها ملحقات والغات كونها تامة فلذا
راعى في الترتيب معانيها الاصلية ففصل بين غدا وراح
مع اخوتها في المعنى وجعلهما طرفين لكون مدلوليهما طرفي
النهار وآض وجاء بمعنى كان وقعد بمعنى صار منها اي
من الافعال الناقصة اخرهما لقلة اثباتهما ناقصتين
حتى قال الاندلسي لا يجاوزان الموضعين الذين
استعملهما العرب فيهما هما قولهم ما جاءت حاجتك
وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره واطلقهما
الغراء فكان المص اختاره ولا يتقدم الاخبار اي اخبار
الافعال الناقصة على ما فعل ناقص نحو اوله ما لانها
اما نافية لها صدر الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع
تقدم معمول المصدر عليه والمص لم يعتبر خلاف ابن
كيسان حيث جوز مستدلا بان ما في هذه الافعال
لنفي فيكون اثباتا ولا خلاف الكوفية ومن تبعهم حيث

منعوا جواز التقديم في ليس انما للنفي لان العمدة في اقتضاء
ما صدر الكلام خاصة فيها الا ترى ان لم ولما وان ولا
على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي ومفهوم
هذا الكلام جواز التقديم في ما عدا الماويات فاكتفى بما
ولم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذ
لو نظر الى الاصل فقد جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو
الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا
شبهه افعال المقاربة لم نعرفها لانها نوع من الافعال
الناقصة لصدق حدها عليها وجود حكمه فيها ولفظ المقاربة
يدل على الفصل فنهم انها فعل ناقص يدل على المقاربة
وهذا حد جامع ومانع واما كون تلك المقاربة مرجوا كما في
عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا في صاحبها فخارج
عن هذا النوع ووظيفة لغوية عسى نعسى زيدا ان يقوم
اي عسى حال زيدا وذا ان يقوم وقال الكوفية
ان يقوم بدل اشتمال فعسى ح تامة وارتضاه الرضي
يريد ان لعسى استعمالين مشهورين احدهما ان يكونا
ناقصة خبره الفعل المضارع مع ان والثاني ان تقتصر
على المرفوع وهو الخبر في الاول فاشار اليه او عسى ان
يخرج زيد فعسى ح امامة بمعنى قرب او يستغني عن الخبر
وهو حاصلا لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما في علمت ان زيدا قائم ولا تنصرف عسى يعني لا يجيء منه

مضارع

مضارع ومجهول وامر ونهي ونحوها لانه انشاء كلعل
ولا يعرف لتاخير هذا الحكم وجه وقد تحذف ان في الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فلا يحتاج الى محذوف وقد
يقوم السين مقامه اي مقام ان لاشتراكهما في
الدلالة على الاستقبال يقال عسى زيد سيقوم وكاد
ككاد زيد يضرب فخبره مضارع بلا ان لدلالته على الجزم
فلا يناسب ان الدال على الرجاء وقيل لدلالته على
الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان
في اوشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب
الى الحال من كاد وقيل ان في خبر كاد تشبيها بعسى
بدخول كلمة النفي على كاد منفي معناه كسائر الافعال
رد لقول من قال نفيه للاثبات مطلقا ومن قال
في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال وطفق
وجعل لا يعرف لتقديمه وجه وكرب واخذ وهي اي هذه
الاربعة ككاد في الاستعمال في كون خبرها المضارع
بلا ان للاشتراك في العلة اوشك اي اسرع
وهو كعسى في كونها مضارعا مع ان او قد يستعمل او
في الطمع وكاد في كونه اياه بدونها فعل التعجب
ما افعله وافعل به اي ما كان على وزنهما وهذا التعريف
اوضح وامنع والدلالة على التعجب يعرف من لفظه ولا
بالتثنية والجمع والتانيث والخطاب والتكلم ونحوها

ولا يجوز التقديم اي تقديم المفعول ونحوه عليهما والفصل بينهما
وبين معموليهما نحو ما احسن في الدار زيدا خلافا للمازني
في الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل نحو ما كان
احسن زيدا وهي مزيدة وما مبتدأة نكرة بمعنى شيء لان
النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه خبرها ما بعدها
وهمزة افعل للتعدية وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب
بعده وهذا مذهب سيبويه اختاره المص قال الاخفش
ما موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف اي الذي
رفعه اي جعله ذا فعل شيء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا
من غير سد شيء مسده وذا غير معهود وبه في افعل به
مفعول لا فعل بمعنى صيره ذا فعل على ان يكون همزة افعل
للصيرورة والباء للتعدية او الباء زائدة والهمزة
للتعدية ففي الفعل ضمير هو فاعله اي اجعل انت اياه
ذا فعل اي صفه به وهذا مذهب الاخفش اختاره وعند
سيبويه الباء زائدة في الفاعل لازمة الا اذا كان
المتعجب ان مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن ان تقوم
والامر بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة اي صار ذا فعل
وكون الامر بمعنى الماضي غير معهود فلذا لم يختره المص
افعال المدح والذم لما كان الوضع لا ينشأ منهما يعرف
من اللغة فالمحتاج اليه ههنا معرفة الاصطلاح ليتوسل
به الى معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل بعد الافراد استغني
عن الحد

الحد نعم وبئس وفاعلهما معرف باللام للعهد الذهني او مضاف الى
اي المعرف باللام واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل هذا او مضمر مميز بفتح الياء بلفظ ما
بمعنى شيء نحو نعم هي اي نعم شيئا وعند سيبويه ما معرفة تامة
بمعنى الشيء فيكون فاعلا لكونه بمعنى ذي اللام وهذا غير معهود
فلذا لم يختره المص وقدمه او بنكرة منصوبة كنعم رجلا زيد وبعده
اي بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وهذا هو الغالب
وقد يتقدم المخصوص على الفعل نحو نعم الرجل مبتدأ كان من
المخصوص فيكون ما قبله خبرا مقدما قيل لعائد اللام ولا ينبغي
هذا في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء او خبر محذوف
هو هو فيكون جملتان وقد يحذف المخصوص عند القرينة كقوله
تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلام قدمه لان المطابقة
نعم ايضا اذ المقدر كالملفوظ وليس الحذف شيئا ولا بد من
مطابقته اي مطابقة المخصوص له اي للفاعل في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والجنس وساء كبئس
في افادة الذم والشرائط والاحكام وحبذا وفاعله ذا و
حب كظرف صار حبيبا ولا يتغير حبذا لا فعله ولا فاعله فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث وان كان المخصوص احد ما يجري مجرى
الامثال يقال حبذا الزيدان ومخصوصه اي مخصوص حبذا
كالاول اي مخصوص نعم وبئس في بعديته للفاعل غالبا وفي
الوجهين في اعرابه وبا في قبله اي قبل مخصوص حبذا وبعده

حال او تمييز على وفقه اى وفق مخصوص حبذا فى الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كحبذا الزيدان راكبين
وحبذا امرأة هند وذو الحال والمميز هو ذا لانه فاعل مبهم لا
المخصوص ولما كان التمييز من الاشارة قليلا فى الاستعمال
بخلاف الحال عكس ترتيب الكافية ويمكن ان يقال التمييز
ههنا من النسبة كطاب زيد دارا ولله دره فارسا والتمييز
راجح لكونه انسب للمدح والذم فيستحق التقديم الحرف
قد سبق حده حروف الجر هو اى حرف الجر ما وضع لافضاء
الفعل اى ايصاله او افضاء معناه اى ما دل على الحدث
كالاسماء المتصلة بالفعل والظرف الى اسم ولو كان الاسم
تقديرا مقدرا كجار رحبت وهذا التعريف لا يتناول الزوائد
ولا مثل رب فيكون حد الجار الاصلى فيلزم كون ذكر
غير الاصلى استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو زاد وحمل
عليه لاجاب من للابتداء فى المكان بالاخلاف وفى الزمان
ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم قبل علامته
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو اعوذ بالله
منه اى الملتجئ اليه فيه لا تمس فى نحو من التفضيلية والتبيين
اى اظهار المبهم وعلامته صحة وضع الموصول موضعه كقوله
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذى هو
الاوثان والتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه كاخذت من
الدراهم والبدل ويعرف بصحة قيامه مقام من كقوله تعالى

ارضيتم

ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة والتجريد وهو ان ينتزع
من امر ذى صفة آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه حتى كانه
بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع
منه موصوف آخر بتلك الصفة كقولهم لى من فلان صديق
ولقيت من زيد اسدا والاستغراق فى النفى كما جاء فى
من رجل فانه نص فى الاستغراق فلذا لا يجوز بل رجلان
ولو لم يذكر من لم يكن نصا فيه بل ظاهرا فلذا يجوز ما جاءنى
رجل بل رجلان فظهر انه غير الزيادة ومثالها ما جاءنى من
احد فان احدا اذا اقترن به حرف النفى افاد الاستغراق البتة
كان معه من او لا فلذا لا يقال بل اثنان لانها يجئ حرفها
فيلزم التكرار والقسم نحو من ربى لافعلن كذا وتضم اوله ايضا
اى كما يكسر فيه اى فى القسم ولا يدخل الا على لفظ الرب والى
وحتى للانتهاء فى المكان والزمان بالاخلاف والى تجئ
كثيرا بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم والحق
انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم ويدخل الى الضمير كما يدخل الظاهر بلغ
يقال اليك واليه وبعضهم من هذا التخصيص الذكرى كثرة
كون حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير لا يقال حتاى ولا حتاك
ولا حتاه وفى للظرفية اى ظرفية مدخولها حقيقة كالماء فى الكوز
او مجازا كالنجاة فى الصدق وقد تجئ او كونه بمعنى على خبر او
حال كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل قال المحققون انها
للظرفية فيه ايضا مجازا لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف

في الظرف والباء للاستعانة لم يصب في تقديمها اذ الالصاق
اصل وغالب في الباء والمراد بالاستعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون بمعنى مع
كقوله تعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا والالصاق اي لافادة
لصوق امر الى مجرور الباء نحو مررت بزيد اي التصق مروري
بمكان يقرب منه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت
اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به حال
الاشتراء والتعدية اي جعل الفعل اللازم متضمنا لمعنى التصيير
نحو ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا وهي بهذا المعنى قليلة و
سماعية ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله فلكل من تقديمها على
المقابلة وتاخيرها وجه واما التعدية بمعنى الافضاء فعام لكل
جار اصلي والمقابلة اي لوقوع مجروره في مقابلة آخر نحو
بعت هذا بكذا والظرفية نحو جلست بالمسجد والبدل نحو عوضت
بهذا الثوب خيرا منه والتجريد كرايت بزيد اسدا واللام
للاختصاص بملكية كالمال لزيد وبغيرها كالجل للفرس والتعليل
كضربت للتأديب وخرجت لمخافتك والقصد اي الارادة
كقوله تعالى الا ليعبدون فان افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض
على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية لا يناسب اختصار
المتن بعموم التعليل والعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا
وحزنا ولدوا للموت وابنوا للخراب والمحققون على انه
للتعليل مجازا وبمعنى عن بالقول كقلت لزيد انه لم يفعل الشر
وثاني

١١٧

وثاني اللام للقسم والتعجب اي معه كوالله لا يؤخر الاجل وانما
يستعمل في الامور العظام وكي للغرض وانما يدخل ما الاستفهامية
نحو كيمه فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه جارا
حذف الف ما كما في لمه وعمه ورب للتقليل اي لانشائه
واتي للتكثير كما في مقام المدح والذم وتصدر رب لكونها
انشاء وتختص بدخول نكرة موصوفة بمفرد او جملة لتحقيق
التقليل وفعلها اي رب ماض لانه حالة معلومة ويحذف فعل
رب زمانا غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم
اي لقيته وقد يدخل رب على مضمر مفرد مذكر مبهم لا مرجع له فيكون
نكرة مميزة بفتح الباء مضاف الى منصوبه المضاف الى ضمير المضمر
اي يكون مميزا نكرة منصوبة واضاف المنصوب الى الضمير
لانه عامله ويكون رب بما الكافة عن العمل فيدخل رب حينئذ على الجمل
الفعلية كقوله تعالى ربما يود الذين والاسمية نحو ربما زيد قائم
الا لو كان ما زائدة فان رب حينئذ يدخل على الاسم نحو ربما ضربة
بسيف وواوها اي واو ضمير رب بعدها لا يدخل المضمر كما يدخله
رب بل يختص بنكرة موصوفة نحو وبلدة ليس بها انيس في المحل
لها اي لرب لقربها فيكون اختيار المذهب البصرية او لواو
رب لانها مضاف لقيامها مقام رب فيكون اختيار المذهب
الكوفية وواو القسم مبتدا وتختص بالظاهر احتراز عن الضمائر فلا يقال
وك لافعلن وتاؤه اي القسم عطف على واو القسم وتختص
تاء القسم بالله من بين الاسماء الظاهرة يجب خبر حذف

فعلها اي كل واحدة منها ولا يكون بالنصب او الرفع جواب
كل منهما طلبا اي دالا على الطلب والسؤال فلا يقال والله
وتالله او غيره ويحذف اخبرني وباؤه اي القسم عام يدخل
المضمر والمظهر اسم الله او غيره ويحذف فعله ويذكر وذلك
لان الباء اصل الكل والواو بدل منه ومنه التاء وجب
ان ينحط رتبة الفرع عن اصله وجوابه اي القسم لغير الطلب
باللام الابتدائية للتاكيد وحرف النفي ما ولا وهما للجملتان
الاسمية والفعلية والظاهر انه سقط ان المخففة بالاسمية
من قلم الناسخ فانها ايضا يقع جوابا للقسم ويحذف جواب
القسم لو توسط القسم بين اجزاء الجملة التي يدل على
جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على
جوابه نحو زيد والله قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه وعن للبعد آثره
على المجاوزة لعمومه اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعلي دين وهما اي عن وعلى
اسمان اذا دخل من الجارة عليهما لامتناع دخول الجارة
على الجار نحو من عن يميني اي من جانبه ومن عليه اي
من فوقه والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو وقد يدخل
الكاف الضمير نحو انا كانت وقد يكون اسما بمعنى المثل
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد
الذائب للطافتها اخر هذا لانه استطرادي ومذ ومنذ

كلاهما

كلاهما للزمان للابتداء اي لابتداء الزمان بدل في الزمان
الماضي يعني اذا كان ما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما ان مبدأ
زمان فعلها هو ذلك الزمان الماضي كسافرت من البلد مذ
سنة كذا اذا لم يكن في تلك السنة اي مبدأ مسافرتي هذه
السنة وامتد الى الآن ولو قال لابتداء الزمان في الماضي
لكان اظهر واخصر والظرفية في الحال اي ان اريد بما بعدهما
الزمان الحاضر ولو حصل باعتبار البعض فمعناهما ظرفية
لفعلهما مع التساوي كما رأيته مذ شهرنا او يومنا اذا كنت
في ذلك الشهر او اليوم اي جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا
الشهر او اليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا ولم يمتد زمان الفعل
الى ما ورائهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له وحاشا وخلا قدمه لعدم
الخلاف وعدا للاستثناء اي استثناء ما بعدها عما قبلها والحروف
المشبهة بالفعل في افعالها الى الثلاثي والرباعي والخماسي
والبناء على الفتح والدلالة على الحدث مثل التاكيد والتشبيه
والمناسب ايراد الافعال بدل الحروف لكونها ستة قيل
لكنهم لما عبروا عن الجارة والعاطفة بصيغة الكثرة لم يستحسنوا
تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة فيه
ان اكثر الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية
الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما
يكون مع الوثنية والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة

لا يتأتى فيما عدا المشبهة والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف
معنويات مثل ما وضع للافضاء وما شابه الفعل وحمل عليه النوعي
ونحوهما ولكلها لها افراد ذهنية كثيرة فلا معها اجمالا ثم
يعرف الافراد الخارجية تفصيلا بالتعداد فيناسب صيغة الكثرة
في الابتداء تصدرا اي تقع في صدر الكلام الا ان المفتوحة
فانها لا تقع في الصدر اصلا قيل لانها مع اسمها وخبرها في
تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما
وح لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في الكتابة
فيه ان العلة ح لا التباس وباقي المقدمات مستدركة لو
كانت الحروف بما الكافة لا تعمل في افصح اللغات وتخرج
عن الاختصاص بالاسمية ح وتدخل الافعال كما تدخل الاسماء
يقال انما قام زيد وانما زيد قايم ان المكسورة بموقعه وتؤكد
معنى الجملة وتغيرها الى المفرد وان المفتوحة معها
اي مع الجملة كالمفرد فمعنى بلغني انك قايم بلغني قيامك
فالكسر لازم في محلها اي في محل الجملة والفتح لازم في محله
اي محل المفرد ولو انك فاعل اي ان مع الجملة في لو انك
فاعل اذ تقديره لو ثبت قيامك فيجب الفتح لوجوب
افراد الفاعل قدمه لبساطته وقس على هذا ولولا انك
مبتدا اذ تقديره ولولا قيامك ثابت فيجب الفتح ايضا
لامتناع كون المبتدا جملة فقصر عليهما لنوع غموض فيهما
وظهور اندراج البواقي في القاعدة مع عدم الحصر فلو احتملهما

اي

١١٤

اي فلو احتمل ان مع اسمها وخبرها الجملة والمفرد جاز الكسر والفتح
لمن ياتني فاني اعلمه يريد ما وقع بعد الفاء الجزائية الكسر بتاويل
فانا اعلمه والفتح على حذف الخبر او المبتدا اي فتعلمي ثابت له او جزاؤه
تعلمي وقس عليه واقع بعد اذا المفاجاة كخرجت فاذا ان السبع
بالباب اي فاذا السبع بالباب او كونه بالباب ثابت فجاز
العطف فالرفع على اسم ان المكسورة ولو كان كسرة حكما بان وقع
بعد العلم كعلمت ان زيدا قايم وعمرو لو تقدم الخبر وان كان تقدمه
تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قايم
تفريع على القاعدتين تقدير المكسورة الجملة افيبقى معنى الابتداء الرفع
فيجوز العطف المحلي وتغيرها المفتوحة فيزول معنى الابتداء فلا يجوز
العطف المذكور وانما شرط التقدم المذكور اذ لولاه للزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان وكذلك لكن
اي هي كان المكسورة في جواز العطف المذكور لانه لا تغير معنى
الجملة ايضا ولاجل تقدير ان معنى الجملة جاز دخول اللام
الابتدائية التي لتاكيد معنى الجملة على اسمها اي اسم ان
المكسورة لو فصل بينه وبينها كقوله تعالى ان علينا للهدى
او خبرها كان زيدا لقايم او معموله اي الخبر المقدم على الخبر كان
زيدا لطعامك اكل ولم يجز دخولها في غير هذه
الصور لكراهة توالي حرفي الابتداء وقدموا ان ترجيحا
للعامل او لبطلان صدارة اللام بالضرورة غير ترتيب الكافية
وبدل ما بينهما لمعموله المقدم رعاية للترتيب الطبيعي في دخولها

والترتيب من مقتضى اللام ودفعا للايهام مع ان في ترتيب
الكافية فصلا بين الاصل والفرع وقيل دخول اللام في خبر
لكن وهو مذهب الكافية نحو ولكنني من حبها لعميد واول
بان اصله لكن اني فخففت وجه البصرية مقامة العاملة لتكون
التأكيد او على الصدارة فاستويا فلو اجتمعا لزم ترجيح المقدم
بلا مرجح وبهذه العلة لم يجز دخولها على باقي الحروف المشبهة
سوى المشبهة ان المفتوحة المغيرة معنى الجملة فلا يدخلها
المؤكدة ولو خففت المكسورة يجب دخول اللام في الخبر للفرق
بينها وبين وجاز الغاؤها اي ابطال عملها لفوات
بعض مشابهة الفعل كفتح الآخر وجاز اعمالها على ما هو الاصل
فلا يجب اللام ح لحصول الفرق بالعمل الا عند ابن الحاجب
ودخولها مبتدأ اي دخول المكسورة المخففة ح خبره على
فعل المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب
حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون ويمكن
عطف دخولها على فاعل يجب ولم يجعله عطفا على الغاؤها
مع الترجيب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين الكوفيين
فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت اي لو خففت المفتوحة
فيعمل في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة
العاملة جوازا ولم يوجد عملها في اللفظ فقدر في مقدر وجوبا
لئلا يلزم ترجيح الاضعف وقيل عمل المفتوحة المخففة في غير ضمير شان ه
اي غير ضمير الشان ويدخل المفتوحة المخففة الجمل مطلقا اسمية

او فعلية

او فعلية من النواسخ او لا ويجب مع الفعل اي اذا دخلت
المفتوحة المخففة الفعل المتصرف غير الدعاء يجب ان يكون
مع الفعل حرف النفي لا ولن ولم ليكون كالعوض من المحذوف
للفرق بينها وبين المصدرية لانها تجامع المصدرية ايضا
ولذا قدمها على الثلثة الاخيرة فانها للفرق ايضا مثالها قوله
تعالى او لا يرون ان لا يرجع اليهم وايحسب ان لن يقدر
عليه وايحسب ان لم يره او السين كقوله تع علم ان سيكون
او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما
قدرا او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا وكان وهي حرف
برأسه كاخواتها على الصحيح للتشبيه وقد يعمل مخففا والالغاء
ولكن هي ايضا مؤكدة عند البصرية للاستدراك اي رفع
توهم يتولد من الكلام المقدم يقع بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى فقط كزيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا
كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ ولا يعمل لكن لو خففت لشبهها
العاطفة لفظا ومعنى فاخرجت مخرجها ويدخلها اي لكن مشددة
ومخففة الواو لعطف الجملة على الجملة او اعتراض وليت
للتمني اي انشائه فتدخل على المستقبل كليت الشباب يعود
يوما والممكن الغير المرجي ويدخل ليت ان المفتوحة كليت
ان زيدا قائم على ان يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت
والخبر حاصلا وعند البصرية سادا مسدهما كما بعد علمت ولعل
للترجي فتختص بالممكن المرجي او المخوف كقوله تعالى لعل الساعة

ترتيب حروف العطف هو في اللغة الامالة مطلقا وفي العرف
امالة المعطوف الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق والفاء
للترتيب بلا مهلة وثم وحتى عطفان على الفاء وهما للترتيب
ايضا ومعطوفهما اي حتى جزء متبوعه القوي او الضعيف لافادة
القوة او الضعف كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج ح
حتى المشاة بمهلة حال منهما وبينهما اعتراض او حال من حتى منه
واو واما وام لاحد مبهم وام المتصلة لازمة للهمزة الا
اي غير مفارقة عنها من لزم المكان اذا لم يفارقه ولو
كان الهمزة تقديرا كقوله تعالى لعمري ما ادري وان كنت
داريا بسبع رمين الجمار بثمان يليها اي الهمزة احد
المستويين ويلي الاخرى ام ويجاب بتعيين احدهما او
كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او لا لان ام المتصلة انما تستعمل
فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيين فيطلبه بخلاف
او مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو اي اجاءك
احدهما لا على التعيين او لا فيصح في الجواب نعم او لا
وام المنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني
فيستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة اضربت عن الاخبار
الاول وشككت في الثاني وفي الاستفهام كان زيد
عندك ام عندك عمرو فقصدت الاضراب عن الاستفهام
الاول بالثاني وتدخل المنقطعة المفرد لو كان بعد خبر لعدم
الالتباس بالمتصلة بخلاف ما لو كان بعد الاستفهام فانه يلزم

الجملة

الجملة بعد ام ح لعدم اللبس والمثال لان قرأ ويجب اما في
اول المعطوف عليه معها اي العاطفة ايجابا في اما زيد
واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام على الشك
وجازت اما في اول المعطوف عليه ولم يجب مع او
العاطفة كما في اما زيد او عمرو ورأيت زيدا او عمرا لان
او عام للشك الاولي والعارضي واما للاولي خاصة
وبل للاضراب عن الحكم الاول بجعله كالمسكوت عنه
وصرف الحكم الى المعطوف مع الاثبات اي في الكلام
المثبت كما في زيد بل عمرو فكانه وقع منه لم يمكن الحكم في
المعطوف عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد واما في النفي ففيه خلاف بين
في المطولات ولا لازمة للايجاب اي مفارقة عنه لانها
لنفي ما وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو ولكن عكسها اي
عكس لا اي لازمة للنفي ففي عطف المفرد نقيضه لا فيكون
لايجاب ما انتفى عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وفي
عطف الجملة نظيره بل يجيء بعد النفي والاثبات نحو جاءني زيد
لكن عمرو لم يجيء وجاءني زيد لكن عمرو وقد جاء حروف
التنبيه الا واما بعدهما ان اي جملة كانت اسمية او فعلية
فهما مختصان بالجملة لتوكيد مضمون الجملة وكون الكلام
بعدهما مبتدأ به وها لا يختص بالجملة تدخل المفرد وغيره وكثر
دخوله في اسم الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة

التي لا يتعين معاني اسمائها الا بها نحو هذا حروف
النداء اي والهمزة للقريب اراد به ما عدا البعيد فيشمل
المتوسط فاي له فالهمزة للاقرب وجه تقدمهما ظاهر ويا
وايا وهيا للبعيد هذا مذهب الزمخشري قال واما بانه مع
كونه تعالى اقرب من حبل الوريد فلاستقصار الداعي لنفسه
واستبعاده له عن مرتبة المدعو تعالى وعند ابن الحاجب
تصور بارعم وارتضاه الرضي حروف الايجاب نعم للتقرير
اي لتقرير مضمون ما سبق استفهاما او خبرا ايجابا او نفيا
هذا في اللغة وفي العرف يفهم منه معنى الايجاب بعد النفي
كبلى ولذا قال الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف درهم
فقال نعم يكون اقرارا ترجيحا للعرف على اللغة وبلى لايجاب
النفي خبرا او استفهاما كبلى في جواب من قال لم يقم زيد
اي بلى قام زيد واي بكسر الهمزة وسكون الياء للاثبات
بعد الاستفهام ويدخل القسم كما تصرح تعليله اي لانه كثر
فعل القسم معه لا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم
الا الرب والله ولعمري كقوله تعالى ويستنبئونك احق
هو قل اي وربي واجل وجير بالكسر والفتح وان بكسر الهمزة
وتشديد النون المفتوحة لتصديق المخبر موجبا او نافيا وجاء
بعد الاستفهام والدعاء حروف الزيادة وتسمى حروف
الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او اقامة وزن
او غير ذلك ومعناها انها قد تقع زائدة لا انها لا تقع

الا

الا زائدة والمراد بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل
لا فائدة لها اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز في كلام الفصحاء
لا سيما في كلام الباري تعالى وفائدتها اما تاكيد المعنى
كمن الاستغراقية والباء في خبر ما وليس او استقامة
الوزن او السجع او نحو ذلك اللام كشكرت له ولا ابالك
عند سيبويه وكقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله واذ
بوأنا لابراهيم والكاف كقوله تعالى ليس كمثله شيء فقد مهما
تقدم تحقيقها ولتقارب الافراد وان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية نحو وما ان طبنا جبن وقلت
زيادة ان مع لما نحو لما قمت قمت وما المصدرية نحو
انتظر ما ان جلس القاضي ولم تفصل بين الاخرين
لكان احسن وان بفتح الهمزة وسكون النون مع لما
كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وبين القسم المقدم
ولو نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة
ان بعد الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على
رواية جر ظبية وما تزاد بعد اذا نحو اذا ما تخرج اخرج و
متى واي واين وان كقوله تعالى اما ترين من البشر احدا
اي حال كون هذه المذكورات دالة على الشرط وبعد
بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وعما قليل و
مما خطيئاتهم وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف
اليه غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين ومثل ما انكم تنطقون ن

وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا يزاد
بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
وبعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفي نحو ما جاءني زيد
ولا عمرو وغير المغضوب عليهم ولا الضالين ولو قدم
هذا لاطراده لكان احسن وقلت زيادة لا قبل اقسم
كقوله تعالى لا اقسم ومن يزاد في النفي وما في حكمه كالنهي
والاستفهام ولا يزاد في الموجب خلافا للكوفيين والاخفش
والباء تزاد في النفي ينبغي ان يقيد بليس وما ولم يسمع
في ان ولا ويزاد في خبر صدر بهل لا في مطلق الاستفهام
كهل زيد بقائم ولا يقال ازيد بقائم ويزاد في غيرها
اي في غير افراد المذكورين سماعا مسموعا لا قياسا
كفى بزيده وكفى بالله وبحسبك زيد وحرفا التفسير
نظرا الى الخارج تنبيها على العدد بخلاف حروف التنبيه
اي تفسير اي مبهم مفرد كجاءني رجل اي زيد او جملة كقطع
رزقه اي مات وان على صورة المصدرية تفسير ما بمعنى
القول لا صريحه ولا ما ليس في معناه كقوله تعالى وناد يناه
ان يا ابراهيم حروف المصدر ما وان المخففة مختصان
بالجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر وغير سيبويه
زعموا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة
للاسمية خاصة الا اذا كففت بما فيهم حروف التحضيض
هلا والا المشددان ولولا ولوما تصدر بهذه الحروف

الفعل

الفعل اي يدخل على اول الفعل فافاد اقتضاء الصدر
والفعل بعبارة وخبرة وان كان الفعل تقديرا مقدرا
نحو هلا زيدا ضربته الا للضرورة الشعرية كقوله فهلا نفس
ليلى شفيعها ومعنى هذه الحروف في الماضي اللوم على
ترك الفعل وفي المضارع الحض عليه حروف التوقع
الدال على توقع المخاطب قد كقولك لمن يتوقع ركو ب
الامير قد ركب في الماضي للتقريب اي تقريبه من الحال
وفي المضارع للتقليل اكثر اي في اكثر المواضع او الا ن
وقد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
وقد يفصل بينهما اي بين قد والفعل بالقسم نحو والله
قد احسنت وقد تحذف اي قد كقوله تعالى فقد فت
او فعله كقوله لما تزل برحالنا وكان قد زالت حرفا
الاستفهام الهمزة وهل تصدر ان الكلام وجوبا
والهمزة تلي الاسم مع وجود الفعل بلا قبح كازيدا ضربت
هل زيدا ضربت واما اذا وجد الفعل فيتساويان فيقال
بلا قبح ازيد قائم وهل عمرو قاعد وتاتي الهمزة للانكار
مطلقا اي سواء كان لمجرد الانكار كاتضرب زيدا وهو
اخوك وللاستبطاء كقوله تعالى الم يأن للذين امنوا
الاية او للتخصيص نحو الا تأتون او للتقرير كقوله تعالى
الم نشرح لك صدرك او للتسوية كقوله تعالى انذرتهم
ام لم تنذرهم او للتعجب كقوله تعالى الم تر الى ربك

الآية او للتوبيخ كقوله تعالى ألم تر انا ربك الآية الذينهم
بآياتي وهل لا يستوي تستعمل في شيء منها وتدخل
الهمزة الحروف العاطفة دون هل كقوله تعالى أو
كلما وأفمن كان وأثم إذا ما وقع وكون الهمزة معادلة
لأم المتصلة دون هل عرف في حروف العطف فلذا
لم نذكر معهنا وتحذف هي أي همزة الاستفهام عند
القرينة ويحذف فعلها أيضا عندها كقوله تعالى أبشرا
منا واحدا نتبعه ولا تحذف هل ولا فعلها حرفا
الاستقبال السين وسوف وفيه أي سوف
زيادة تنفيس أي تأخير وحرف الشرط تصدر أي
يجب ان يقع في صدر الكلام لو للمضي ولو يدخل المضارع
حذفها لتقدم معناها وان عكسها أي للاستقبال
ولو تدخل الماضي ويدخلان الفعل وجوبا وان كان
تقديرا كقوله تعالى لو انتم تملكون وان احد من
المشركين فالمرفوع بعدهما فاعل محذوف لا مبتدأ
تقدير الاول لو تملكون فلما حذف الفعل انفصل
الضمير وفيه وتقدير الثاني وان استجارك احد فحذف
وفيه ولذا أي ولاجل وجوب دخولهما على الفعل
فتح همزة لو انك لانه فاعل مقدر هو ثبت وخبره أي
خبر ان جاء أي حين وقع بعد لو فعل وجوبا ليكون
كالعوض من المحذوف فيقال لو انك انطلقت لا منطلق

الآ

الا لو كان خبره جامدا فيجوز للتعذر كقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام ولو صدر القسم
على الشرط وغيره لزم المضي نحو شرطه وان كان ذلك
المضي معنى لا لفظا نحو قولك والله ان لم تأتني لأكرمنك
والجواب له أي للقسم لفظا فلا يجزم ولا بد حلول اللام
التي يدخل جواب لو ولولا فيه تقول والله ان جئتني
او لو جئتني ما اكرمك او لأكرمك ولا يجوز فما
اكرمك او فأنا اكرمك واما معنى فجواب لهما
معا ولو وسط القسم بتقديم الشرط او غيره عليه
جاز الوجهان ان يكون الجواب للقسم لفظا فيكون
غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان اتيتني او لم تأتني
فوالله لأكرمنك وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
نحو انا تأتني والله آتك وانا والله ان تأتني آتك
وتقديره أي تقدير القسم في صدر الكلام كذكره
فيه في لزوم المضي وكون الجواب للقسم لفظا
كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم
انكم لمشركون واما للتفصيل أي تفصيل ما اجمله
المتكلم في الذكر او في الذهن فيندرج فيه ما وقع
في اوائل الكتب ويجب حذف فعله الذي هو الشرط
والتزم في موضعه أي الفعل جزء جوابه أي ابتداء
كأما زيد فمنطلق تقديره مهما يكن من شيء فزيد منطلق

او معمولا لما بعد ما النافية كما ما يوم الجمعة زيد منطلق وهذا
مذهب سيبويه فانه يجوز وضع جزاء الجزاء في موضع
الشرط وان كان معنا مانع اخر نحو اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق لجواز تقديم ما يمتنع تقديمه خاصية
لاما عنده حروف الردع اي الزجر والمنع كلا
ويأتي بمعنى حقا لكن المقصود به تحقيق مضمون الجملة
فكان كان فلم يخرج ذلك عن الحرفية ترك تاء
التأنيث الساكنة لان ذلك فهم من تحت التأنيث
فر من التكرار التنوين نون ساكنة في الاصل
فلا يضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى تتبع الكلمة
الاخر اي يقع بعدها تخرج نون نحو لدن ولم يكن
لا للتأكيد فخرج نون التأكيد الخفيفة ويكسر التنوين
ويضم لساكن يليها والكسر هو الاصل المطرد في
تحريك الساكن والضم للاتباع كقوله تعالى وعذاب
اركض فيمن قرأ بضمة التنوين لاتباع ضمة
الكاف وهو اي التنوين للتمكن اي للدلالة
على امكنية الاسم في الاسمية بعدم شباهة الفعل فيكون
علامة الانصراف فيختص بالمنصرف والتنكير كما في
صه فان معناه اسكت سكوتا ما بخلاف صه بغير
تنوين فان معناه اسكت الآن والعوض عن
حرف نحو جوار اذ المضاف اليه كيومئذ وحينئذ

و

وساعتئذ وعامئذ وورد بمجيئها او المقابلة لنون
الجمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب
وانما لم يجعله تنوين التمكن لوجوده في نحو عرفات
مع منع للتأنيث والعلمية وعند الزمخشري نحو عرفات
منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان
تاءه غير متمحض للتأنيث لدلالته على الجمعية ايضا فلهذا
يكتب بالتاء فضعفت عن المنع ومنعت تقديرا في
عصارات كالنعامة والترنم وهو ما لحق اخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد ويحذف التنوين مع
همزة ابن في اللفظ والخط نحو زيد بن عمرو ويرد العلم
ل العلم الموصوف بابن مضاف الى علم اخر لكثرة الاستعمال
بخلاف رجل ابن زيد وزيد ابن عالم فتنوينها معا
لا يحذفان في اللفظ ولا همزة ابن في الخط وقيل
حذف التنوين في غيره اي في غير زيد بن عمرو
كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ بلا
تنوين احد نون التأكيد خفيفة ساكنة او بمعنى الواو
ثقيلة مفتوحة تختص نون التأكيد بفعل مستقبل فيه
معنى الطلب من الامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والقسم وقل دخول نون التأكيد في المنفي
لتشبيهها بالنهي وتجب نون التأكيد في جواب القسم
المثبت وكثرت نون التأكيد في نحو اما تزين نسخ

المؤكدة وفي ما الزائدة تترك سائر احكام نون التاكيد
لان موضعه الصرف هاء السكت ها وساكنة يلحق
ما اي آخر حرف تحرك بحركة غير اعرابية ولا شبيهة
بها احتراز عن مثل يا زيد ولا رجل يلحق به هاء السكت
وقفا لا وصلا كثمه ودره ودقه وماهيه وسلطانيه
وماليه الكسكسة والكشكشة سين مهملة وشين
معجمة ساكنتان يلحق كاف المؤنث وقفا حفظا
لحركتها حتى لا يلتبس بكاف المذكر
نحو اكرمتكس ومررت بكش

ممممم

تم الكتاب بعون الله الملك المنان على يد
عبد الضعيف المذنب المحتاج الى رحمة ربه الغفور
حسن بن يحيى البلكشهري في بلاد دوزمان
في مدرسة سليمانية في القسطنطينية
المحروسة سنة ست
واربعين والف

١٠٤٦

